

معزاجامی باحافظ قریمی تاتار حسن افندی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى اله واصحابه المتأدبين بادابه اما بعد فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوايد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفع الله بها وساير المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين

اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال شعر جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية فيقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من كو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء

بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني
قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع
ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف
بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها
اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد
لمعنى المعنى ما يقصد بشئ فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر
ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنيّ اسم مفعول كمرميّ ولما كان المعنى ماخوذا
في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة
بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة
لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب
لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف
يصدق عليه انه وضع لمعنى قلت المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من
ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء
الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلت
هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى
الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا
لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده
الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة

او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس
هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة
لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع
للمعنى المتصف بالافراد قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى
بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب
في مثل قتل قتيلا واما مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه
على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية
والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث
اتى به بصيغة المضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط
فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام
ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه
مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد
لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن
حد الكلمة مثل الرجل وقايمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على
جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد
ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن
العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب
واما ما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة
على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة

وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلاً فيه
فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان
الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ
آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر
الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان
ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اُحْ اُحْ على وجع الصدر فبعد ذكر
الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل **وهي** اي الكلمة **اسم وفعل**
**وحرف** اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها **لانها** اي
الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي **اما** من
صفتها **ان تدل على معنى** كاين **في نفسها** اي في نفس الكلمة والمراد بكون
المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى
اليها لاستقلالها بالمفهومية **او** من صفتها ان **لا** تدل على معنى في نفسها
بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها
بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى
القسم **الثاني** وهو ما لا يدل على معنى في نفسها **الحرف** كمن والى فانهما
تحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى
كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي
هذا القسم حرفاً لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي وهو

في طرف

في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو
لا يقع كما ستعرف **و** القسم **الاول** وهو ما يدل على معنى في نفسها **اما**
من صفتها **ان يقترن** ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها **باحد**
**الازمنة الثلاثة** الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى
عنها يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له **او** من صفتها ان **لا** يقترن ذلك
المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم **الثاني** وهو ما يدل على معنى
في نفسها غير مقترن باحد الازمنة **الاسم** مأخوذ من السمو وهو العلو
لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل
من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه **و** القسم **الاول** وهو
ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة **الفعل** سمي به لتضمنه الفعل اللغوي
وهو المصدر **وقد علم بذلك** اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة **حد كل**
**واحد منها** اي من تلك الاقسام الثلثة وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر
ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى
والفعل كلمة دلت على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة
والاسم كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد
منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد

بهنا الا المعرف الجامع المانع و لله در المص حيث اشار الى حدود ها فى ضمن
دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك الخ ثم صرح بها فيما بعد بناء على
تفاوت مراتب الطباع **الكلام** فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى
اصطلاح النحاة **ما تضمن** اى لفظ تضمن **كلمتين** حقيقة او حكما اى يكون
كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم الفاعل هو المجموع والمتضمن اسم المفعول
كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما **بالاسناد** اى تضمنا حاصلا
بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فايدة تامة فقوله لفظ
يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد
تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات
الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء
كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قايم او انشائية مثل
اضرب لا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة
والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فايدة تامة وحيث
كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف
مثل زيد ابوه قايم او قام ابوه او قايم ابوه فان الاخبار فيها مع انها
مركبات فى حكم الكلمة المفردة اعنى قايم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق
مهمل و ديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه
فى حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر فى ان نحو ضربت زيدا قايما المجموع

الكلام فى اللغة اسم للمصدر الذى هو بمعنى التكلم كالسلام بمعنى التسليم والفرق بين الكلام والجملة ان كل كلام جملة وكل جملة لا يكون كلاما لان الجملة قد يكون مفيدة وقد لا يكون مفيدة والكلام يكون مفيدة ابدا شرح وافيه

اى لفظ تضمن بالاسناد كلمتين فالمتضمن هو مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن هو الكلمتان فقط فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن فى مثل ضربت ونظايره سيد مرحوم

كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح فى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف
الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام
بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص
من الجملة قيده به فح يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا
بخلاف الكلام وفى بعض الحواشى ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود
لذاته وح يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة **ولا يتأتى** اى ولا يحصل
**ذلك** اى الكلام **الا فى** ضمن **اسمين** احدهما مسند والاخر مسند اليه
**او فى** ضمن **اسم** مسند اليه **وفعل** مسند وفى بعض النسخ او فى فعل
واسم فان التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة يرتقى الى الستة
اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف
وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين
ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحققان الا فى اسمين او فى اسم وفعل واما الاقسام الاربعة
الباقية ففى الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل والفعل والحرف
المسند اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان
مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو
يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل

والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى
كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على
لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على
معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر
اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها
حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى
في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه
انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج
موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك
قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا
وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه
العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته
ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى
اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى
كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة
بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل
بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر
متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه

بحيث

والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد
من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها والات
لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات
فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل
منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل
تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلة لملاحظة احوالها
وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيره واذا عرفت هذا
علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس
الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا
الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي
هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه
الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها
على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير
وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى
في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من
التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء

جزئيات مخصوصة

معنى الاسم والفعل

الازمنة الاضافة نحو ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان
معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة فى حد ذواتها لزمها
تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة
باستعمالها فى مفهوماتها مضافة الى متعلقاتها المخصوصة لا انه الغرض
من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهى
دالة على معانيها معتبرة فى حد انفسها لا فى حد غيرها فهى داخلة فى حد الاسم
لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى فى نفسه باعتبار معناه التضمنى
اعنى الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة فى الفهم
عن لفظ الفعل اخرجه بقوله **غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة** اى غير
مقترن مع احد الازمنة الثلاثة فى الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة
بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية
الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء
الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل
فيها صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات
فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او
عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او
الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشىء منها الدلالة
على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع الاول

وخرج

وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال
يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا
فى ضمنهما اذ لا يقدح فى الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح
فى ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ
من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة
به فقال **ومن خواصه** منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية
على ان ما ذكره بعض منها وهى جمع خاصة وخاصة الشىء ما يختص به
ولا يوجد فى غيره وهى اما شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له كالكاتب
بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم
**دخول اللام** اى لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا
للميم فى نحو قوله عليه الصلوة والسلام ليس من امبر امصيام فى امسفر
لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفى اختياره اللام اشارة الى ان المختار
عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هى اللام وحدها
زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب
الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام
للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
بالاسم لانه وضع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ
مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا
لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف

التعريف لا يدخل على الضمائر والاسماء الاشارة وغيرها كالموصولات
وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص
دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظاً او في المجرور به تقديراً
كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم
لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى
الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان
لا يخالف الاصل بان تختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل
او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين
الترنم وسيجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه
على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا التنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص
تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطفا على الدخول لا على
مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول او اللحوق بالآخر و
كلاهما منتفيان في الاسناد اليه وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء
مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون
ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة
اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها
بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف وانما
فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع
مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا

بتأويل

بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا
يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا
مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا
وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا
مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب
الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب
الذي يشبه مبني الاصل هو المبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم
المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل
فيه زيد وقايم وهؤلاء في قولك زيد قايم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس
بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر
وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام [لكن معنى الاصطلاح]
في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص [وعند صاحب المفصل معرب] الذي
لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني
الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو
الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في نحو
قام هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى
اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة
المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك
اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب [اللغوي] على آخر الكلمة بعد

التركيب بل في المعرب اصطلاحًا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاستحقاق
الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر
المصـ مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب
في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره
احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصـ عما هو
المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في
التركيب من لم يتتبع لغة العرب لم يعرف احكامها بالسماع منهم
فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فايدة له معتدا
بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف
انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته
متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما
يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه
فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة
احكامه كما جعل المصـ **وحكمه** اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة
عليه من حيث هو معرب **ان يختلف آخره** اي الحرف الذي هو آخر
المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان
اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا



كان اعرابه بالحركة **باختلاف العوامل** اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة
عليه في العمل بان يعمل بعض منها بخلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا
اختلافها بكونه في العمل لئلا ينقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني
ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف
بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه
**لفظًا او تقديرًا** نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على
المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في
قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني
فتًى ورأيت فتًى ومررت بفتًى فان اصله فتيٌ وفتيًا وبفتيٍ انقلبت
الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم
من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بنحو قولنا رايت
احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنًى
او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقةً
بل حكمًا فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر
وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف
باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر
المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة
لمبني الاصل مع عامله ابتداءً ويترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث
الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف

الاعراب وهو جاء من العامل يختلف به آخر المعرب وله تقسيمات اربعة اظهار

في عدم الدخل

حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر فلا فساد فيه فان للمعرب احكاما
كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان
هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة **الاعراب ما** اى حركة او حرف
**اختلف آخره** اى آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة **به**
اى بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف
لا يرد العامل والمقتضى ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة
من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل والمقتضى
من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامى لانه معرب
على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من
حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم
حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب فضم اليه قوله **ليدل** على المعانى المعتورة عليه وكانه
اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن
الحد واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى وضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق
بقوله اختلف آخره يعنى اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف
**على المعانى** يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة **المعتورة** على صيغة
اسم الفاعل **عليه** اى على المعرب على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء
يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحد

اعلم ان الاعراب على نوعين اختلاف لفظي
وتقديري فالاختلاف اللفظي حقيقي وحكمي
فالحقيقي مثل حركة جاءني زيد ورايت زيدا
ومررت بزيد وحرف نحو جاءني ابوه و
رايت اباه ومررت بابيه والحكمي اما حرف
نحو رايت مسلمين ومررت بمسلمين وحركة
نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد والاختلاف
التقديري حقيقي وحكمي فالحقيقي اما حركة
نحو جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى
او حرف نحو جاءني ابو القوم ورايت ابا
القوم ومررت بابي القوم والحكمي
اما حركة نحو جاءني حبلى ورايت حبلى و
مررت بحبلى او حرف نحو جاءني صالحو القوم
ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم
كذا في شرح متوسط

بعد

٨

بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت
المعانى المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها
ينبغى ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف فى آخر
المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانى ووضع بحيث
يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى وانما جعل الاعراب فى
آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على
صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان
يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه
اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعانى المقتضية او من عربت معدته
اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد
وسمى به لانه يزيل فساد الالتباس بعض المعانى ببعض **وانواعه** اى
انواع اعراب الاسم ثلثة **رفع ونصب وجر** هذه الاسماء الثلثة
مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية
اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات
البنائية غالبا وفى الحركات الاعرابية على القلة **فالرفع** حركة كان
او حرفا **علم الفاعلية** اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات بالفاعل ايض كالمبتدا والخبر وغيرهما **والنصب**
حركة كان او حرفا **علم المفعولية** اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات به **والجر** حركة كان او حرفا **علم الاضافة** اى علامة كون

وانما لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب لانه
ههنا ذكر احوال الاسم والجزم ليس من احوال الاسم
بل هو مختص بالفعل على ما سيأتي في شرح متوسط
وانما الجزم من انواع اعراب الفعل

وانما قال علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لان الرفع لا يكون
في الفاعل وحده بل يكون فيه وفيما اشبهه كالمبتدا والخبر
وما يتفرع منهما كخبر ان واخواتها واسم ما ولا وغيرها
فان المبتدا مشابه للفاعل في كونه مسندا اليه وخبره
والخبر مشابه للفاعل في كونه جزءا ثانيا في الجملة
كما ان الفاعل كذلك

اى ليدخل المفعول به وما اشبهه من سائر المنصوبات
فانها مشابهة للمفعول في كونها الكل فضلات
يتم الكلام بدونها شرح

الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق
الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع
بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد
فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل
علامة له **والعامل** لفظيا كان او معنويا **ما به يتقوم** اي يحصل **المعنى**
**المقتضي** اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية **للاعراب**
ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع
علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيدا
فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل
معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها **فالمفرد المنصرف** اي الاسم
المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل **وكذا**
**الجمع المكسر المنصرف** اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير
منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل
من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب
فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات
الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال
الثلث فالاعراب فيهما **بالضمة رفعا** اي حالة الرفع **والفتحة نصبا** اي حالة
النصب **والكسرة جرا** اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية

بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل
جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة
ورأيت طلبة ومررت بطلبة **وجمع المؤنث السالم** وهو ما يكون بالالف
والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم **بالضمة** رفعا **والكسرة** نصبا وجرا
فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر
السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات
ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات **غير المنصرف بالضمة** رفعا **والفتحة** نصبا
وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره كجاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد
**اخوك وابوك وحموك** بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب زوجها
فلا يضاف الا اليها **وهنوك** والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره
كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة
منقوصات واوية **وفوك** وهو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه **وذو مال**
وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم
الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب
هذه الاسماء الستة **بالواو** رفعا **والالف** نصبا **والياء** جرا ولكن
لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني
اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع
منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء
بالامثلة **ومضافة** لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة

اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي
ان يكون مضافة ولكنه الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى
ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط
بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكر السالم
بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون
بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء
الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة فجعلوا في مقابلة كل
اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع
في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في
اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز
كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحرف المحذوفة عند الاعراب
المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا
اي حال كون كلا او كلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا
باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات
ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف
الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف
تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين

ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب
معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما
ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه
مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان
كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت
بها بالالف رفعا والياء المفتوحة ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر
السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او بالياء
والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين وامثالهما مما لم يكن واحده
مذكرا اي الجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه
وعشرون واخواتها اي نظايرها التسع وهي ثلثون الى تسعين وليس
عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين
على ثلثين لان ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة
لانها ثلث مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ
تدل على معان معينة ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا
وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحرف لانهما
فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع
فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما
فرع له لان الاعراب بالحرف فرع للاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف
وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجموع

فلو جعل اعراب كل واحد منهما تلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص
المثنى بها بقى المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقى المثنى بلا اعراب
فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع
للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى المجموع لانه
الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء
حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة
وكثرة التثنية وكسروه فى الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب
على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة فى الكلام
ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة
شرع فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى اللذين اشير الى تقسيمه
اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل اشار اليه اولا ثم بين ان
اللفظى ما عداه فقال **التقدير** اى تقدير الاعراب **فيما** اى فى الاسم
المعرب الذى **تعذر** الاعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا
لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم
المعرب بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
فى اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين **كعصا**
بالتنوين فان الالف المقصورة فى الصورتين غير قابلة للحركة **و** كما فى
الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو **غلامى** فانه لما اشتغل
ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل

عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من
ان اعراب نحو هذا الاسم فى حالة الجر لفظى غير مرضى **مطلقا** اى فى
الاحوال الثلث يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين من الاسم
المعرب انما هو فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها **او استثقل** عطف على تعذر
اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب
فى لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون
ظهوره فى اللفظ ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى فى آخره ياء مكسورة
ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين **كقاض** او غير محذوفة
كالقاضى **رفعا وجرا** اى فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة **ونحو مسلمى** عطف على قوله كقاض
يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون
فى الاعراب بالحروف نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص
بالاعراب بالحركة **رفعا** يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى انما هو فى حالة
الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلمون فسقط
النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو
ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى
هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب فى حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتى
النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة
ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث فى نحو

جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقطت
حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل
صار تقديريا **واللفظي** اي الاعراب المتلفظ به **فيما عداه** يعني فيما عدا
ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف
وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف
المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف
واكتفى بتعريفه فقال **غير المنصرف** اي اسم معرب **فيه علتان** تؤثران
باجتماعهما واستجماع شرايطهما فيه اثرا سيجيء ذكره **من علل تسع او**
علة **واحدة منها** اي من تلك التسع **تقوم** هذه العلة الواحدة **مقامهما**
اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما **وهي** اي العلل التسع
مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح
الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع **بيت**
**عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ٥ وعجمة ثم جمع ثم تركيب ٥**
والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن
**والنون زايدة من قبلها الف ٥ ووزن فعل وهذا القول تقريب ٥**
فقوله زايدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال
كونها زايدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا خبره
الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع
انها ايضا زايدة ولهذا عبر عنهما بالالف والنون الزايدتين ولو جعل

الالف



الالف فاعلا لقوله زايدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف
قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف
فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه
يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله
وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ
لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة
قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان منها لا واحد او القول
بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم
انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول
بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه
ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال **مثل عمر**
مثال للعدل **واحمر** مثال للوصف **وطلحة** مثال للتانيث **وزينب** مثال للمعرفة
وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي
والمعنوي **وابراهيم** مثال للعجمة **ومساجد** مثال للجمع **ومعدي كرب** مثال
للتركيب **وعمران** مثال للالف والنون **واحمد** مثال لوزن الفعل **وحكمه** اي
حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة
منها تقوم مقامهما **ان لا كسر فيه ولا تنوين** وذلك لان لكل علة فرعية فاذا
وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين
بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل واخرهما اشتقاقه من المصدر

فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن
وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع
الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قايم ثم قايمة والتعريف فرع
التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية
اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزايدتان فرع ما زيدتا عليه
ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه
الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي
**ويجوز** اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري **صرفه** اي جعله في
حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان
غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال
الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه
اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه **للضرورة** اي
لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر
فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه
عن السلاسة اما الاول فكقوله صبت علي مصايب لو انها صبت
على الايام صرن لياليا • واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان
ذكره • هو المسك ما كررته يتضوع • فانه لو فتح نون نعمان من غير
تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما



يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف
يشمله قوله للضرورة قلت الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز
عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله
سلام على خير الانام وسيد • حبيب اله العالمين محمد • بشير نذير هاشمي
مكرم • عطوف رؤف من يسمى باحمد • فانه لو قال باحمد بفتح الدال لا خل
بالوزن ولكن يخل بالقافية فان حرف الروي في ساير الابيات الدال
المكسورة **او للتناسب** اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب
بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان
لم يصل الى حد الضرورة **مثل سلاسلا واغلالا** حيث صرف سلاسلا
لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال المجموع
غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه
**وما تقوم مقامهما** اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع
علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احديهما
**الجمع** البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة
كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف
والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن
لا مطلق بل بعض اقسامه وهو **الف التانيث** المقصورة والممدودة
اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها
اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومها للكلمة بمنزلة

تأنيث آخر فصار التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب
اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم
لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي **فالعدل** مصدر مبني للمفعول
اي كون الاسم معدولا **خروجه** اي خروج الاسم اي كونه مخرجا **عن صيغته**
**الاصلية** اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك
الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة
الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه
عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة
فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز
مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية
يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها
لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته
فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نم انها مخرجة
عن الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة
ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس
والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما
اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين
قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن
بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن ساير العلل

لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه اعم منه فلا حاجة
في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم
لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف لم يجدوا فيها سببا
ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح
للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة
فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين
احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل
اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد
دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك
وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن
ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون
ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل
ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله **تحقيقا** معناه
خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف **كثلث**
**ومثلث** والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل
انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء القوم ثلثة ثلثة
فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء
ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفي ما وراءها الى عشار ومعشر خلاف
والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتها العدل

والوصف لان الوصفية العارضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية
في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعاله واخر جمع اخرى مؤنث آخر واخر
اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس
اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم
يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما
فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من
وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة
اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك
فتعين ان يكون معدولا عن احد الآخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع
وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع
على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات
كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات
فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل
التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد
اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية
وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما
هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعها اولا على انياب
واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من
مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين

وفي تيم الاول وجهان الضم لانه منادى مفرد معرفة مبني على الضم
والنصب لانه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد
لفظي للاول او لانه مضاف الى عدي المحذوف وتقديره
يا تيم عدي يا تيم عدي فحذف الاول لدلالة الثاني عليه ولهذا
قال المتوكل كيف الثاني ولا فرق مثل يا تيم تيم عدي الضم
والنصب ولم يقل الضم والفتح
راغب

الشاذ

الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون
الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا
غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما
توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير
منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل
باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان
المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب
حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة في مثل حضار وطمار فانها
مبنية وليس فيها الا السببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان
البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل
لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا
على نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية
والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب منع
الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر
فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه
فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا
ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها
لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا
على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع

مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة
او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد توصف
الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من
قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة
وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر
في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته
فلذلك قال المص **شرطه** اي شرط الوصف في سببية منع الصرف **ان**
**يكون** وصفا **في الاصل** الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية
لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية
الاصلية او زالت عنه **فلا تضره** بان تخرجه عن سببية منع الصرف
**الغلبة** اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه
ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود
كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث
لا يحتاج في الفهم عنه بقرينة **فلذلك** المذكور من اشتراط اصالة الوصفية
وعدم مضرة الغلبة **صرف** لعدم اصالة الوصفية **اربع في** قولهم
**مررت بنسوة اربع وامتنع** من الصرف لعدم مضرة الغلبة **اسود**
**وارقم** حيث صارا اسمين **للحية** الاول للحية السوداء والثاني
للحية التي فيها سواد وبياض **وادهم** حيث صار اسما **للقيد** من الحديد

لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن
الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم تهجر
استعمالها في معانيها الاصلية ايض بالكلية فالمانع من الصرف في هذه
الاسماء الوصفية الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها
الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل
والحال **وضعف منع افعى** اسما **للحية** على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي الخبث **وكذلك منع اجدل للصقر** على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة **واخيل للطاير** اي لطاير ذي خيلان
على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه
الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية
مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف **التانيث**
اللفظي الحاصل **بالتاء** لا بالالف فانه لا شرط له **شرطه** في سببية منع
الصرف **العلمية** اي علمية الاسم المونث ليصير التانيث لازما لان
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان
وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة **والتانيث المعنوي**
**كذلك** اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما
فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي
شرط لجوازه فلا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله **وشرط تحتم**
**تاثيره** اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور الثلثة

**زيادة على الثلثة** اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة نحو زينب **او تحرك** الحرف
**الاوسط** من حروفها الثلثة مثل سقر **او العجمة** مثل ماه وجور وانما اشترط
فى وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد
الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين
فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على
العرب **فهند يجوز صرفه** نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى
اعنى احد امور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه
**وزينب وسقر** علما لطبقة من طبقات النار **وماه وجور** علمين
لبلدتين **ممتنع** صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط
تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى
مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث
المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة **فان سمى به** اى بالمؤنث المعنوى
**مذكر فشرطه** فى سببية منع الصرف **الزيادة على الثلثة** لان الحرف الرابع
فى حكم تاء التانيث قايم مقامها **فقدم** وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار
معناه الجنسى اذا سمى به رجل **منصرف** لان التانيث الاصلى زال
بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف
**وعقرب** هو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل
**ممتنع** صرفها لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قايم
مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير





فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء
لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية
والتانيث الحكمى **المعرفة** اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف
التعريف لا ذات المعرفة **شرطها** اى شرط تاثيرها فى منع الصرف **ان
تكون علمية** اى تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء
مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون
الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات
والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات
والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجئ فلا يتصور
كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفة سببا
والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف
للتنكير اظهر من فرعية العلمية له **العجمة** وهى كون اللفظ مما وضعه
غير العرب لتاثيرها فى منع الصرف شرطان **شرطها** الاول **ان تكون
علمية** اى منسوبة الى العلم **فى اللغة العجمية** بان تكون متحققة فى ضمن
العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية
من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس
لكل جيد سمى به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه
العرب فكانه كان علما فى العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها
العرب مثل تصرفاتهم فى كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع

الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علمية في العجمة **و**
شرطها الثاني احد الامرين **تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة** اي ثلثة
احرف لئلا يتعارض الخفة احد السببين **فنوح منصرف** هذا التفريع
بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا
اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها
مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض
التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر
فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق
فلم لم تعتبر ههنا قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين
لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب
آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال **وشتر** وهو اسم حصن بديار بكر **وابراهيم**
**ممتنع صرفهما** لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط
وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه
التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولذا قدم انصرافه
مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على
وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن
الصرف الا ستة محمد عليه الصلوة وصالح وشعيب وهود عليهم السلام
لكونها عربية ونوح ولوط عليهما السلام لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان
سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ع

ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح
**الجمع** وهو سبب قايم مقام سببين **شرطه** اي شرط قيامه مقام سببين
**صيغة منتهى الجموع** وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا
وبعد الالف حرفان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة
اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور
مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير
الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما جمع ايامن جمع ايمن على ايامنين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة
مصونة عن قبول التغير فتوثر **بغير هاء** منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف
او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو
فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء لكانت
على زنة المفردات كفوارزنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة
والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور فلا حاجة الى اخراج نحو مدايني فانه مفرد
محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر
بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق
ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما
ما يكون بها فاما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها
**كمساجد** مثال لما بعد الفه حرفان **ومصابيح** مثال لما بعد الفه ثلثة احرف
اوسطها ساكن **واما فرازنة** وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع

مع الهاء **فمنصرف** لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء **وحضاجر**
علماً للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية
فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية
فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال
كونه علما للضبع **غير منصرف** لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية **لانه**
**منقول عن الجمع** فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به
الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس
فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع
صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع
هي انثى الضبعان قلت علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكر منصرفا
والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى
المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه
ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك
اذ لا يتصور العروض في الجمعية **وسراويل** جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل
الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم
جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب



بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو **اذا لم يصرف وهو الاكثر** في موارد
الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت **فقد قيل** في التفصي عنه
انه اسم **اعجمي** ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل **حمل** في منع الصرف **على موازنه**
اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث
الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية
على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على
تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن
**وقيل** هو اسم **عربي** ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير لكنه **جمع سروالة تقديرا** وفرضا فانه لما وجد غير منصرف من قاعدتهم
ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة
انه جمع سراولة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت
سروالة على سراويل **واذا صرف** اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا
والاصل في الاسماء الصرف **فلا اشكال** به بالنقض على قاعدة الجمع ليحتاج الى
التفصي عنه **ونحو جوار** اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا
كالجواري والدواعي **رفعا وجرا** اي في حالتي الرفع والجر **كقاض** اي حكمه
حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول
جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة
النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب
لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه

قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف
لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة
بعد تمامها فاصل جوار فى قولك جاءتنى جوار جوارىٌ بالضم والتنوين بناءً
على ان الاصل فى الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت
الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ
فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه
للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير
منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة
المقدر ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما
اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين
وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفى لغة بعض العرب اثبات الياء
فى حالة الجر كما فى حالة النصب تقول مررت بجوارىَ كما تقول رايت
جوارىَ وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه ح يكون
الياء مفتوحة فى حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما فى حالة
الرفع فاصل جوار جوارى بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها
التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال
الا فى حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال فى حالتين كما عرفت
**التركيب** وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمةً واحدةً من غير حرفية جزء فلا يرد
النجم وبصرى علمين **شرطه العلمية** ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها فى

منع الصرف **وان لا يكون باضافة** لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف
او الى حكمه فكيف تؤثر فى المضاف اليه ما يضاده اعنى منع الصرف **ولا اسناد**
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها
باقية فى حال العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما
هى لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك
الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذى هو من احكام المعربات فان قلت كيف كان على المص ان يقول
وان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف
ليخرج عنه نحو سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلت
كانه اكتفى فى ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام
المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناؤها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها
**مثل بعلبك** فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب
هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية
او اسنادية او غيرهما **الالف والنون** المعدودان من اسباب منع
الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان
مضارعتين ايضا لمضارعتهما لالفى التانيث فى منع دخول تاء التانيث
عليهما وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين
وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفى التانيث والراجح هو القول
الثانى ثم انهما **ان كانا فى اسم** يعنى به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل

والحرف امّا ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل
وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسماً والثاني صفةً
فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة
**فشرطه** اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار
انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف **العلمية**
تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق مشابهتهما بالفي التانيث
**كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة** اي ان كان الالف والنون
في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه
ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع
انه صفة لان مونثه عريانة **وقيل شرطه وجود فعلى** لانه متى كان مونثه
فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها
**ومن ثمه** اي ومن اجل المخالفة في الشرط **اختلف في رحمن** في انه
منصرف او غير منصرف فانه ليس له مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه
صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مونث
فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من
شرط وجود فعلى فهو منصرف **دون سكران** فانه لا خلاف في منع
صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مونثه سكرى لا سكرانة **ودون
ندمان** فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مونثه
ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم

فهو

فهو غير منصرف بالاتفاق لان مونثه ندمى لا ندمانة **ووزن الفعل** وهو كون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية
منع الصرف بل **شرطه** فيها احد الامرين امّا **ان يختص** في اللغة العربية
**بالفعل** بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل **كشمر**
على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة
وجعل علماً لفرس وكذلك بذّر لماء وعثّر لموضع وخضّم لرجل افعال
نقلت الى الاسمية واما نحو بقّم اسماً للصبغ معروف وهو العندم وشلّم
علماً لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح
في ذلك الاختصاص **ومثل ضُرب** على البناء للمفعول اذا جعل علماً
لشخص فانه ايضاً غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء
للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع
صرفه الا بعض النحاة **او يكون** غير مختص لكن يكون **في اوله** اي اول
وزن الفعل او اول اسم ما كان على وزن الفعل **زيادة** اي زيادة حرف
او حرف زائد من حروف اتين **كزيادته** اي مثل زيادة حرف او حرف
زائد في اول الفعل **غير قابل** اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن
الفعل غير قابل **للتاء** لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم
عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياساً بالاعتبار الذي امتنع
من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء
به للتذكير فلا يكون قياساً ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى

[illegible]

فعلى انه يكون غير قابل حال الا من الضمير في اوله

ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة **ومن ثمه** اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء **امتنع احمر** عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء **وانصرف يعمل** لقبوله التاء المجئ يعملة للناقة القوية على العمل والسير **وما فيه علمية مؤثرة** اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الفي التأنيث وصيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية **اذا نكر** بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق **صرف لما تبين** اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق **من انها** اي العلمية **لا تجامع مؤثرة الا ما** اي السبب الذي **هي** اي العلمية **شرط فيه** وذلك في التأنيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية **الا العدل ووزن الفعل** استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر **وهما** اي العدل ووزن الفعل **متضادان** لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شئ منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف **فلا يكون معها**

العدل ووزن الفعل

اي لا يوجد شئ من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط **الا احدهما** لا مجموعها **فاذا نكر** غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية **بقي بلا سبب** اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب **او على سبب واحد** فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجئ اصمت بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتأنيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه **وخالف سيبويه الاخفش** الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك **في** انصراف **مثل احمر علما اذا نكر** والمراد بنحو

احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران و
امثاله ويخرج عنه افعل للتاكيد نحو اجمع فانه منصرف بعد التنكير بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل
المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى
الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف
لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية **اعتبارا للصفة الاصلية**
اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية **بعد التنكير**
فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون
المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث
على اعتبارها ايض فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل فيه اعني
منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال
الوصفية عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي
فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم
اسم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من
اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية
واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية
والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد
هو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه

الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية
ايض فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية واجاب عنه المص
بقوله **ولا يلزمه** اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير
في مثل احمر علما **باب حاتم** اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية
بان اعتبر فيه ايض الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية
**لما يلزم** في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف **من اعتبار المتضادين** يعني
الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم **في حكم واحد** وهو
منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب
آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة
والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبر الوصفية الاصلية
والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد
الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع
متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن **وجميع الباب**
اي باب غير المنصرف **باللام** اي بدخول لام التعريف عليه **او الاضافة** اي اضافته
الى غيره **ينجر** اي يصير مجرورا **بالكسر** اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما
لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان
الكسر يطلق على الحركات البنائية ايض وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم
في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف
مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه

المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة قويت جهة
الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه
لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا
والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسرة انما
هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته الفعل لم يؤثر الا فى سقوط
التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسرة الى حاله وسقط التنوين
لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين
مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت
احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة
فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما فى ابرهيم وان
لم تكن شرطا كما فى احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما فى
احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصو
غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم
وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذى لا يعقل
كالصافنات للذكور من الخيل وجبال سبحلات اى ضخمات وكالايام
الخاليات **هو** اى المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية
لا للافراد **ما اشتمل** اى اسم اشتمل **على علم الفاعلية** اى علامة كون الاسم
فاعلا وهى الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون
موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع

المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا
او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو يبحث مثلا عن احوال
الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجئ **فمنه** اى من المرفوع او مما اشتمل
على علم الفاعلية **الفاعل** وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء
الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل
اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف
الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق **وهو** اى الفاعل **ما** اى اسم حقيقة
او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا **اسند اليه الفعل**
بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد فى جميع
حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع
بعدها **او شبهه** اى ما يشبهه فى العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل
اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل
والظرف **وقدم** اى الفعل او شبهه **عليه** اى على ذلك الاسم واحترز به
عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير
شئ اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج
عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه
اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب
تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل

على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به
وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد
فى ضرب زيد على صيغة المجهول وَالاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب
من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمصـ وامّا على مذهب من جعله داخلا فيه
كصاحب المفصّل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد
فى قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه فى زيد قايم ابوه
فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى ان
يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلى الفعل المسند اليه بان يكون
بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معمولاته لانه كالجزء من
الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام فى ضربتُ
لانه لدفع توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ فلذلك الاصل
الذى يقتضى تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه
زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقاً
بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامُه زيدا لتأخر مرجع الضمير
وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك
غير جائز خلافا للاخفش وابن جنّى ومستندهما فى ذلك قول الشاعر
شعر جزى ربّهُ عنى عدىّ بن حاتمٍ ٭ جزاء الكلاب العاويات وقد فعلٌ
واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام

وبانه لانسلم

وبانه لانسلم ان الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل
اى جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول بالوضع لفظا فيهما اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفى ضمن الامثلة
والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع
اذ لم يتعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب
مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية
نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا
او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل
لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط
توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا او بعد
معناها نحو انما ضرب زيد عمروا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول
فى جميع هذه الصور امّا فى صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز
عن الالتباس وامّا فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافات الاتصال
الانفصال وامّا فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما
فى صورتى التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من
قوله ما ضرب زيد الا عمروا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمروا الا زيد انحصار
مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب
احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلت بشرط توسطها بينهما فى صورتى

التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الانفصال ما ضرب الا عمروا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلت الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احد الا عمروا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا **واذا اتصل به** اي بالفاعل **ضمير المفعول** نحو ضرب زيدا غلامه **او وقع** اي الفاعل **بعد الا** المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمروا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا **او وقع** الفاعل بعد **معناها** اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد **او اتصل مفعوله** بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل **وهو** اي الفاعل **غير** ضمير **متصل** به نحو ضربك زيد **وجب تأخيره** اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب حينئذ تقديمه نحو ضربتك **وقد يحذف الفعل** الرافع للفاعل **لقيام قرينة** دالة على تعيين المحذوف **جوازا** اي حذفا جائزا



**في مثل زيد** اي في ما كان جوابا لسؤال محقق **لمن قال من قام** سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل موجب حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى **وكذا** يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل **ليبك** على البناء للمفعول **يزيد** مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله **ضارع** اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه **لخصومة** متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء وآخر البيت **ومختبط مما تطيح الطوائح** والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة **وقد يحذف** الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه **وجوبا** اي حذفا واجبا **في مثل وان احد من المشركين استجارك** اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد

فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحذفيها فاعل فعل
محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب
حذفه لان مفسره قايم مقامه مغن عنه ولايجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء
لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل **وقد يحذفان**
اى الفعل والفاعل **معا** دون الفاعل وحده في **مثل نعم** جوابا **لمن قال اقام زيد**
نعم اى قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جايز
بقرينة السوال لا واجب لعدم قيام مايودي موداه في مقامه كالمفسر
فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال
نعم زيد قايم ليكون الجواب مطابقا للسوال في كونه جملة فعلية **واذا**
**تنازع الفعلان** بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد
معطي ومكرم عمروا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في
العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا
على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان **ظاهرا** اى اسما ظاهرا واقعا
**بعدهما** اى بعد الفعلين اذ المقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل
الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما
فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك
الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدلية فح لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل
لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا
بالفعل الثاني لايجوز ان يكون معمولا للاول كما لايخفى واما الضمير المنفصل الواقع



بعدهما نحو ماضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لايمكن قطعه بما هو طريق
القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند
الكوفيين لانه لايمكن اضماره مع الا لانه حرف لايصح اضماره ولا بدونه
لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له والمراد
المص بالتنازع ههنا مايكون طريق قطعه باضمار الفاعل فلهذا خصصه
بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي
يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما
فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع **فقد يكون** اى
تنازع الفعلين **في الفاعلية** بان يقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم
الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية **مثل ضربني واكرمني**
**زيد وقد يكون** تنازعهما **في المفعولية** بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم
الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية **مثل ضربت و**
**اكرمت زيدا وقد يكون** تنازعهما **في الفاعلية والمفعولية** وذلك يكون
على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر
اخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمروا وليس
هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما
ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر
بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو
القسم الثالث المقابل للاولين فقوله **مختلفين** لتخصيص هذه الصورة

بالارادة يعنى قد يكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال
كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم
الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا
اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال للقسم الثالث
وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت
زيدا وضربنى واكرمت زيدا واكرمنى وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون
الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثانى لقربه
مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اى اعمال الفعل
الاول مع تجويز اعمال الثانى لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر
فان اعملت الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب
المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل فى الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل
لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر
وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اى على موافقته
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان
يكون موافقا للمرجع فى هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف
الفاعل الا اذا سد شىء مسده خلافا للكسائى فانه لا يضمر الفاعل بل
يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف فى نحو ضربانى
واكرمنى الزيدان عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان عند الكسائى
وجاز اى اعمال الفعل الثانى مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء

فانه لا يجوز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير
اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب
الكسائى بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثانى الفاعل اضمرته
وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربنى واكرما فى الزيدان ولا يلزم
محذور وقيل روى عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما فى صورة
تأخير الناصب تقول ضربنى واكرمنى زيد هو وضربنى واكرمت زيدا هو و
المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول فى الاول تحرزا عن التكرار لو ذكر
وعن الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اى ان
لم يستغن عنه اظهرت اى المفعول نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر فى الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت
الفاعل فى الفعل الثانى لو اقتضاه نحو ضربنى واكرمنى زيد اذا جعلت زيدا
فاعل ضربنى واضمرت ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه
لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو
جائز واضمرت المفعول فى الفعل الثانى لو اقتضاه على المذهب المختار
ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مغاير للمذكور
ويكون الضمير راجعا الى لفظ مقدم رتبة كما تقول ضربنى واكرمته زيد
الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول
الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار

نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني
فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف
للمفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه
لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما
دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده
والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي
مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع
ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس
ولو ان ما اسعى لادنى معيشة • كفاني ولم اطلب قليل من المال •
حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو
قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن
اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص
عن طرف البصريين وقال **وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل
من المال ليس منه** اي من باب التنازع **لفساد المعنى** على تقدير توجه كل
من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة
وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك
لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء اذا كان معطوفا على احدهما

منفيا

منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما
اسعى لمجد مؤثل • وقد يدرك المجد المؤثل امثالي • وح يستقيم المعنى يعني انا
لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل
الثابت واسعى له **مفعول ما لم يسم فاعله** اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر
فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال و
منها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا **كل مفعول
حذف فاعله** اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه
فاعلا الفعل متعلق به **واقيم هو** اي المفعول **مقامه** اي مقام الفاعل في اسناد
الفعل او شبهه اليه **وشرطه** اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف
فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا **ان تغير صيغة الفعل
الى فعل** اي الماضي المجهول **ويفعل** اي المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل
واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها
**ولا يقع** موقع الفاعل **المفعول الثاني من مفعولي باب علمت** لانه مسند
الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده
الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين
تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر
غير تام **ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت** اذ حكمه حكم المفعول
الثاني من باب علمت في كونه مسندا **والمفعول له** بلا لام لان النصب

فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب الاشعار بخلاف ما اذا كان
مع اللام نحو ضرب للتأديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له
والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت
واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت
واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها
العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بد من الواو
فانه لم يعرف كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به فى الكلام مع
غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اى المفعول به له اى
لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما
فان الضرب مثلا كما لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب
بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة
المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف
مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف
الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص
اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه فى داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل
اقيم مقام الفاعل مثلها وان لم يكن اى لم يوجد فى الكلام المفعول به
فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل
والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما
غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى

الفاعلية

الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى آخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى
درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول
الاول نحو اعطى زيد عمروا ومنها المبتدأ والخبر وفى بعض النسخ ومنه يعنى
من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما فى فصل واحد
للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل المعنوى
فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد
عن العوامل اللفظية اى الذى لم يوجد عامل لفظى اصلا واحترز به عن
الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسمى ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظى
ما يكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز
به عن الخبر وثانى قسمى المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان
الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن
او جارية مجراها كقريشى الواقعة بعد حرف النفى كما ولا والف الاستفهام
ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفى
مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند
الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين
اسم التفضيل ومعموله الذى هو من باجنبى بخلاف ما لو كان فاعلا
لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجرى مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج
عنه قوله تع اراغب انت عن آلهتى واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان
لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر

لم يجز تثنيته مثل زيد قايم مثال للقسم الاول من المبتداء وما قايم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف
النفي او حرف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قايم زيد واقايم
زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو اقايمون
الزيدون فانها ح خبر ليس الا جاز الامران اى كون الصفة مبتدا وما بعدها
فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتداء والصفة خبرا مقدما عليه فههنا
ثلث صور احديها اقايمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ
وقايمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقايم الزيدان ويتعين ح ان يكون
الزيدان فاعلا للصفة قايما مقام الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه الامران
كما عرفت والخبر هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان
الكلام فى مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب فى يضرب زيد انه المجرد
المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اى ما يوقع به
الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند
به المغاير للصفة المذكورة فى تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثانى
من المبتداء ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتداء او تجعل الباء بمعنى
الى والضمير المجرور فى به راجعا الى المبتداء وعلى التقديرين يخرج به القسم
الثانى من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان
العامل فى المبتداء والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية

ليسند الى شئ او يسند اليه شئ فمعنى الابتداء عامل فى المبتداء والخبر رافع
لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتداء والمبتداء
فى الخبر وقال الاخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل فى الاخر وعلى هذا
لا يكونان مجردين عن اللفظية واصل المبتداء اى ما ينبغى ان يكون المبتداء
عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من
احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثمه اى ومن اجل ان الاصل
فى المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم فى داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد
المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقدم وامتنع قولهم صاحبها فى الدار
لعود الضمير الى الدار وهو حيز الخبر الذى اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر
لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون المبتداء نكرة وان كان الاصل فيه
ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع
فى الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق
بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص
يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تع ولعبد مومن خير من مشرك
فان العبد متناول للمومن والكافر وحيث وصف بالمومن تخصص بالصفة
فجعل مبتداء وخير خبره ومثل قولك ارجل فى الدار ام امراة فان المتكلم بهذا
الكلام يعلم ان احدهما فى الدار فيسال المخاطب عن تعيينه فكانه قال
اى من الامرين المعلوم كون احدهما فى الدار كاين فيها فكل واحد منهما
تخصص بهذه الصفة فجعل مبتداء وفى الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك

فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت
وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في
الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا
ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع
ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما
عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر
يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف
بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد وقد يكون
خيرا كما اذا كان بمجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان بمجيء عدو والمهر
له بنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر
بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر
فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب
وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار
رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك
سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذفت
الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من
قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار
صحة الاخبار عن النكرة على الفايدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي

يحتاج

يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان
يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفايدة ولا يجوز ان يقال رجل قايم لعدمها
وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا
بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير
الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل
زيد ابوه قايم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى
الفعلية واذا كانت الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط
بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتداء من عايد يربطها به وذلك العايد
اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر
موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله
احد وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو الكر بستين والسمن
منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يبيع
غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا
فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي
مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر
فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه
الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل
فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه جزء والاصل في الخبر الافراد
ثم ان الاصل في المبتداء التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار

اليه بقوله **واذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام** اى على معنى وجب
له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب ح تقديمه حفظاً لصدارته **مثل من**
**ابوك** فان من مبتدا مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان
معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب
بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب
تقديمه على المبتدا لتضمنه الاستفهام **او كانا** اى المبتدا والخبر **معرفتين**
متساويين فى التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما
مبتدا والآخر خبرا نحو زيد المنطلق **او كانا متساويين فى اصل التخصيص**
لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايض **مثل**
**افضل منى افضل منك** رفعاً للاشتباه **او كان الخبر فعلا له** اى للمبتدا
احتراز عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم
المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس **مثل زيد قام وجب تقديمه**
اى تقديم المبتدا على الخبر فى هذه الصور اما فى الصور الاول فلما ذكرناه
واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل
مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل
عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون
قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون
بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايض على
قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء

فى

فى ضربت هند **واذا تضمن الخبر المفرد** اى الذى ليس بجملة صورة سواء
كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة **ماله صدر الكلام** اى معنى وجب له صدر
الكلام كالاستفهام **مثل اين زيد** فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام
خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان
قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا حقيقةً وصورةً وعلى التقديرين ليس بجملة
صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل تاخيره صدارة ماله صدر
الكلام لتصدره فى جملته **او كان الخبر** بتقديمه **مصححا له** اى للمبتدا من حيث
انه مبتدا فبتقديمه يصح وقوعه مبتدا **نحو فى الدار رجل** فان فى الدار خبر تخصص
المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقى المبتدا نكرة غير مخصصة **او كان**
**لمتعلقه** بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه
على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل **ضمير** كاين **فى جانب المبتدا**
راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى **مثل**
**على التمرة مثلها زبدا** فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير المتعلق
الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء
بالكل **او كان الخبر خبرا عن ان** المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول
بالمفرد مبتدا اذ فى تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ
لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة **مثل عندى انك**
**قايم وجب تقديمه** اى تقديم الخبر على المبتدا فى جميع هذه الصور لما
ذكرنا **وقد يتعدد الخبر** من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك

المبتدا

التعدد واما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف
مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ
فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة جزء واحد اى مز وفي هذه الصورة
ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد
ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف
لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايض المتعدد بالعطف
ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف
ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتداء معنى
الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من
نعمة فمن الله فيشبه المبتداء الشرط في سببية للخبر سببية الشرط للجزاء
فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتداء
معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول
الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك
المبتداء المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى
الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ماولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق
وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا ماولا بالفعل ليتاكد مشابهته
الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفي حكمها الاسم
المضاف اليها مثل الذى ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى
في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم
ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار
هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف
الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل ياتيني او في الدار
فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتداء
الذى يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله
عليه انما كانت لمشابهة المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان
تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال
ليت او لعل الذى ياتيني فله درهم او في الدار فله درهم فان قيل باب
كان وباب علمت ايض مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل
قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا
ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم
قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت ولعل في المنع عن دخول
الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام من الخبرية الى
الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل
قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان
المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله

وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لايساعدهما
القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء
على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع انّ المفتوحة ولكنّ عن دخول
الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه • وقول الشاعر
فوالله ما فارقتكم قاليا لكم • ولكنّ ما يقضى فسوف يكون • وقد يحذف
المبتدا لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جايزا لا وجوبا
وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو
اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد
المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك القصد ويجب
حذفه ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل
اى المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتدا المحذوف فى مقول المستهل المبصر
للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله
بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان
مقصود المستهل تعيين الشئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه
اليه الناظرون ويروه كما راه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين
غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال بتقدير رأيت عند الوقف وقد يحذف
الخبر جوازا اى حذفا جايزا لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر
المحذوف جوازا فى قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب
الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على

ان يكون



ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففى وقت خروجى
السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم
اى فى تركيب التزم فى موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة
ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدا الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان
كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود
وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قايم
مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا لا يجب حذفه كما فى قول
الشاعر • ولولا الشعر بالعلماء يزرى • لكنت اليوم اشعر من لبيد •
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اى
لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدا
كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده
حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر مثل ذهابى راجلا وضرب
زيد قايما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا قايما او قايمين وان ضربت
زيدا قايما واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قايما فذهب
البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قايما فحذف حاصل
كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا كان ثم حذف اذا
مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية
فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر فيكون الحال قايما مقام الخبر قال الرضى
هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذى يظهر لى ان تقديره نحو ضربى زيدا

يلابسه قايمًا اذا اردت الحال عن المفعول وضربى زيدًا يلابسنى قايمًا اذا
كان عن الفاعل اولى ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقى ضربى
زيدا يلابس قايما ويجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة كما تقول الذى
ضربت قايما زيدا اى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدا والعامل
فى الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدًا مهديًا فعلى
هذا يكون مستريحين عن التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره
ضربى زيدا قايما حاصل فجعل قايما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف
الخبر من غير سد مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال مسده مصدر مضافًا الى
صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه قايما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدًا الا قايما وثالثها كل مبتدا
اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التى بمعنى مع و ذلك
مثل **كل رجل وضيعته** اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه
لان الواو يدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم المعطوف فى موضعه ورابعها
كل مبتدا يكون مقسمًا به وخبره القسم **و** ذلك مثل **لعمرك لافعلن كذا**
اى لعمرك وبقائك قسمى اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم
المحذوف وجواب القسم قايم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد
ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
**خبر ان واخواتها** اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها من حروف

الخمس الباقية وهى ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف
لا بالابتدا على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجى عملت
رفعًا ونصبًا مثله **هو** اى خبر ان واخواتها **المسند** الى شيء آخر **بعد دخول** احد
**هذه الحروف** عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا النفى
الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول
هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لايراث اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض
التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدًا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث
اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم
ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه
الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب
بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون
خبرها جملة مثل ان زيدًا يقوم **مثل** قايم فى **ان زيدًا قايم** فانه المسند بعد دخول
هذه الحروف **وامره كامر خبر المبتدا** اى حكمه كحكم خبر المبتدا فى اقسامه
من كونه مفردًا وجملةً ونكرةً ومعرفةً وفى احكامه من كونه واحدا ومتعددًا
ومثبتا ومحذوفًا وفى شرايطه من انه اذا كان جملةً فلا بد من عايد ولا يحذف
الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء
موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع
خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز
ان اين زيدًا وان من اباك **الا فى تقديمه** اى ليس امره كامر خبر المبتدا

فی تعدیمه فانه لایجوز تقدیمه علی الاسم وقد جاز تقدیم الخبر علی المبتدا و ذلک
لان هذه الحروف فروع علی الفعل فی العمل فاریدان یکون عملها فرعیا ایض
والعمل الفرعی للفعل ان یتقدم المنصوب علی المرفوع والاصلی ان یتقدم
المرفوع علی المنصوب فلما اعملت العمل الفرعی لم تتصرف فی معمولیها بتقدیم
ثانیهما علی الاول کما یتصرف فی معمولی الفعل لنقصانها عن درجة الفعل
**الا ان یکون الخبر ظرفا** ای لیس امره کامر خبر المبتدا فی تقدیمه الا اذا کان
ظرفا فان حکمه اذن کحکمه فی جواز التقدیم اذا کان الاسم معرفة نحو
قوله تعالی ان الینا ایابهم وفی وجوبه اذا کان الاسم نکرة نحو ان من
البیان لسحرا وان من الشعر لحکمة وذلک لتوسعهم فی الظروف
ما لا یتوسع فی غیرها **خبر لا** التی **لنفی الجنس** ای لنفی صفته اذ لا رجل
قایم مثلا لنفی القیام عن الرجل لا لنفی الرجل نفسه **هو المسند** الی شیء
آخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وکان وغیرها **بعد دخولها** ای بعد دخول
لا فخرج به سایر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فی خبر ان فلا یرد نحو
یضرب فی لا رجل یضرب ابوه **مثل لا غلام رجل ظریف** انما عدل عن المثال
المشهور وهو قولهم لا رجل فی الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل فی الدار
صفة بخلاف ما ذکر لان غلام رجل معرب منصوب لا یجوز ارتفاع صفته
علی ما هو الظاهر **فیها** ای فی الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظریف ولا حال لان
الظرافة لا تتقید بالظرف ونحوه وانما اتی به لئلا یلزم الکذب بنفی ظرافة
کل غلام رجل ولیکون مثالا لنوعی خبرها الظرف وغیره **ویحذف** خبر لا هذه

حذفا **کثیرا** اذا کان الخبر عاما کالموجود والحاصل لدلالة علیه نحو لا اله الا الله
ای لا اله موجود الا الله **وبنو تمیم لا یثبتونه** ای لا یظهرون الخبر فی اللفظ
لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا یثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقدیرا
فیقولون معنی قولهم لا اهل ولا مال انتفی الاهل والمال فلا یحتاج الی تقدیر
خبر وعلی التقدیرین یحملون ما یری خبرا فی مثل لا رجل قایم علی الصفة دون الخبر
**اسم ما ولا المشبهتین بلیس** فی معنی النفی والدخول علی المبتدا والخبر
ولهذا یعملان عملها **هو المسند الیه** شامل للمبتدا ولکل مسند الیه **بعد**
**دخولهما** خرج به غیر اسم ما ولا وبما عرفت من معنی الدخول لا یرد ابوه فی
ما زید ابوه قایم **مثل ما زید قایما ولا رجل افضل منک** وانما اتی بالنکرة بعد
لا لان لا لا یعمل الا فی النکرة بخلاف ما فانه یعمل فی المعرفة والنکرة هذا
لغة اهل الحجاز واما بنو تمیم فلا یثبتون لهما العمل ویقولون الاسم والخبر
بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء کما کانا قبل دخولهما وعلی لغة اهل الحجاز
ورد القرآن نحو ما هذا بشرا **وهو** ای عمل لیس **فی لا** دون ما **شاذ** ای قلیل
لنقصان مشابهة لا بلیس لان لیس لنفی الحال ولا لیس کذلک فانه للنفی
مطلقا بخلاف ما فانه ایض لنفی الحال فیقتصر عمل لا علی مورد السماع نحو
قوله من صد عن نیرانها فانا ابن قیس لا براح ای لا براح لی ولا یجوز
ان یکون لنفی الجنس لانه اذا کان لنفی الجنس لا یجوز فیما بعدها الرفع
ما لم یتکرر ولا تکرار فی البیت اعلم ان المراد بالمسند والمسند الیه فی هذه
التعریفات ما یکون مسندا او مسندا الیه بالاصالة لا بالتبعیة بقرینة ذکر

المنصوبات ١٩

التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب **المنصوبات** **هو ما اشتمل على علم المفعولية** قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين **فمنه** اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية **المفعول المطلق** سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له **وهو** اي المفعول المطلق **اسم ما فعله فاعل فعل** والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ يدخل فيه المصادر كلها **مذكور** صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد **بمعناه** صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل

على الجزء فخرج به مثل تأديبا في قولك ضربته تأديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل باعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو المفعول المطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا **ويكون** المفعول المطلق **للتأكيد** ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل **والنوع** ان دل على بعض انواعه **والعدد** ان دل على عدده **مثل جلست جلوسا** للتأكيد **وجلسة** بكسر الجيم للنوع **وجلسة** بفتحها للعدد **فالاول** اي الذي للتأكيد **لا يثنى ولا يجمع** لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد **بخلاف اخويه** اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها **وقد يكون** المفعول المطلق **بغير لفظه** اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة **مثل قعدت جلوسا** واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست

جلوسًا وانبته الله فنبت نباتا **وقد يحذف الفعل** الناصب للمفعول المطلق
**لقيام قرينة جوازًا كقولك لمن قدم** من سفره **خير مقدم** اى قدمت قدومًا
خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه
لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه **ووجوبًا** اى حذفا واجبا **سماعًا**
اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها **نحو سقيًا** اى سقاك
الله سقيًا **ورعيًا** اى رعاك الله رعيًا **وخيبة** اى خاب خيبة من
خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب **وجدعًا** اى جدع جدعًا والجدع قطع
الانف والاذن والشفة واليد **وحمدًا** اى حمدت حمدًا **وشكرًا** اى شكرت
شكرًا **وعجبًا** اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة
فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعًا قيل عليه قد قالوا احمد
الله حمدًا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس
من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام
نحو حمدًا له وشكرًا له وعجبًا له **و** قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
حذفا واجبا **قياسًا** اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلى يحذف معه
الفعل لزومًا **فى مواضع** متعددة **منها** اى من هذه المواضع موضع **ما وقع**
اى مفعول مطلق وقع **مثبتا** اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد
يسير الا يجب حذفه **بعد نفى** داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
**او بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون** المفعول المطلق **خبرا عنه** عن ذلك
الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت



سيرًا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية **او وقع**
المفعول المطلق **مكررًا** اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه
فلا يرد نحو قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكًا دكًا وانما جمع بين الضابطين
لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه **نحو ما انت الا سيرًا** اى تسير
تسيرًا **او ما انت الا سير البريد** اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا
بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم
الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا والى ما يشبه به فعله او الى مفرد
ومضاف **وانما انت سيرًا** اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفى **وزيد
سيرًا سيرًا** اى يسير سيرًا مثال لما وقع مكررًا **ومنها** اى من المواضع التى يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها **ما وقع** اى موضع مفعول مطلق
وقع **تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة** والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف
الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه
المحتملة **نحو** قوله تعالى **فشدوا الوثاق فاما منا بعد** اى بعد شد الوثاق **واما
فداء** فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد
الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه وتعالى هذا الغرض المطلوب بقوله فاما
منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء **ومنها**
اى من تلك المواضع **ما وقع** اى موضع مفعول مطلق وقع **للتشبيه** اى لان
يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع

للتشبيه علاجًا اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو
لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة
احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن
بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب
صوت حمار و على صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به
معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوتٌ صوت حمار نحو مررت
به فاذا له صوتٌ صوتَ حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشيء
صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد
جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت
ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له و نحو مررت به
فاذا له صُراخٌ صُراخَ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امراة مات ولدها و
منها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة
لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف
درهم اعترافًا اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى
له على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع
من المفعول المطلق تاكيدًا لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه
وذاته لا امرا يغايره ولو باعتبار و منها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة
محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قايم حقا اى حق حقا من حق يحق
اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قايم ولها

محتمل

محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا
النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ
المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث
اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص
عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا
ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر و يتقرر
حتى يحسن التقابل و منها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم
يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة
اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر
كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا
القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم لخدمتك
وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر
من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب
فلا يكون محذوف الزوائد و على هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا
بعد اسعاد بمعنى اعينك لان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه
يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره
اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به
بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد

ارباب اللغة

ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل
الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له
او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول
المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل
حقيقة او حكماً فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر
اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهماً فانه يصدق على درهماً
انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول
ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر ذكر فايدة الفاعل فلا يرد
انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر **نحو ضربت زيداً** فان زيداً قد وقع عليه
بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم **وقد يتقدم**
المفعول به **على الفعل** العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدماً ومتاخراً
اما جوازاً مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوباً فيما تضمن معنى
الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع
من التقدم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك **وقد يحذف**
**الفعل** العامل في المفعول به **لقيام قرينة** مقالية او حالية **جوازاً نحو زيداً**
**لمن قال من اضرب** اي اضرب زيداً فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي
السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف للقرينة الحالية **ووجوباً**
**في اربعة مواضع** تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء
والمنصوب على المدح او الذم او الترحم منها نحو اخاك اخاك اي الزم بل لكثرة مباحثها

بالنسبة الى هذه الابواب **الاول** من تلك المواضع الاربعة **سماعي** اي مقصور
على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى
**نحو امرأ ونفسه** اي اترك امرأ ونفسه **وانتهوا خيراً لكم** اي انتهوا عن
التثليث واقصدوا خيراً لكم وهو التوحيد **واهلاً وسهلاً** اي اتيت اهلاً
اي مكاناً ماهولاً معموراً لا خراباً او اهلاً لا اجانب ووطئت سهلاً من البلاد
لا حزناً **و**الموضع **الثاني** من تلك المواضع الاربعة **المنادى وهو المطلوب**
**اقباله** اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلاً عليك بوجهه
حقيقة مثل يا زيد او حكماً مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولاً
منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤه و
في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف
النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد
عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان
المندوب ايضاً كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكماً على وجه التفجع فاذا
قلت يا محمد فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى
ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظ من كلام سيبويه
ايضاً انه داخل في المنادى **بحرف نائب مناب ادعو** من الحروف الخمسة
وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد **لفظاً او تقديراً**
تفصيل للطلب اي طلباً لفظياً بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد
او تقديرياً بان يكون آلة مقدرة نحو يوسف اعرض وللنيابة اي نيابة

المنادى ٢٣

لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديرية بان يكون النايب مقدرا
كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل
الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه
مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة
استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته وعند المبرد بحرف النداء
لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته من اسماء الافعال
فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب
الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة
فعند سيبويه جزئ الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء
قايم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها
اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه **ويبنى** اي المنادى قدم بيان البناء والخفض
والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب لطلب الاختصار في بيان
النصب بقوله وينصب ما سواهما **على ما يرفع به** اي على الضمة او الالف او
الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور
اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام **ان
كان المنادى مفردا** اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم
معناه الا بانضمام امر آخر اليه **معرفة** قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك هذه

الكاف

الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا
بمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني **مثل يا زيد ويا رجل**
مثالان لما هو مبني على الضم اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء
**ويا زيدان** مثال المبني على الالف **ويا زيدون** مثال المبني على الواو **ويخفض** اي
ينجر المنادى **بلام الاستغاثة** اي بلام تدخله وقت الاستغاثة به وهي لام
التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله
بالدعاء **نحو يا لزيد** وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث
نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في
هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم ينعكس الامر لان المنادى المستغاث
واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا واخواتها نحو يا لزيد
ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه
على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد
ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت
مشابهته للحروف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته
للحروف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب
والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء وبالدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد
لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب
ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة

قوله واجيب بان كلا من هاتين اللامين الجار او بان قوله مثل يا عبد الله المجرور من تتمة القاعدة وحكاية مع لام التهديد ايضا بانه قليل عبد الغفور
قوله واجيب عن الاعتراض بان قوله مثل يا عبد الله من تتمة القاعدة مبني على الغفلة عصام

كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح
من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه
التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح
وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما
المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول
بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء
ما يقتضي فتحها كما هو ظ فيما سبق **ويفتح** اي يبنى المنادى على الفتح
**لالحاق الفها** اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها
**ولا لام فيه** ح لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف
فلا يحسن الجمع بينهما **مثل يا زيداه** بالحاق الهاء به للوقف **وينصب**
**ما سواهما** اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى
المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف
النداء لان علة النصب هي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن
حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه
مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة
فالقسم الاول هو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا **مثل يا عبد الله و** القسم
الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل **يا طالعا جبلا و** القسم
الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل **يا رجلا** مقولا **لغير**
**معين** اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوبا

يحتمل

لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا
وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء
كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له
على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا
معين وهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام
باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة
الى ايراد مثال له على حدة **وتوابع المنادى المبني** على ما يرفع به **المفردة** حقيقة
او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة
للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف
لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرا الا وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وقيد
التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت
مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلت
المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا
ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشابها بالمضاف
فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد لتدخل فيها
المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانها كالتوابع المفردة
في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد
الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها
بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل

التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التأكيد
اي المعنوي لان التأكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناءً
نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف
ذلك ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف
البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف
باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها
كما سيجئ ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه
المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب على محله لان حق
تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم
اجمعون واجمعين في التأكيد نحو يا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر
على مثالهما لانهما اكثر واشهر ويا غلام بشرٌ وبشرًا في عطف البيان ويا زيد
والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل
ابن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة
منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة
حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء
جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي
القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما
امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم

التبعية

التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان
المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل
اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا
بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز
نزع اللام مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار
النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة
اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب
لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان
حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التأكيد ويا زيد ذا المال في الصفة
ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا
عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل
والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا
عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما
حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود
بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل
في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا
فيه مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من
الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف
او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا
ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا

ويا زيد ورجلا صالحاً والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى
فلان الكلام فيه واما كونه مبنياً على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبني عن
جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن
مجرد عن التاء او ملحوق لها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن
وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه نحو يا زيد الظريف ابن عمرو
مضافاً اي حال كون ذلك الابن مضافاً الى علم آخر فكل علم يكون كذلك
يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار
فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف
فخففوه بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولاً به واذا نودي المعرف
بالّلام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلاً يا ايها الرجل بتوسيط اي مع ها
التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزاً عن اجتماع
آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل
بتوسيط الامرين معاً والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلاً وان كان
صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلاً
هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركة الاعرابية موافقة
للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا
بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم
يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر
عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل

الظريف

الظريف وايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين
انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة جواز اجتماع حرف
النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضاً عن محذوف
وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت
اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان
الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولذا قال خاصة
واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام فيه لازمة للكلمة لكن ليست عوضاً
عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضاً عن الهمزة لان اصله
الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال
يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك
يا التي تيمت قلبي ٭ وانت بخيلة بالوصل عني ٭ لان لامها ليست عوضاً
عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان
في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا
ولك اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى
المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب
وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو
الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي
فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف
الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح

قوله والسيرافي اجاز الفتح فكان النصب وكان الاولى ان يزيد لفظ ان بحصر الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر عصام

مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي فيفتح اتباعا
لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف
او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم • لا يلقينكم في سوءة
عمر • البيت لجرير حين اراد عمر التيمي ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم
لا تتركوا ان يهجوني فيلقيكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته
اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء
مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة
اذا كان قبله كسرة احترازا عن مثل يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما
وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره
فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام
فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب
الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان
الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان
في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر
بها ليدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو
ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة من
الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه
كلها وقفا اي حالة الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه
ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم

يا ابي

يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه
اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله
ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء
بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء
او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت
لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا
بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي
ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا
يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي
لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون
يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامي فقالوا
يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف
الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا
بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن
عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتح لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه
فقال وترخيم المنادى جايز اي واقع في سعة كلامهم من غير ضرورة شعرية
دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير
المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام

**وهو** اى ترخيم المنادى **حذف فى آخره** اى آخر المنادى **تخفيفا** اى لمجرد
التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا
يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى
بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع
الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم **وشرطه** اى شرط ترخيم المنادى
على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير
الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة
او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول
لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس
آخر اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية **وان لا** يكون
**مستغاثا** لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء
فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف
لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل فى المنادى عنده
وما وقع فى بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع
ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة
الالف فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف
**وان لا** يكون **جملة** لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين
الوجوديين **و**هو ان **يكون** المنادى **اما علما زائدا على ثلثة احرف** لانه
لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون

فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن
اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة **واما** اسما ملتبسا **بتاء التانيث**
وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه
ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى
ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك
ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة او التاء كلمة
اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة
الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه
كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع فى بيان
كمية المحذوف بسببه فقال **فان كان فى آخره** اى آخر المنادى **زيادتان**
كائنتان **فى حكم الزيادة الواحدة** فى انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية
ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث
فلم يحذف منهما الا الآخر **كاسماء** اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى
الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم علما كما هو مذهب غيره
لانه يكون حينئذ من باب عمار **ومروان او** كان فى آخره **حرف صحيح**
اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة
فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف الاخير منهما فى حكم
الصحيح فى الاصالة **قبله مدة** اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها

من جنسها والمراد بها المدة الزايدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير **وهو** اى والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة **اكثر من اربعة احرف** من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو شبوان وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم **حذفتا** اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزايدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت على النقد **وان كان مركبا** ويعلم منه ان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين **حذف الاسم الاخير** فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث فى كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء **وان كان غير ذلك** المذكور من الاقسام الثلثة **فحرف واحد** اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك **وهو** اى المنادى المرخم **فى حكم** المنادى **الثابت** بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله **على** الاستعمال **الاكثر فيقال** فى يا حارث **يا حار** بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم **و**فى يا ثمود

يا ثمو

**يا ثمو** بواو متطرفة بعد ضمة **و**فى يا كروان **يا كرو** بواو متطرفة متحركة بعد فتحة **وقد يجعل** قد للتقليل اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل **اسما برأسه** كانه لم يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل **فيقال يا حار** بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم **ويا ثمى** لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلاجرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادل فى ادلو **ويا كرا** لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **وقد استعملوا** يعنى العرب **صيغة النداء** يعنى يا خاصة **فى المندوب** لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب فى اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع وفى الاصطلاح **هو المتفجع عليه** وجودا او عدما **بيا او وا** فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يا زيداه ووا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه **واختص المندوب بوا** ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما **وحكمه** اى حكم المندوب **فى الاعراب والبناء حكم المنادى** اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب

على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردًا معرفة يضم واذا كان مضافًا او مشابهًا به ينصب لا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لير د انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف فى آخره اى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك زيادة الهاء اى الحاقها بهذه المدات فى حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عندنا الا الاسم المعروف الذى اشتهر به المندوب ليعذر النادب بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد

الطويلاه



الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس يعنى به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اى والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس فى الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيهما فبقى على هذا من المعارف التى يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله تعالى فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف ولفظة اى اذا وصف بذى اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اى هذا من غير ان يتصف بذى اللام والمضاف الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس فى اصبح ليل اى صر صبحا

باليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قاله امرؤ
امرؤ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص
وقع في الليل على نايم مستلق مخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف
النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان
وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل
هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة
في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة هو اكبر
منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايض وقد يحذف المنادى لقيام
قرينة نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء
اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف
قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان
ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع
سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب
حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب
له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير
بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده
وانما وجب حذفه ح احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو
اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه
احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا

به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا
انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم
بضميره اي بالعمل بضميره او متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره
وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او
متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر
بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم
هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف
او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظ
المتبادر فبتقييد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبتقييد الفراغ
عن العمل فيه لمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من
عمل ضربته في زيد ليس لمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء
فيه ورفعه اياه ايض مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان
في نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير
مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب
الفعل بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل
باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح الا بتقدير
تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة
منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن
في ترتيبها ح تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه **وزيداً مررت به** مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت
بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت **وزيداً ضربت غلامه** مثال الفعل
المشتغل بالمتعلق **وزيداً حبست عليه** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة
للمحبوس عليه **ينصب** زيد في هذه الامثلة **بفعل يفسره ما بعده اى ضربت**
يعنى الفعل المفسر الناصب لزيد في زيداً ضربته ضربت المقدر فان الاصل
فيه ضربت زيداً ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعنى ضربت
الثانى و على هذا القياس **جاوزت** فانه مفسر بما يرادفه اعنى مررت به
**واهنت** فانه مفسر بما يستلزمه اعنى ضربت غلامه فان ضرب الغلام
يستلزم اهانة سيده **ولابست** فانه مفسر بما يستلزمه اعنى حبست عليه
ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب
فيه الرفع او النصب او يستوى فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار
المص فقال **ويختار** في الاسم المذكور **الرفع بالابتداء** اى بكونه مبتدأ لان
تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح **عند عدم قرينة**
**خلافه** اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتى الصحة
فيهما متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى
لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد
ضربته **او عند وجود** القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة

للرفع **اقوى منها** اى من القرينة المرجحة للنصب **كاما** الداخلة على ذلك الاسم
**مع غير الطلب** اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلباً كالامر والنهى
والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة
للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهى اقوى لانها لا يقع بعدها غالباً الا المبتدأ
بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها
تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازاً عما
اذا كانت مع الطلب نحو اما زيداً فاضربه فان المختار هو النصب
فان الرفع يقتضى وقوع الطلب خبراً وهو لا يجوز الا بتاويل **و** مثل اما
مع غير الطلب **اذا** الواقع على الاسم المذكور **للمفاجاة** في كونه من اقوى
القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا
للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالباً وما وقع في بحث الظروف
من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة
وقوعها بعدها فلا تناقض **ويختار النصب** في الاسم المذكور **بالعطف**
اى بسبب عطف جملة هو فيها **على جملة فعلية** متقدمة **للتناسب** اى
لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما
فعليتين نحو خرجت فزيداً لقيته **وبعد حرف النفى** يعنى ما ولا وان وليس
لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها
لضعفها في العمل نحو ما زيداً ضربته ولا زيداً ضربته ولا عمراً اضربه وان زيداً
ضربته الا تاديباً **وبعد حرف الاستفهام** نحو ازيداً ضربته وانما قال حرف

اى في الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير

تقديره خرجت فلقيت زيداً لقيته

الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام نحو من اكرمته ولم يقل بهمزة
الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء
هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل **و بعد اذا الشرطية**
الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه **و بعد حيث**
الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه **و في ما قبل الامر و**
النهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل **الامر والنهي** مثل زيدا اضربه وزيدا
لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي بعد حرف الاستفهام والنفي واذا
الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور **اذ هي** اي هذه
المواضع **مواقع الفعل** اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم
المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا **و** كذلك يختار النصب في الاسم المذكور
**عند خوف لبس المفسر** اي الالتباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث
هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع **بالصفة** فلا يعلم
انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له
مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر
على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة
فان التركيب لا يحتملهما **مثل** قوله تعالى **انا كل شيء خلقناه بقدر** بنصب
كل شيء على الاضمار بشرط التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له
كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال
كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق





لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجود غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد
**ويستوي الامران** اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت **في مثل زيد قام وعمرا اكرمته** اي عنده او في داره ونحو ذلك
والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف
الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية
خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان
لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى
وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية
فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف
عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير
مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتداء فالصغرى اقرب
**ويجب النصب** اي نصب الاسم المذكور **بعد حرف الشرط** والمراد به ههنا
ان ولو فان اما وان كانت الشرط من حروف فحكمها ما سبق من اختيار
الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب **و** كذا يجب نصبه **بعد حرف
التحضيض** وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب
دخولها على الفعل لفظا او تقديرا **نحو ان زيدا ضربته ضربك** مثال لحرف
الشرط **والا زيدا ضربته** مثال لحرف التحضيض **وليس مثل ازيد ذهب به**
**منه** اي من باب اضمر عامله على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان

قوله بعد حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الجازمة كالشرطية
قوله لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي ...
ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط ...
انتهى معانيها يليق الفعل فكان الغالب اختصاصها
حروفها بالافعال الا ان بعضها لغلبة اختصاصها بالافعال
حروف التحضيض وبعضها الاستفهام والشرط ...
كلمت ولعل ... بالافعال ...
مع ... اختلفت في اختصاصها ...
وبعضها ... فان المرفوع ... ان يكون مبتدأ عند
ان الشرطية ...
يجوز عند الاخفش ...

يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب
لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه
فانه وان كان صادقا عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس
بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب
وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر
مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون
تقديره ازيدا يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا
المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه
فالاتحاد فيما ذكرته مفقود فاذا كان الامر كذلك **فالرفع** اى رفع زيد في المثال
**واجب** بالابتداء ونصبه غير جايز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على
شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب **وكذلك** اى مثل ازيد ذهب به
قوله تعالى **كل شيء فعلوه في الزبر** اى في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله
في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست
محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم
وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود
ان كل ما هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير
وكبير مستطر لا ان كل شيء كاين في صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع
لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور

قوله واجب للابتداء كذا ذكره المصنف وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا بأذهب المقدر لرعاية الاستفهام وتوافق ضابطه وذكر في شرح المفصل عبد الغفور

في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر
لا يغادر صغيرة ولا كبيرة **واعلم انه** قد سبق ان بعد الاسم المذكور اذا كان الفعل
المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله
تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان
القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى
ان يتمحلوا الاخراج عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير
المختار فاشار المصنف الى ما تمحلوا الاخراج عنها فقال **ونحو الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد** لكون
الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل
الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط
لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع
تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع **والآية جملتان
مستقلتان عند سيبويه** اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف
عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزاني فيما تلي عليكم بعد وقوله
فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية
اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زايدة او للتفسير وجزء الجملة
لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين
الرفع **والا** اى ولم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا
فهي يكون داخلة تحت الضابطة **فالمختار** حينئذ فيها **النصب** واختيار

ورد عن بعضهم وهو عيسى بن عمر عبد الغفور

اى عند ابى العباس المبرد

اى ثبت زناهما وذلك باربعة شهداء او بالاقرار عبد الغفور

٥٢

النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع **والرابع** من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها **التحذير** وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره **وهو** في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده عنه وفي اصطلاح النحاة **معمول** اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية **بتقدير اتق تحذيرا** اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له **مما بعده** اي مما بعد ذلك المعمول **او ذكر المحذر منه مكررا** على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر او تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العايد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر **مثل اياك والاسد واياك وان تحذف** هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها **والطريق الطريق** مثال لثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان

قوله بتقدير اتق الا انسب اتضاحه ان يقال اتق دون التقدير عبد الغفور

بل

54

يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد **وتقول** في قسمي الاول النوع **اياك من الاسد** كما كنت تقول اياك والاسد **ومن ان تحذف** كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير **واياك ان تحذف بتقدير من** اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس **ولا تقول** في المثال الاول **اياك الاسد لامتناع تقدير من** وشذوذه مع غير ان وان قلت فان قيل فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا **المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل** اي حدث **مذكور** تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك ومطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه

بحث المفعول فيه

يعني الحدث الذي يتضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الحرف والاسم

المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الاصطلاحي الذي هو قسيم الاسم والحرف

فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لايكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف
قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور ليخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولايخفى انه على تقدير اعتبار
قيد الحيثية لاحاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف قوله من زمان
او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد
لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها
وما تقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم
فانهم لايطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها
فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لامفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل
المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول فيه
تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان
او محدودا تقبل ذلك اى تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل
فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على
المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا او افطرت اليوم وظروف
المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اى تقدير في حملا على الزمان المبهم
لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اى وان لم يكن مبهما
بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم
لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان

بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في
معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض
فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها
قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما
نحو دون وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما
عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظ وكذا حمل
على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت
وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح
اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح
انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله
وهذا محل تامل فان الفعل لايطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك
ان معنى الدخول لايتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما
اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظ انه مفعول به لامفعول فيه
ومما يؤيد ذلك ان كل فعل ينسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب
الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء
من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول
ضربت زيدا في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال
الداخل في الدار دخلت الدار لايصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول

اى للفعل المذكور **في الوجود** بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربت تاديبًا اذ زمان
الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او بكون زمان وجود
احدهما بعضًا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنًا فان زمان
الفعل اعنى القعود بعض زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعًا
للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان الفعل
اعنى شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنًا له في الوجود نحو
اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط بهذه الشرايط لانه بهذه
الشرايط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما
اذا اختل شيء منها

مبحث المفعول معه

**المفعول معه** اى الذى فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل
مصاحبًا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول
ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول فيه
وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة
من اسناد الفعل الى الظرف اللازم النصب وتركه منصوبًا جاريًا على ما هو عليه
في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي
بعض الحواشى ان هذا الرأى شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل
وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى
مصدره اى حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل
فعلى هذا معناه الذى فعل فعل لمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله
ضميرًا راجعًا الى مصدره والضمير المجرور للموصول **هو مذكور بعد الواو** احتراز

قوله وقد حيل الخ قال في شرح الكافية العير الحمار الوحشي والنزوان الوثوب ... عبد الغفور



قوله متعلق بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان الالطف فتدبر عصام

عن المذكور بعد غيره كالفاء **لمصاحبة معمول فعل** اللام متعلق بمذكور اى يكون
ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك
المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدًا درهم
وسواء كان ذلك الفعل **لفظًا** اى لفظيًا كالمثالين المذكورين **او معنى**
اى معنويًا نحو ما لك وزيدًا اى ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته
له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدًا او مكان واحد نحو لو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو
جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة
اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه
بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر
واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية **فان كان**
اى وجد **الفعل** اى ما دل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وغيرها **لفظا وجاز** اى لم يجب **العطف** ولم يمتنع فلا ينتقض
بمثل ضربت زيدًا وعمرًا لوجوب العطف فيه **فالوجهان** اى العطف والنصب
على المفعولية جائزان **نحو جئت انا وزيد** بالرفع على العطف **وزيدًا** بالنصب
على المفعولية **وان لم يجز العطف** بل يمتنع **تعين النصب مثل جئت وزيدًا**
فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره **وان
كان الفعل معنى** اى امرًا معنويًا مستنبطًا من اللفظ **وجاز** اى لم يمتنع
العطف **تعين العطف** حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة

مبحث الحال

مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو مالك وزيداً وما شانك وعمراً فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جايز ولم يجز عطف عمراً على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله بمعنى ما شانك وزيداً ما تصنع وزيداً ومعنى مالك وزيداً ما تصنع وزيداً ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو

الحال مبتدا لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقاً لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمراً راكبين لفظاً او معنى اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظاً اى لفظياً بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكماً او معنى اى معنوياً بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل



او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول وكذا عن المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديداً فانه بمعنى احدثت الضرب شديداً وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلاً او مفعولاً يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو قل بل نتبع ملة ابراهيم حنيفاً وان ياكل لحم اخيه ميتاً فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه ميتاً مقام وان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلاً او مفعولاً وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ ما تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقاً به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا الدخول ما وقع حالاً عن المضاف اليه مثل ضربت زيداً قايماً مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قايماً مثال اللفظي الملفوظ حكماً فان فاعلية ضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام

ومنطوقة من غير اعتبار معنىً خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكماً **وهذا**
**زيد قايماً** مثال للمعنوى لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما
ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما من نفسه حتى يقدر فى نظم الكلام أُشير
او أُنبه ويصير زيد به مفعولاً لفظياً بل مفعوليته انما هى باعتبار معنى أُشير
او أُنبه الخارج صفة عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القايم حالاً فهى معنوية
لا لفظية **وعاملها** اى عامل الحال **اما الفعل** الملفوظ او المقدر نحو ضربت
زيداً قايماً وزيد فى الدار قايماً ان كان الظرف مقدراً بالفعل اى استقر فى الدار **او شبهه**
وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اى من صيغته كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكباً
وزيد فى الدار قاعداً ان كان الظرف مقدراً باسم الفاعل وكاسم المفعول
نحو زيد مضروب قايماً والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكاً **او معناه**
المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه فى
نحو هذا زيد قايماً كما مر وكالنداء والتمنى والترجى والتشبيه فى نحو يا زيد قايماً
وليتك عندنا مقيماً ولعله فى الدار قايماً وكانه اسد صايلاً **وشرطها** اى شرط
الحال **ان تكون نكرة** لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب
الى صاحبها يحصل بها والتعريف زايد على الغرض **وان يكون صاحبها معرفة**
لانه محكوم عليه فى المعنى فكان الاصل فيه التعريف **غالباً** اى ليس اشتراطها
ان يكون صاحبها معرفة فى جميع موادها بل فى غالب موادها اى اكثرها وبيان
ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة

موصوفة

موصوفة نحو جاءنى رجل من بنى تميم فارساً او مغنية غناء المعرفة كاستواءها
نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امراً من عندنا ان جعلت امراً حالاً من كل
امر او واقعة فى حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكباً او بعد الا نقضاً للنفى
نحو ما جاءنى رجل الا راكباً او متقدماً عليه الحال نحو جاءنى راكباً رجل وثانيهما
ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا
القسم ووقوع الحال فى هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالباً قيد
لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون
صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه فى بعض المواد تنافى الشرطية ويحتاج الى
ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتداء وخبراً معطوفاً
على قوله وشرطها ان يكون نكرة **وارسلها العراك** ولم يذدها ولم يشفق
على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل
الحمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل
وما يريد اى ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها من العراك
ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها للماء
بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل
بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد
ههنا نفس مداخلة بعضها فى بعض والمعنى على نغص مثل نغص الدخال **ومررت
به وحده ونحوه** مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب **متاول** بالنكرة فلا يرد
نقضاً على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر

لافعال محذوفة اى تعترك العراك وينفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك
فهذه الجمل الفعلية وقعت حالًا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما
انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة
وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة كما ان حسن الوجه فى صورة المعرفة
وهى فى المعنى نكرة **فان كان صاحبها** اى صاحب الحال **نكرة** محضة لم يكن
فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة
**وجب تقديمها** اى تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانهما
فى المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب فى مثل قولنا ضربت
رجلا راكبا ثم قدمت فى سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب **ولا تتقدم**
اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا **على العامل المعنوى** قد عرفت فيما
قبل العامل المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف
وما يشبهه اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل فى الفعل او شبهه فعلى هذا
معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوى اتفاقا **بخلاف الظرف**
اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه
اصلا نظرا الى ضعف الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا
على الحال نحو زيد قائما فى الدار فاما مع تاخر المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه
فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون
معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان
الظرف يتقدم على عامله المعنوى لتوسعهم فى الظروف والحال لا تتقدم عليه





هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى واما اذا جعلته داخلا فى العامل
المعنوى كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثانى لا غير **و**كما لا يتقدم الحال
على العامل المعنوى كذلك **لا** تتقدم **على** ذى الحال **المجرور** سواء كان مجرورا
بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا
نحو جاءنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال
والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا
بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقدمها عليه للعلة
المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال **على الاصح** ونقل عن بعضهم الجواز
استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر
والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام
الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت
راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا
الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة
المصدر اى ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل
تكلف وتعسف **وكل ما دل على هيئة** اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا
**صح ان يقع حالا** من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق
الحال وتكلفوا فى تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب
فى الحال الاشتقاق **مثل** بسرا ورطبا فى قولهم **هذا بسرا** هو ما بقى فيه حموضة

على ذى الحال المجرور بالحرف

اطيب منه رطباً وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما حالان مع كونهما جامدين حالان
لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر
والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسراً وارطب اذا صار
ما عليه رطباً والعامل في رطباً اطيب باتفاق النحاة وفي بسراً ايض عند
محققيهم وتقدم بسراً على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء
واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل واحد منهما متعلقه
والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية
وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة
الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت
من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما
الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلاً لكنه لما لم يظهر كان
كالعدم ومع هذا فلا ارى بأساً بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائماً
منه قاعداً وذهب بعضهم الى ان العامل في بسراً اسم الاشارة اى اشير
اليه حال كونه بسراً وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر
اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع
اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلي بسراً اطيب منه رطباً
وتكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان وقعت
حالاً مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق
والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجزاؤها عليه في قوة الحكم

بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة
مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا
وقعت الجملة حالاً لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو
والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعاً
مثبتاً او منفياً او ماضياً مثبتاً او منفياً فهذه خمس جمل فالاسمية
اى الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معاً لقوة الاسمية
في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت
وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها
لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبياً
وآدم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير
انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو نحو هو الحق
لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال
بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء
فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلا بد من الواو على الصحيح
والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التي يكون فعلها مضارعاً مثبتاً
متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظاً ومعنى باسم الفاعل المستغني
عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية
المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي
المثبت والمنفي بالواو والضمير معاً او باحدهما وحده من غير ضعف عند

قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده فيمتنع بالواو وذلك لان جملة
وان كانت بهيئة المفرد ولا نحو منه مستند انجز وصرف بشرط
في المضارع الواقع حالاً لاخلوه عن حرف الاستقبال
كالسين وسوف ولن ونحوها عبد الغفور

قوله المشتملة على المضارع المنفي وان كان يعلم حكمها فالا لذى
فانه قال لا بد فيه من الواو وان كانت مع الضمير قال
الشيخ الرضي واذا انتفى المضارع بلفظ لم يدخله
الواو واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير والاغلب
تجرده عن الواو عبد الغفور

الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني
زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو
والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او
جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد
ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من
دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا
ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه
تجوزا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة
الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب
الكوفية فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في
اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما
لا يجوزان حذف قد وسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما فيكون
جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية
وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل
ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع
في السفر او المتهيء له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب
وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا
لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب

الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف
الفعل العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي
لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد
للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن
الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى
تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او
اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منه على يقين او اثبتها كذلك
عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر تجنى
عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة اي
مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى
انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما يؤكد
اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد
آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها
والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفها واجبا نحو الله شاهد قائما
بالقسط التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان
المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك
مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له
من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت

معطوف على حالية

مطلقاً لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضع واحترز به عن نحو رأيت
عيناً جارية فان قوله جارية يرفع ابهام قوله عيناً لكنه غير مستقر بحسب
الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف
المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلاً موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في
جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد
من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فوصفه
بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له
وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان
كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر
اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي
**عن ذات** لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل
مثلاً لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين مميز عما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه
فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث
وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام
الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع أتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي
واذا اريد رفع الابهام الذاتي يقال زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات
لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف **مذكورة او مقدرة**

صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكور نحو رطل زيتا والمقدرة نحو
طاب زيد نفساً فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام
عن ذلك الشيء المقدر فيه **فالاول** اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة يرفعه **عن مفرد** يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف
**مقدار** صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين **غالباً**
اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا متحققا في ضمن هذا الرفع
الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار **اما** يتحقق **في** ضمن
**عدد نحو عشرون درهما** وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء
العدد **واما في** ضمن **غيره** اي غير العدد كالوزن **نحو رطل زيتا** فان الرطل
نصف المن **ونحو منوان سمنا** وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع
ثوبا **و** كالمقياس **نحو على التمرة مثلها زبدا** والمراد بالمقادير في هذه الصور
هي المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا
وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمزروع والمقيس
لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على
بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا
او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر
بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم
مستحيل الاضافة مع التنوين او نوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان
المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم

بالفاعل وصار به كلاماً تاماً فيشابه التميز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام
الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام
قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل
لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا يرى ان لام التعريف
الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب
التميز عنه فلا يقال عندي الراقود خلاً **فيفرد** اي التميز وان كان الاسم التام
مثنى او مجموعاً **ان كان** اي التميز **جنساً** وهو ما تشابه اجزاؤه ويقع مجرداً
عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والزيت والتمر
والضرب بخلاف رجل وفرس **الا ان يقصد الانواع** اي ما فوق النوع الواحد
فيشمل المثنى ايضاً لانه لا يدل لفظ الجنس مفرداً عليها فلا بد من ان يثنى
او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال
طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد و
يمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات
الكلية او التشخصية **ويجمع** اي يورد التميز على ما فوق الواحد جوازاً حيث لم يقصد
الواحد **في غيره** اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثواباً **ثم ان كان**
اي المفرد المقدار تاماً **بتنوين او بنون التثنية** او المعنى ان وجد التميز متلبساً
بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز
**جازت الاضافة** اي اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافة بيانية باسقاط
التنوين ونون التثنية جوازاً شايعاً كثيراً لحصول الغرض وهو رفع الابهام

قوله فيفرد مضارع مجهول والنائب عن الفاعل عائد الى التميز غير العدد والجملة تفريعية او جواب شرط محذوف اي اذا كان كذلك

قوله ان كان ان حرف شرط كان فعل شرط اسمه مستكن فيه راجع الى التميز جنساً اي لفظاً يقع على القليل والكثير كالماء والتمر خبره وجملة الشرط لا محل لها وجزاء الشرط محذوف يدل عليه فيفرد وقيل يجوز ان يكون قوله فيفرد جزاء مقدماً لقوله ان كان جنساً والشرطية اعتراض الا استثناء

قوله ويجمع عطف على قوله فيفرد ومثله في العطف ... قوله في غيره اي في غير الجنس ثم حرف ... اما ناقص ... تام

---

بذلك مع التخفيف نحو رطل زيتاً ومنوان سمناً **والا** اي وان لم يكن بتنوين
او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة **فلا** تجوز الاضافة الا بقلة
في نون الجمع نحو عشرون درهماً اما في الاضافة لئلا يلزم اضافة المضاف واما
في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه
لا يعلم مثلاً عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم
العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضاً الا على قلة ليكون
الباب اقرب الى الاطراد **وعن غير مقدار** عطف على قوله عن مفرد مقدار اي
الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس
بعدد ولا وزن وذراع ولا كيل ولا مقياس **نحو خاتم حديداً** فان الخاتم مبهم
باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزاً **والخفض** اي خفض التميز باضافة
غير المقدار اليه **اكثر** استعمالاً لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار
عن طلب التميز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة **والثاني**
اي القسم الثاني وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه **عن نسبة** كان
الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف
النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة
مقتصراً عليها تنبيهاً على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول
انما هي بمجرد النسبة لا غير **في جملة** اي نسبة كائنة في جملة **او ما ضاهاها** اي
شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً واسم المفعول

او المصدر نحو يعجبني طيبه ابا

نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل
نحو زيد افضل ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا **نحو طاب زيد**
**نفسا** مثال للجملة والتميز فيه خاص بالمنتصب عنه **وزيد طيب ابا** مثال لما شابه
الجملة والتميز فيه يصلح لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التميز بين
الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد
طيب ابا ونفسا فقوله **وابوة ودارا وعلما** عطف على نفسا وابا بحسب المعنى
فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة
اورد لكل من التميز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس
عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب
عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض
غير اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه **او في اضافة** عطف على
قوله في جملة او ما ضاهاها **مثل يعجبني طيبه** نفسا وتركه لانه اظهر التميزات
ولا خفاء به **وابا وابوة ودارا وعلما** اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق
وزاد عليه قوله **ولله دره فارسا** اشارة الى ان التميز قد يكون صفة
مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتميز المفرد على ان يكون
الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تميزا عنه اراد ان ينبه على
انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون الضمير معلوما والابهام يكون
في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير
اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم

قوله والدر في الاصل اللبن قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر
اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية
عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله الى الله تعالى
قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم
يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه يعني
لله دره ما اعجب فعله
عبد الغفور

اي حذق

اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس **ثم ان كان** التميز بعدما
لم يكن نصا في المنتصب عنه **اسما** لا صفة **يصح جعله لما انتصب عنه** والمراد
بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه **جاز ان يكون** ذلك التميز تارة **له** اي
للمنتصب عنه بان يكون تميزا برفع الابهام عنه **وتارة لمتعلقه** بان يكون تميزا
برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القراين والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا
فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد اسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار
ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه **والا** اي وان لم يكن التميز بعدما
لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه **فهو لمتعلقه** خاصة
نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه
ولا يصلح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني
الشيء المنسوب الى زيد **فيطابق التميز فيهما** اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه
سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه **ما قصد** من وحدة
التميز او تثنيته او جمعه سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد
ابا والزيدان ابوين والزيدون ابا او للمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا
اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا وطاب زيد
اباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة
التميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد
جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع **الا اذا كان** التميز

جنساً يقع على القليل والكثير فاذا قصد تثنيته او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك
الجنس او يجمع بل يكتفى ان يؤتى به مفرداً لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا
حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علماً والزيدان علماً والزيدون علماً **الا ان**
**يقصد** بالتمييز الذي هو جنس **الانواع** من حيث امتيازاتها النوعية فانه
لا بد من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوماً اذا اريد
ان متعلق الطيب من كل من الزيدان او الزيدون نوع آخر من العلم فان
صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى **وان كان التمييز صفة** مشتقة مثل لله
دره فارساً او مأولة بها نحو كفى زيد رجلاً فان معناه كاملاً في الرجولية
**كانت** الصفة صفة **له** اى لما انتصب عنه لا للمتعلقة لان الصفة تستدعي موصوفاً
والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والداً كان الوالد زيداً ولا يحتمل
ان يكون والده بخلاف الاسم نحو اباً **وطبقه** الواو بمعنى مع والطبق مصدر
بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته
اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت
صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميرها **واحتملت** اى الصفة
المذكورة **الحال** ايضاً لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارساً اى من
حيث انه فارس او حال كونه فارساً لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس
وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضاً المقصود
مدحه بالفروسية بغيرها من الصفات **ولا يتقدم التمييز على عامله** اذا كان اسماً

لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية د

تاماً



تاماً بالاتفاق فلا يقال عندي درهماً عشرون ولا زيتاً رطل لان عامله اسم
جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان
يعمل فيما قبله **والاصح** اى اصح المذاهب **ان لا يتقدم التمييز على** ما هو عامل فيه
من **الفعل** الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل نفسه نحو طاب زيد اباً
اى طاب ابوه او فاعلاً له اذا جعلته لازماً نحو فجرنا الارض عيوناً اى انفجرت
عيونها واذا جعلته متعدياً نحو امتلأ الاناء ماءً اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ
الاناء ماءً من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعدياً
لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز
وقدره وقع الابهام فيه لا جرم يميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء
فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز
لرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو
التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازاً وبهذا يندفع
ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى
او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد
تلك القاعدة **خلافاً للمازني والمبرد** فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح
وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظراً الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز
قول الشاعر • أتهجر سلمى بالفراق حبيبها • وما كاد نفساً بالفراق تطيب •

حين كون عاملا اسماً

قوله وما كاد نفساً قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي عصام

على تقدير تأنيث الضمير في تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشأن لتذكيره ويعود
ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما
على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه
اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت
على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير الراجع الى الحبيب
باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف
غير قادح في التمسك **المستثنى** اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى في
اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج
الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما
لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال
**متصل ومنقطع والمتصل هو المخرج** اى الاسم الذي اخرج واحترز به عن
غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع **من متعدد** جزئياته نحو ما جاءني
احد الا زيدا او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد
**لفظا** اى ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا **او تقديرا** اى مقدرا نحو ما جاءني
الا زيد اى ما جاءني احد الا زيد **بالا غير الصفة واخواتها** واحترز به عن
نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء **والمستثنى المنقطع**
**هو المذكور بعدها** اى بعد الا واخواتها **غير مخرج** عن متعدد واحترز به عن جزئيات
المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم

الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا **او هو** اى المستثنى مطلقا
حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف
قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا
لم يعرفه على حدة روما للاختصار **منصوب** وجوبا **اذا كان** واقعا **بعد الا**
لا بعد غير وسوى وغيرهما **غير الصفة** قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي
للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه **في كلام موجب** اى ليس بنفي و
لا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في غير
موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما سيجئ ولا حاجة هاهنا الى
قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه
ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان
الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله
او كان بعد خلا وعدا اللهم الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل
ترى الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى
اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة
الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول **او مقدما** عطف
على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما **على**
**المستثنى منه** سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني
الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه **او منقطعا** اى المستثنى

منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا
في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبايل كثيرون او في
اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى لغة الحجازية فالمنقطع مطلقا
منصوب عندهم لانه لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق
السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة
واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه
نحو ما جاء في القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله
اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم
المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا
وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو
عدوا اذا جاوزه نحو جاء في القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو
جاء في القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت
الديار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز ويحذف من ويوصل الفعل فيتعدى
بنفسه والتزموا هذا التضمن والحذف والايصال في باب الاستثناء
ليكون ما بعدها منصوبا كما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما
ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق
من المستثنى منه والتقدير جاء في القوم عدا وخلا مجيئهم او الجائي منهم او
بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونه اشبه

خلا وعدا

قوله التي هي ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها
ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة
والظرفية والمجاوزة والخلو والنفي وغير ذلك استعملت
في الاستثناء بغرض المناسبة. عبد الغفور

قوله او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه. عبد الغفور



بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا في الاكثر اي
النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد
اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما
الا ان النصب بهما اكثر وما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان بعد ما خلا وما عدا الا ان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاء في
القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية
بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم
او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا
خالين بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش
انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به
ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاء في القوم
ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا
بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب
الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من
المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل
هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها جارية
مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون
المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر

قوله لانهما فعلان ماضيان نحو خلا يخلو بنفسه وخلا بعده الا الاتصال
عدو من عدو والمستثنى بعدهما مفعول به وقد اجيز
الجر بهما قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر
بهما الا ان النصب اكثر فليتامل. منه

ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما **في كلام غير موجب** احترازٌ عمّا اذا
وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبًا كما مرّ **و** الحال انّه قد **ذكر المستثنى منه**
احترازٌ عمّا اذا لم يكن المستثنى منه مذكورًا فانه ح يعرب على حسب العوامل
وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انّه صفة لكلام غير
موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون
منقطعًا ولا مقدّمًا على المستثنى منه لانّ حكمها قد علم فيما سبق فاكتفى
بذلك **نحو ما فعلوه الا قليل** بالرفع على البدلية **والا قليلًا** بالنصب على
الاستثناء ونحو ما مررت باحدٍ الا زيدٍ بالجرّ على البدلية والا زيدًا بالنصب
على الاستثناء وما رأيت احدًا الا زيدًا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار
او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه
الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة
وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة **ويعرب** اي المستثنى
**على حسب العوامل** اي بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجرّ
**اذا كان المستثنى منه غير مذكور** ويختص ذلك المستثنى باسم المفرّغ
لانه فرّغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرّغ المفرّغ له كما يراد بالمشترك
المشترك فيه **وهو** اي والحال ان المستثنى واقع **في غير الكلام الموجب**
واشترط ذلك **ليفيد** فائدة صحيحة **مثل ما ضربني الا زيد** اذ يصحّ ان لا يضرب احد
المتكلم الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصحّ ان لا يضرب كل احد المتكلم
الا زيد **الا ان يستقيم المعنى** بان يكون الحكم مما يصحّ ان يثبت على سبيل





العموم نحو قولك كل حيوانٍ يحرّك فكّه الاسفل عند المضغ الا التمساح
او يكون هناك قرينة دالّة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معيّن يدخل
فيه المستثنى قطعًا **مثل قرأت الا يوم كذا** اي اوقعت القراءة كل يومٍ
الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر
او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في غير الموجب ايضًا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضًا
استقامة المعنى وايضًا لا يصحّ مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم
بايام الاسبوع مثلًا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان تخصيص
المستثنى منه بكل واحدٍ من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة
فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة
وغير جائزة بدونها واجيب عن جواب السؤال الاول بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد
الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحدٍ اياها في ذلك مما يكثر
ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحدٍ اياها فمما يقلّ
كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني
الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالّة على بعض معيّن من المستثنى منه مقطوع
دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضًا قرينة ظاهرة
الدلالة على بعض معيّن كما اذا قيل ضربك من القوم اي القوم الداخل فهم زيد

فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن
الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة
المعنى ومن ثمه اى ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم
المعنى لم يجز مثل مازال زيد الا عالما اذ معنى مازال ثبت لان نفي النفي
اثبات فيكون المعنى زيد دايم على جميع الصفات الا صفة العلم فلا يستقيم
وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد
عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة
في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا
صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على
المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية
عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني
الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه
المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله
على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اى يحمل على موضع المستثنى منه
لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد
فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد
فيها اى في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد
شيئا الا شيء لا يعبا به اى لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل
شيئا لا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبا به ليس في كثير من النسخ

وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم
استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم
من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه
صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ
في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات
اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي
بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر
لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير
جايز في الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد
فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت
بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد حينئذ من تقدير لا حقيقة
او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى
على لفظ المستثنى منه لا بد في تقديره ما كذلك لتعمل فيه حقيقة او حكما وما ولا لا تقدران
لا حقيقة اذ الم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذ اكتفى بدخوله على المبدل منه
واعتبر سرايته حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملين في المستثنى
المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض
النفي بالا لانهما اى ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر
في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول
على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع

بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب
وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على محله
البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما كان بعمل لا فيه بمعنى النفي
وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس
زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه بالا لانها اي ليس عملت
للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة
هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمه اي ومن
اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد
الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع
ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وانتقض بالا
والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع
القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا
في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها
على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تنزيه المستثنى عما ينسب الى
المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو
واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر المستثنى
للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها
على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة



كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلامهم لكنها
حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك
لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة
غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اي الا اذا كانت اي الا
تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا الا مقدرا
كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا
ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء
من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم
من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى
فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكر لا يعرف باللام حيث
يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء
المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد
منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق
نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم
او عشرون واما اشتراط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على
احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر فيه الاستثناء نحو كل
رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما واما يصار عند وجود هذه
الشرايط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها
الا

على غيره وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الّا لا يحمل على الصفة غالبًا فقيدناه
بقولنا غالبًا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الّا زيدا
وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الّا واحدًا والّا رجلًا والّا حمارًا
ولكن لما كان ذلك نادرًا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة **نحو لو كان
فيهما** اي في السماء والارض **آلهة** جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور
**الّا الله** اي غير الله **لفسدتا** اي لخرجتا عن الانتظام فالّا في الآية
صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء
وفي الآية مانع آخر عن حمل الّا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار
المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الّا على
انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى
لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت
للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن
فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة
**وضعف** حمل الّا على غير **في غيره** اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة
الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الّا صفة مع صحة الاستثناء
وقال يجوز في قولك ما اتاني احد الّا زيد ان يكون الّا زيد صفة وعليه اكثر
المتأخرين تمسكا بقوله • وكل اخ مفارقه اخوه • لعمر ابيك الّا الفرقدان
فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والّا وجب ان يقال الفرقدين

بالنصب

بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران
احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ
هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل **واعراب سوى وسواء النصب على الظرف**
اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاء القوم سوى او سواء زيد فكانك
قلت مكان زيد **على المذهب الاصح** وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم
الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعًا
ونصبًا وجرًا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضًا
نصبوه استنكارًا للرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل
هذا اي استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع
بينكم بالنصب **خبر كان واخواتها** وستعرفها في قسم الفعل ان شاء
الله تعالى **هو المسند بعد دخولها** اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد
ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعًا بعد دخولها
على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر
فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها
بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل
كان زيد ابوه قايم بان يقال يصدق على يضرب وقايم في هذين المثالين
المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض

ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة
اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قايما وامره اي امر خبر كان واخواتها
كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرايطه على ما سبق في بحث المبتدا
والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة
المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر
وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق
زيدا او كان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة
لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة اللبس وكذلك اذا انتفى الاعراب
في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان
الفتى هذا ويحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان واخواتها لانه
لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة
استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجئ بعد ان اسم ثم
فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقويها نحو
ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا
على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي
ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان
كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة
الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت

منطلقا

٨١

منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان
كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير
المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغمت
النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا
على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت
فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واختصر المصـ
على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء
الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان واحدى اخواتها مثل ان
زيدا قايم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض
هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قايم المنصوب بلا التي
لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله
ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة
ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها (بلا)
(من المبني على الفتح والمرفوع)
بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات
لكن اكثره منه فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال
اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه (من اسم لا)
على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه
(دخول لا)
بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قايم لما عرفت وهذا
القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه (على الحد)

من اسم لا

قوله **يليها** اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة **نكرة مضافا**
**او مشبها به** اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال
مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها
وما بقي من الضمير المرفوع في يليها **مثل لا غلام رجل** مثال لما يليها نكرة مضافا
وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها **ولا عشرين درهما لك** مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله
لك على النسخ المشهور من تتمة المثالين كليهما **فان كان** اي المسند اليه
بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان **مفردا** بانتفاء الشرط الاخير
فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها
تعليل لقوله ليترتب
ليترتب عليه قوله **فهو مبني على ما ينصب به** المفرد فانه لو كان مفردا معرفة
او مفصولا لحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينتصب
المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع
المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها
في المثنى والمكسور ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين
لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها في الدار
لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا
وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة
في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح

جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب
**وان كان** اي المسند اليه بعد دخولها **معرفة** بانتفاء شرط النكرة **او مفصولا**
**بينه** اي بين ذلك المسند اليه **وبين لا** بانتفاء شرط الاتصال على سبيل
منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهي
ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا
في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو
ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو **وجب** في جميع هذه الصور الست **الرفع** على الابتداء
اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعفها
عن التاثير مع الفصل **والتكرير** اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه
اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد وفي النكرة
ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل ام امراة
وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا **ونحو قضية** اي هذه قضية **ولا ابا حسن**
**لها** اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب
الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضه وهو
معرفة ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه **متاول**
بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل
لاشتهاره رضه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل اراد
حسن لحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير **وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله**

اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل
يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
يزيد عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا فى كل منهما
لنفى الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف
اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول
فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة
لتاكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه المتحركة
حركة الاعراب يجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما
خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله
اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى
معطوف على الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما
خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما
بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة
فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل
وفتح الثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفى الجنس وضعف
وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا

قوله فلان لا زائدة [illegible] الرضى [illegible] ان يجعل لا غير زائدة بل لنفى الجنس [illegible] عبد الغفور





فيكون لا الاولى بمعنى ليس

لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا و
لا دخل فيه لتوافق الاسمين بعدها فى الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين
لعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان
يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثانى يحتمل ان يكون من
قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا ادخلت
الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم تغير العمل اى عمل لا اى تاثيرها فى مدخولها
اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اى
معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول
الا رجل فى الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندى ولم يذكر سيبويه
ان حال لا فى العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافى وتبعه الجزولى والمص
ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت
من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم
بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمنى نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء
واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها
حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال الا
تروننى رجلا يعنى هلا تروننى رجلا ولذلك نصب نون وهى عند يونس
لا التى دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمنى فكان القياس الا رجل
ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبنى لا نعت اسمها المعرب
احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريف الاول بالرفع صفة للنعت اى لا الثانى

وما بعده احترازٌ عن مثل لا رجلَ ظريفٌ كريمٌ في الدار مفردًا حال من ضمير
مبنيّ والعامل فيه مبنيّ احترازٌ عن مثل لا رجلَ حسنَ الوجهِ يليه حال بعد
حال او صفة مفردًا احترازٌ عن المفصول نحو لا غلامَ فيها ظريف وهذا
القيد يغني عن الاول مبنيّ على الفتح حملًا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما
والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقةً والمبنيّ في قوله ونعت
المبنيّ اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقًا
فلا يرد انه اذا كرر المبنيّ وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل
لا ماءَ ماءَ باردًا مع انه يصدق عليه انه نعت المبنيّ الاول مفردًا يليه
فانّ باردًا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظ ولو جعل نعتًا
للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لانّ الاصل في
التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعًا حملًا على محلّه
البعيد ونصبًا حملًا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجلَ ظريفَ بالفتح
وظريفٌ بالرفع وظريفًا بالنصب والّا اي وان لم يكن النعت كذلك
فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعًا حملًا على المحل البعيد او نصبًا
حملًا على اللفظ او محل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود
والعطف على اسم لا المبنيّ اذا كان المعطوف نكرةً بلا تكرير لا في المعطوف
فانه اذا كان المعطوف معرفةً وجب رفعه نحو لا غلامَ لك والفرس واذا
كان لا مكررًا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان
يحمل على اللفظ اي على لفظ اسم لا المبنيّ ويجعل منصوبًا وبان يحمل على المحل

ويجعل

ويجعل مرفوعًا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل
في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي ترد فيه
لا كثيرًا نحو لا حول ولا قوة مثل لا ابَ وابنًا وابنٌ في قول الشاعر ولا ابَ
وابنًا مثل مروان وابنه * اذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا * وسائر التوابع
لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره
الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامَي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم
لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واُجري على ذلك الاسم احكام الاضافة
من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو لا غلامين جائز
يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له
فيكون اسم لا فيهما مبنيًا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرًا لهما
وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط
النون في مثل غلامين كما في حالة الاضافة تشبيهًا له اي لاسم لا في
هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراءً لاحكام المضاف
عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربًا وذلك التشبيه انما هو
لمشاركته اي مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما
يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث
هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا ابا له و
لا غلامي له جائز تشبيهًا له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة
فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين

التركيبين له اى لما اشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل
على الاضافة وهو الاختصاص الآن بين الاختصاصين تفاوتا فان
الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره **ومن**
**ثمه** اى ومن اجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف
بالمضاف فى معنى الاختصاص **لم يجز** تركيب **لا ابا فيها** اى فى الدار لعدم
الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو
بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح
اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب
الى الدار لمشاركته فى اصل معناه **وليس** اى مثل هذين التركيبين **بمضاف**
حقيقة **لفساد المعنى** المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت
جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير
احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين
اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا
لا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد
نفى ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم
او غلاميه المعلومين **خلافا لسيبويه** والخليل وجمهور النحاة وانما خص
سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا
التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه

قوله وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم فيه
الخليل حيث ان ... لانه ... المحقق الشريف قدس سره فى شرح
النافية لم يسبق الخليل على سيبويه وقال صاحب اللباب
ولم يخالف فيما بينهم مثل الخليل فيما بين العلماء النحو
عصام

تاكيد

٧٥

تاكيد اللام المقدرة وحكم المص بفساده لما عرفت **ويحذف** اسم لا حذفا
**كثيرا** فى مثل **لا عليك** اى لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا
يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد
اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل
زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد **خبر ما ولا المشبهتين**
فى النفى والدخول على الجملة الاسمية **بليس هو المسند بعد دخولهما**
اى دخول ما ولا **وهى** اى خبرية ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما **لغة**
**حجازية** وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا
لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم
اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز
هى التى جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم **واذا**
**زيدت ان مع ما** نحو ما ان زيد قايم قيل انما خصت ما بالذكر لانها تزاد
مع لا فى استعمالاتهم وهى زايدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين
**او انتقض النفى بالا** نحو ما زيد الا قايم **او تقدم الخبر** على الاسم نحو ما قايم
زيد **بطل العمل** اى عمل ما اذا كان مع كل واحد من هذه الامور الثلثة اما
اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل بشبهه ليس فلما فصل بينها
وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفى بالا فلان عملها بمعنى النفى فلما
انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغيير الترتيب مع ضعفها فى العمل

واذا عُطف عليه اى على خبر ما بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد
الايجاب بعد النفى وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيمًا بل مسافر وما عمرو قايما
لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الآتى بنقض
النفى المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر
التى هى محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحًا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه
من حيث هو مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء
لفظًا او تقديرًا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة
لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافًا اليه والمضاف اليه وان كان مختصًا
بما عرفه به لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل فى تعريف
المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية
وان لم يكن داخلًا فى تعريف المضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم وذهب فى ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على
المنسوب اليه بحرف الجر لفظًا ايضًا كل اسم حقيقة او حكمًا ليشمل الجمل
التى يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر نسب
اليه شئ اسمًا كان نحو غلام زيد او فعلًا نحو مررت بزيد بواسطة حرف
الجر لفظًا او تقديرًا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى مثل مررت بزيد
او مقدرًا حال كون ذلك المقدر مرادًا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر
مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان

نسب

بالتقدير

نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير
اى تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسمًا اذ لو كان فعلا لابد من
ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردًا اى منسلخًا عنه تنوينه او ما قام
مقامه من نونى التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون
دليل تمام ما هى فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجًا يكتسب به الاولى من
الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام
الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرًا الى كلام القوم
حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن والتصريح
فى شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة
بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا فى المتن ولا فى شرحه ولم ينقل
عنه لشئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة
الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير لام تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفى
اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه
فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز فان فى اسناد الحسن
الى زيد ابهامًا فانه لا يعلم انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال
من حيث الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفًا فى اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعًا
قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف

مبحث المجرورات

في اللفظ وهي اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى
لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ
فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها
غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها
فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت
صفة ولكن لم يكن مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد
واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اى الاضافة المعنوية
بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى في مضاف اليه عدا جنس المضاف
وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان
زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه وظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام
اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه
وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف
والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف ونحو ان كان ظرفا له فالاضافة
بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد او اعم مطلقا
كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه
فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما

يقال

٧٧

يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان
يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه
وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج
فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اى كون الاضافة بمعنى
في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى
ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا
يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع
بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كان الاضافة بمعنى في قليلا ردوها
الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة
في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة
بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة
وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب واقع في اليوم وتفيد اى الاضافة
المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة
التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف
لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب ومفهوميته
فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير
اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية
المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل

قوله ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الكلام
في الباقي فان قيل يصح الجامع وطور سيناء ونحو الاسماء
اللازمة الاضافة مثل عند ودون ولدى ونحوها لم يستعمل
مقطوعة فاذا انقطعت او صحت ناقوا الاضافة عن ما هو سى
عبد الغفور

بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على
خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد
التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان
يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك بالحركة غير
السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء
من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا
قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني و تفيد الاضافة المعنوية تخصيصا
اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص
تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة
وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف
اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان
علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه
من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد
او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة
لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول
الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين

اضافة



اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس
في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذاك قيل لا نم ان في
هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين
صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم
فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من
تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى
معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا
اما قياسا فلما ذكر من تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء
من تركيب اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في
من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة و الاضافة اللفظية
علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد
مضافة الى معمولها احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع
البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
وحسن الوجه من قبيل اضافة صفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد
الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في
تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة
العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف
اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد

اوحكماً مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد
وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره
في الصفة كالقايم الغلام كان اصله القايم غلامه حذف الضمير من غلامه
واستتر في القايم واضيف القايم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط
واما في المضاف والمضاف اليه معاً كنحو زيد قايم الغلام اصله زيد قايم غلامه
فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره
في الصفة **ومن ثمه** اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص **جاز** تركيب **مررت برجل**
**حسن الوجه** باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة فمن جهة
انها لم تفد تعريفاً جاز هذا التركيب **وامتنع** تركيب مررت **بزيد حسن**
**الوجه** فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمة
وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء
التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع
الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك
الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتفاء التخصيص **و**من جهة انها تفيد تخفيفا **جاز** تركيب
**الضاربا زيد والضاربو زيد** لحصول التخفيف بحذف النون **وامتنع**
**الضارب زيد** لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام

والاضافة



لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء
التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم
هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه **خلافاً للفراء** فانه يجوز تركيب الضارب زيد
اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه
بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدمة حساً على الاضافة مجرد
ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة
الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى
باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك
حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله **وضعف الواهب**
**المائة الهجان وعبدها** يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث
يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة
ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به
انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملاً على
المحل او على انه مفعول معه او لانه يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه
كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها
بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان
وعبدها عوذاً تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان
اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل

يقال السخلة لولد الغنم من الضأن والمعز

عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اى راعيها
تشبيها له بالعبد لقيامه بجميع خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة
عوذا بالذال المعجمة جمع عايذ اى حديثات النتاج حال من المائة تزجى بالزاء
المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها
منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على
انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف
الروي من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب
المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعنى كان القياس عدم جوازه
لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار فى
الحسن الوجه وهو الجر بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه
على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف
اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه
فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعنى انما جاز الضاربك
مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا اشبهه وهو الضاربى والضاربه
وغيرهما فيمن قال اى فى قول من قال يعنى سيبويه واتباعه انه اى الضارب
فى الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب
المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج
جوازه الى حمل حملا اى المحمولية على ضاربك فالحد فاعل المفعول له والفعل
المعلل به اعنى جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين



مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة
ولم ينظروا الى تحقق التخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك وجوزوه
بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط
التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة لانها لو سقطت للاضافة
لكان ينبغى ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية
ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال
ضارب زيد ولن يتصور ضاربٌ كَ ضاربك فعلم انها سقطت
لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل
ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين
فصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا
ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا
مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا
قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل
والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن اسئلة ثلاث الفراء على جواز
الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل

كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع
الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف
عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام
لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم
عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل فى المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف عليه
وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول
وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد
على الفراء فى الاستدلال بهما **ولا يضاف موصوف الى صفته** مع بقاء
المعنى المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان لكل من هيئتى التركيب الوصفى
والاضافى معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر **و** لهذا المعنى بعينه **لا** يضاف
**صفة الى موصوفها** فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد
قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق
**و** يرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف الى صفته **مثل**
**مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء** فان فى
كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة
المسجد والغربى صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة
البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب
**متأول** فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين





احدهما ان يكون الوقت مقدرا فى نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع
صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا
عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة
الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء
على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى فى جانب الغربى فانه لا شك
ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم
الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذى اضيف اليه الجانب
هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل
فيستقيم المعنى **و** يرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها
**مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب** فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق
قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه **متأول** بانهم
حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا
تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فى كونه صالحا
لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذى يتخصص به كما اضافوا
خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث
انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب
**ولا يضاف اسم مماثل** اى مشابه **للمضاف اليه فى العموم والخصوص** الى ذلك

المضاف اليه سواء كانا مترادفين **كليث واسد** في الاعيان والجثث
**وحبس ومنع** في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في
الصدق كالانسان والناطق **لعدم الفائدة** في ذكر المضاف اليه فانك
اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثاً بدون ذكر
الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغواً
لا فائدة فيه **بخلاف** اضافة العام الى الخاص في مثل **كل الدراهم وعين الشيء**
**فانه** اى المضاف فيهما **يختص** اى يصير خاصاً بسبب الاضافة الى المضاف اليه
ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف والتخصيص واعمية
العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر واما اذا كان للجنس ففيه
خفاء **و** يرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
**قولهم سعيد كرز ونحوه** فان سعيداً وكرزاً اسمان لمسمى واحد كليث
واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه **متاول** بحمل احدهما على
المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت
جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة
التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالباً **واذا اضيف الاسم الصحيح** وهو
في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة **او الملحق به** وهو ما في آخره
واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقاً بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان
حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان

لا يثقل



ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت بعد في الابتداء كذا بعد السكون **الى ياء**
**المتكلم كسر آخره** للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي
في الملحق به **والياء مفتوحة او ساكنة** وقد اختلف في ان ايهما الاصل
والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا
يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكماً والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون
انما هو عارض للتخفيف **فان كان في آخره** اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم
**الف تثبت** اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو
عصاي ورحاي **وهذيل** وهي قبيلة من العرب **تقلبها** اى الالف حال
كونها **لغير التثنية ياء** لمشاكلة بياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ
ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب
**وان كان** آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **ياء ادغمت** في ياء المتكلم
لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء
المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء وصار مسلميّ **وان كان**
آخره **واواً قلبت** الواو **ياء** لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء **وادغمت** الياء وكسر ما قبلها لانها
لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة
المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها
مفتوحاً كقولك في مسلمَين مسلميَّ وفي مصطفَون مصطفَيَّ لخفة الفتحة
**وفتحت الياء** اى ياء المتكلم في الصور الثلث **للساكنين** اى للزوم الالتقاء

ای لالتقاء الساكنين على غير حده لو سكنت وكون [illegible] مجازاً [illegible] وقد سكنوها بعد الالف في قراءة نافع [illegible] للوصل فيها مجرى الوقف [illegible] الفتحة

ياء المتكلم مع حروف العلة المذكورة نحو عصاي [illegible] ومسلمي لئلا يجتمع ساكنان [illegible] ولا يجوز [illegible] في الاسم [illegible]

مبحث الاسماء الستة

الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي
مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب
منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد
المحذوف لجعله نسياً منسياً واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل
فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك
بقول الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما
لفظاً ومعنى واجاب عنه المص بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء
مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب فاصله ابين سقطت
النون في الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار
ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا
بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فداكم
وتقول اي امراة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد
المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه
لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل
عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته
الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته
وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة
واذا قطعت هذه الاسماء الستة عن الاضافة قيل اخ واب وحم
وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما من الضم والكسر



وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حماً او حمك ومررت
بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورايت حمأ
وحمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك
ورايت حمواً وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال
هذا حماً وحماك ورايت حماً وحماك ومررت بحماً وحماك مطلقاً اي
جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة
بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل
يد مطلقاً اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هناً ومررت
بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف
الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الجنس (الاجناس صح) والضمير ليس
باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما
يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس
لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم
خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقاً نفياً
لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة
لان جعله وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ليس الا باضافته اياها

مبحث التوابع

التوابع وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي
يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان

وضرب ضربا لعدم كونهما من افراد المحدود **كل ثان** اى متاخر متى لوحظ
مع سابقه كان فى الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثانى والثالث
فصاعدا ملتبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون
اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما **من جهة واحدة** شخصية
مثل جاءنى زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان فى الرتبة الثانية
منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع فى كل منهما ناشئ من جهة
واحدة شخصية هى فاعلية زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد فى قصد
المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا الى العالم مطلقا فقوله كل ثان يشتمل التوابع
وخبر المبتداء وخبرى كان وان واخواتهما وثانى مفعولى ظننت واعطيت
وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتداء وثانى مفعولى ظننت
واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل
فى المبتداء والخبر وان كان هو الابتداء اعنى التجريد عن العوامل اللفظية
للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا
فى المبتداء ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما
من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه ومظنونا
عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت
من حيث انه يقتضى آخذا ومأخوذا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما
من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة
الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا





حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءنى هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل
ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست فى موقعها لان التعريف انما يكون
للجنس والجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد
مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل
عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظ الحصار
المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه **النعت تابع** جنس شامل للتوابع كلها
وقوله **يدل على معنى فى متبوعه** اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على
حصول معنى فى متبوعه **مطلقا** اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية
مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل فى مثل قولك
اعجبنى زيد علمه او المعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه ولا التاكيد
فى مثل قولك جاءنى القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول فى القوم
فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول معنى فى المتبوع انما هى لخصوص
موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبنى زيد غلامه او اعجبنى زيد
وغلامه او جاءنى زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى فى متبوعاتها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل
على حصول معنى فى متبوعها فى اى مادة كانت **وفائدته** اى فائدة النعت
غالبا **تخصيص** فى النكرة كرجل عالم **او توضيح** فى المعرفة كزيد الظريف
**وقد يكون لمجرد الثناء** من غير قصد تخصيص وتوضيح كبسم الله الرحمن الرحيم

او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل
نفخة واحدة اذ الوحدة يفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة
ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق
شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا
للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا
او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق
لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع
الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما
نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا
في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما ويجوز
ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا
مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته
في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل
عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل
فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات
المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل
صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع
صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن الاسم الاشارة وبعضهم
الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا



في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع
الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة
لا المعرفة بالجمل الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في
متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة
بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت
جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه
ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف
اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته
وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له
بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن
الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف
يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة
في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمونث
كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول
كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مونثة تجري على المذكر كعلامة
والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول و

هي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب
اثنان وفي البواقي من تلك العشرة وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان
كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مونثا
حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث
وان كان فاعله مونثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويونث
جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد
غلامهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم و
مررت بامراة قايم ابوها مثل يقوم ابوها ومررت برجل قايمة جاريته
مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره او قايم او قايمة في
الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت
حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة
البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في
الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث السالم ويونث في الواحد
المونث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال
ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات
كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن
فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلت المقصود الاصلي في هذا المقام بيان

نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
الاول تبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة
البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف
الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف
فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته
له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية
ومن ثمة اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل
حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا
قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف
قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي
المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن
ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك
اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه
الذي اجتمع فيه فاعلان في اللفظ الا ان يخرج الواو من الاسمية الى
الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على
المبتداء والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى
الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف

به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات
لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ
قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المص
انه لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله **والموصوف اخص**
**او مساو** اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية
من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون
اكمل من الصفة في التعريف او مساويا له لانه لو لم يكن اكمل منها فلا
اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور
النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف
باللام والموصولات فبينهما مساواة **ومن ثمه** اى ومن اجل ان الموصوف
اخص او مساو **لم يوصف ذو اللام الا بمثله** اى ذي اللام الآخر او الموصول
فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف
نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس **او المضاف**
**الى مثله** اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس
او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه
وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص
نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب **وانما**
**التزم وصف باب هذا** اى باب اسم الاشارة **بذي اللام** مثل مررت

بهذا



مبحث العطف

بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصوف
والمضاف الى احدهما **للابهام** الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع
المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق
بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من
المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه
وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام نحو مررت بهذا الذي
كرم اى الكريم **ومن ثمه** اى ومن اجل التزام وصف باب هذا بذي
اللام لرفع الابهام المقتضي لبيان الجنس **ضعف مررت بهذا الابيض**
لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون
جنس **وحسن** مررت **بهذا العالم** لانه يتبين به ان المشار اليه
(بل رجل متصف بالعلم عالم)
انسان بل رجل **العطف** يعني المعطوف بالحرف **تابع مقصود** اى
قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه **بالنسبة** الواقعة في الكلام فقوله
بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود **مع متبوعه** اى كما يكون
هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني
زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة
المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصود كذلك نسبته
الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز
عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بالنسبة بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه

قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو
لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما
واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة
ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع
على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه
بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم
الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله **يتوسط بينه**
اي بين ذلك التابع **وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي**
**تفصيلها** في قسم الحروف ان شاء الله تعالى **مثل قام زيد وعمرو**
ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر
والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير
لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه
واخريهما كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة لزيد يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لانها صفة لزيد يتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين
شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله
مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى





في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا
وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف في مواضع عديدة من الكشاف
وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها
منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية
فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن
المص انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف
على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن
دخول العاطف لنوع من التشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير
فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف
وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها
فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها
غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير
ضرورة داعية اليه **واذا عطف على الضمير المرفوع** لا المنصوب والمجرور
**المتصل** بارزا كان او مستترا لا المنفصل **اكد بمنفصل** اولا ثم عطف
عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث
انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء
من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف

الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان
كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده
فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان
المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا
تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا مثل ما ضرب الا انت وزيد
لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا
لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل **مثل ضربت انا**
**وزيد** وزيد ضرب هو وغلامه **الا ان يقع فصل** بين الضمير المرفوع المتصل
وبين ما عطف عليه **فيجوز تركه** اى ترك التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود
المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف
العطف **نحو ضربت اليوم وزيد** او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفى
وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا
فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب
البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاول ويجوزون العطف بلا تأكيد
ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزون بلا قبح **واذا عطف على المضمر**
**المجرور اعيد الخافض** حرفا كان او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره
اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا
جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف





على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ فى المضمرات
حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع المتصل وفى استعارة
المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تأثير له الا فى جواز
ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه
لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول **نحو**
**مررت بك وبزيد** والمال بينى وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل
مكرر وجره بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبينك اذ
بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثانى كما فى الحروف الزائدة
فى كفى بالله وهذا الذى ذكرناه اعنى لزوم اعادة الجار فى حال السعة
والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون
ترك الاعادة فى حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز
تأكيد المرفوع المتصل نحو جاؤا كلهم والابدال منه نحو اعجبنى جمالك من
غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد المضمر المجرور فى نحو
مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير
اعادة الجار ولم يجز العطف فى الاول الا بعد اعادة التأكيد بالمنفصل
وفى الثانى الا مع اعادة الجار قلت التأكيد عين المؤكد والبدل فى
الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه وبدل الغلط قليل نادر فهما
ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما
وبين متبوعهما فلا حاجة فى ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة

اى التأكيد والبدل

بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه وتخلل بينهما العاطف
فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال و
يناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وقوى مناسبة المجرور بانضمام
الجار اليه كما في المعطوف عليه **والمعطوف في حكم المعطوف عليه**
فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لايكون
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه
كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان
المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان
لايكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا
يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من
حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام
وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها
فبتقدير التنكير لقصد عدم التعين اي رب شاة وسخلة لها او محمول
على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة
وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى
نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بناء
المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه

مفردا

المعطوف

مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه
في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة
وعبد الله مضاف **ومن ثمة** اي ومن اجل ان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع **لم يجز** في تركيب **ما زيد بقايم او قايما**
**ولا ذاهب عمرو الا الرفع** في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان
معطوفا على قايم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع
في المعطوف عليه العايد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما
لمبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع فيه
ولما كان لقايل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب
المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله **وانما جاز**
**الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها** اي الفاء في هذا التركيب **فاء**
**السببية** اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية
لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية
مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى
والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى
للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب او يمكن ان يقدر
فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب **واذا عطف**
اي اوقع العطف بناء **على** وجود **عاملين** بان عطف اسمان على

معموليها بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف
ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا
معموليها واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على
معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقاً نحو ضرب زيد
عمراً وعمرو خالداً ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه
**مختلفين** اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع وهم
من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمراً وبكر خالداً من هذا الباب
مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني
تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
وفي قول الشاعر • اكل امرء تحسبين امراء • ونار توقد بالليل ناراً •
فهذا وان كان بحسب الظ جائزاً لكنه **لم يجز** عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم تقو ان تقوم مقام عاملين مختلفين **خلافاً للفراء**
فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاء بحسب الصورة ولا يأول
الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها
وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور
**الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو** وان في الدار زيداً والحجرة عمراً يعني
الا في صورة تقدم المجرور وتاخر المرفوع او المنصوب بحيث في كلامهم
واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد
السماع **خلافاً لسيبويه** فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة

في هذه

٩١

مبحث التاكيد

في هذه الصورة ايضاً بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه
على اعرابه نحو قوله تعالى يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر
الاخرة كما جاء في بعض القرأت اي عرض الاخرة **التاكيد تابع يقرر
امر المتبوع** اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتاً متقرراً عنده
**في النسبة** اي في كونه منسوباً او منسوباً اليه فتثبت عنده وتحقق
ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير
وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط
وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب
زيد او لدفع ظن السامع به تجوزاً اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل
قتيل دفعاً لتوهم السامع ان تريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ح ايضاً
تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه
فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في
قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظاً نحو
ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد
نفسه او عينه **او في الشمول** اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة
بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعاً لظن السامع
تجوزاً لا في نفس المنسوب اليه بل في شمول لافراده فانه كثيراً ما ينسب
الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه تريد النسبة الى بعضها فتدفع
هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها

فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصـ
الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما
البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة
على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه
وتحقيقه لكن لا فى النسبة والشمول هذا حاصلها ذكره المصـ فى شرحه
**وهو** اى التاكيد **لفظى** اى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ
**ومعنوى** اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى **فاللفظى** منه
**تكرير اللفظ الاول** اى مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة **نحو جاءنى**
**زيد زيد** او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير
اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة
لانه لا يجوز تكريره متصلا **ويجرى** اى التكرير مطلقا لا التكرير الذى هو
التاكيد الاصطلاحى **فى الالفاظ كلها** اسماء او افعالا او حروفا او جملا
او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد
اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود
من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوى **و**
التاكيد **المعنوى يختص بالفاظ محصورة** اى معدودة محدودة **و**
**هى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع** بالصاد
المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث فى حال الافراد



مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع بالمهملة
من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من التبع
وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية
بين هذه المعانى ومعناها التاكيدى بالتأمل الصادق **فالاولان** اى
النفس والعين **يعمان** اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث **باختلاف صيغتهما** افرادا وتثنية وجمعا **واختلاف ضميرهما**
العايد الى المتبوع المؤكد **تقول نفسه** فى المذكر الواحد **نفسها** فى المؤنث
الواحدة **انفسهما** بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وبعض
العرب نفساهما وعيناهما **انفسهم** فى جمع المذكر العاقل **انفسهن** فى
جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر **والثانى** لما سمى النفس والعين
اولين تغليبا كالعمرين سمى الثالث ثانيا **للمثنى كلاهما** للمذكر **وكلتاهما**
للمؤنث **والباقى** بعد الثلثة المذكورة **لغير المثنى** مفردا كان او جمعا **باختلاف**
**الضمير** العايد الى المتبوع المؤكد **فى كله** نحو قرأت الكتاب كله **وكلها** نحو
قرأت الصحيفة كلها **وكلهم** نحو اشتريت العبيد كلهم **وكلهن** نحو طلقت
النساء كلهن **و** باختلاف **الصيغ** فى الكلمات البواقى وهى اجمع واكتع وابتع
وابصع بالمهملة او المعجمة **تقول اجمع** فى المذكر الواحد **وجمعاء** فى المؤنث الواحدة
او الجمع بتاويل الجماعة **واجمعون** فى جمع المذكر **وجمع** فى جمع المؤنث وكذا
اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء
ابصعون بصع **ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء** مفردا كان او جمعا

اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي
ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب
ان يكون تلك الاجزاء بحيث **يصح افتراقها حسا** كاجزاء القوم **او**
**حكما** كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فايدة **مثل اكرمت**
**القوم كلهم واشتريت العبد كله** فان العبد قد يتجزى في الاشتراء
فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول **بخلاف جاء زيد كله** لعدم صحة افتراق
اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء **واذا اكد الضمير المرفوع المتصل**
بارزا كان او مستكنا **بالنفس والعين** اي اذا اريد تاكيده بهما
**اكد** ذلك الضمير اولا **بمنفصل** ثم بالنفس والعين **مثل ضربت انت**
**نفسك** فنفسك تاكيد للتاء بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا
ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني
هو نفسه فلو لم تؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد
اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع
الالتباس في هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه واما قيد الضمير
بالمرفوع لجواز تاكيد ضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما
بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس
والمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل
نحو انت نفسك قايم لعدم اللبس واما بالنفس والعين لجواز تاكيد
المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون



لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا
بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا **واكتع واخواه** يعني ابتع وابصع
**اتباع** بفتح الهمزة على ما هو المشهور **لاجمع** يعني تستعمل هذه الكلمات
الثلث بتبعية لا باصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية **فلا تتقدم**
يعني اكتع واخواه **عليه** اي على اجمع لو اجتمعت معه **وذكرها** اي ذكر اكتع
مع اخويه **دونه** اي دون ذكر اجمع **ضعيف** لعدم ظهور دلالتها على
معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل **البدل تابع**
**مقصود بما نسب الى المتبوع** اي بقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب
المتبوع **دونه** اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة
ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا
لنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل
جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب
الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة
بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف
بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق
الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه
وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول
البدل الذي بعد الا مثل ما قايم احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس
نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة

مبحث البدل

المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب
الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع
مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة بنسبة
ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق
الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شئ نفيا نسبته الى
شئ آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني **وهو** اى البدل انواع اربعة
**بدل الكل** اى بدل هو كل المبدل منه **وبدل البعض** اى بدل هو بعض المبدل منه
فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة **وبدل الاشتمال** اى بدل مسبب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو
سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه
**وبدل الغلط** اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من
قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة **فالاول** اى بدل الكل
**مدلوله مدلول الاول** يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين
نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان
ذاتا قال الشارح الرضي رحمه الله وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل
الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل
الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون
متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون
المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط

ولا في

ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم
لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه
الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان
وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة
في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود
اصالة هو الاسناد اليه والتوطئة فالفرق ظاهر **والثاني** اى بدل البعض
**جزؤه** اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه **والثالث** اى بدل الاشتمال
**بينه وبين الاول** اى المبدل منه **ملابسة** بحيث توجب النسبة الى المتبوع
النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون
زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد
نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت
زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم
في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط **بغيرهما** اى يكون تلك
الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل
منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه نظرا على هذه الملابسة نحو نظرت
الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه
مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه
فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات

وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته
وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
**والرابع** اي البدل الغلط **ان تقصد** اي يكون بان تقصدانت **اليه**
اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما **بعد ان غلطت بغيره**
اي بغير البدل وهو المبدل منه **ويكونان** اي البدل والمبدل منه **معرفتين** نحو
ضربت زيدا اخاك **ونكرتين** نحو جاءني رجل غلام لك **ومختلفين** نحو
بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد **واذا كان البدل نكرة** مبدلة
**من معرفة فالنعت** اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص
من غير المقصود من كل وجه فاذا وصفته بصفة يكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة
**مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين** نحو جاءني زيد اخوك
**ومضمرين** نحو الزيدون لقيتهم اياهم **ومختلفين** نحو اخوك ضربته زيدا
واخوك ضربت زيدا اياه **ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب**
لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل
الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون
مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع
فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك
نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك
الحمار وضربتني الحمار **عطف البيان تابع** شامل لجميع التوابع **غير**
**صفة** احترز به عن الصفة **يوضح متبوعه** احترز به عن البدل والعطف

عطف البيان

بالحرف

بالحرف والتأكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من
متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على
الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني **مثل اقسم بالله ابو حفص**
**عمر** فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف
بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد
واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق
الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان
كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر
قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك
فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه **وفصله** اي فرقه
**من البدل لفظا** اي من حيث الاحكام اللفظية واقع **انا ابن التارك**
**البكري بشر** فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل
بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك
بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد واخره عليه الطير
ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير
والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان
مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل
ترقبه اي واقع حوله مترقبة لازهاق روحه لان الان ما دام به رمق

قوله من حيث الاحكام اللفظية اشارة الى ان قوله
لفظا تمييز والظاهر انه صفة مصدر محذوف
اي فصلا لفظيا او منصوب على نزع الخافض

قوله ان كان فجر اي كذب يقال يعني فاجره

وهب

فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد
بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام
الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن
ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف
بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايض فانك تقول
يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على
المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى
الاول اظهر والثاني اقيد المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف
ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها بالكلية
لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي
اسم ناسب مبني الاصل وهو الحروف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد
بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل
صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل
اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها
تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه
موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار
او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف
الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من
عذاب يومئذ فيمن قرأه بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يحقق



معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد
وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا
للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان
المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء
احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو واما اختلف ترتيب ذكر
المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتأخيرا ايثارا لتقديم
ما هو مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات
اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث
ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب
وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها
البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها
لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ايض كما مر في صدر الكتاب
حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال
الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب
على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف
العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة
ومن زيد وهي اي المبني والتأنيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء
الاشارة والموصولات والكنايات واسماء الافعال والمركبات والاصوات
بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتقديره بحث الاصوات

فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات **وبعض الظروف** وانما قال بعض
الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في
بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في
الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين
اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى
للحركة المعينة انها لما اختيرت دون اخواتها في **المضمر ما وضع لمتكلم** من حيث
انه متكلم يحكي عن نفسه **او مخاطب** من حيث انه مخاطب يتوجه اليه
الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او لمخاطب يخاطب به فان انا
موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم و
المخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا **او غايب**
**تقدم ذكره** ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة
للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب بشرط فيها **لفظا او معنى او حكما**
اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب
زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون
المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم
من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو
العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق
الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا
فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاز في ضمير الشان والقصة



لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة
ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا
وصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك
وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا **وهو** اي المضمر بالنظر الى ما قبله
قسمان **متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه** غير محتاج الى
كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله
نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك
**والمتصل غير المستقل بنفسه** المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون
كالجزء منه **وهو** اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام **مرفوع ومنصوب ومجرور**
لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها **فالاولان** اي المرفوع والمنصوب
كل واحد منهما قسمان **متصل** لانه الاصل **ومنفصل** لمانع من الاتصال **و**
**الثالث** اي الضمير المجرور **متصل فقط** لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي
هو الاصل وستعرف المانع من الانفصال ان شاء الله تعالى **فذلك** اي
المضمر **خمسة انواع** المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل النوع **الاول** يعني المرفوع المتصل ضمير **ضربت** على صيغة
المتكلم الواحد المعلوم الماضي **وضربت** على صيغة المتكلم الواحد الماضي
المجهول المنتهيين اولهما **الى ضربن** صيغة جمع المونث الغايبة المعلوم
الماضي **و**ثانيهما **الى ضربن** صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم
لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة

التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول و النوع الثاني اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انتَ انتما انتم انتِ انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث و النوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن ضربنى ضربنا ضربكَ ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن و القسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو اننى اننا انكَ انكما انكم انكِ انكما انكن انه انهما انهم انها انهما الى انهن و النوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياى ايانا اياكَ اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما الى اياهن وفى ايا اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث و النوع الخامس اى المجرور المتصل غلامى مثال المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا

مشترك بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والجمع المذكر والجمع المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث واعطوا الغايب حكم المخاطب فى ذلك فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنى عشرة كلمة لثمانية عشرة معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنىً وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضماير التى وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف فى آخر الكلمة المشهورة شئ ويكون فيما ابقى دليلا على ما القى على ما مضى فى الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل فى الفعل الماضى الغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب و للواحدة المونثة الغايبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر فى نحو ضربت هند و فى الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مونثا

نحو اضرب و نضرب و للواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب و للواحد
الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظ نحو زيد يضرب وهند
تضرب و فى الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة
مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظ نحو اقايم الزيدان كقولك زيد ضارب
وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون
ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف فى ضاربان والواو
فى ضاربون بضميرين لانهما تقلبان ياء فى النصب والجر والضماير لا
تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا فى الضمير
وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه
فى الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان الياء فى تضربين والنون
فى يضربن ويضربون والالف فى يضربان لا تتغير فهما اى الالف والواو
فى الصفة حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز
الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شئ الا لتعذر المتصل اى
لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن
لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر الاتصال بالتقديم اى تقديم الضمير على
عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون
بآخر العامل لا باوله او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل
ينافى الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اى بحذف عامله لانه اذا

عامل



عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اى عامله معنويا لامتناع اتصال
اللفظى بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير
المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو اننى و
انك او بكونه اى الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت
على غير من هى له اى تلك الصفة كاينة له فانه لو لم ينفصل الضمير
عن هذه الصفة لزم الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو
ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه لالتبس على السامع ان الضارب
زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف
ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان
مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس
بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب
وانما قال من هى له لا ما هى له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو
الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم على العامل وما ضربك الا انا
مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف
العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا
وما انت قايما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هى مثال الضمير
الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند اليه الضاربة
الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة لهند حيث قام
بها وانما يصح ذلك اذا كان هى فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا فى

صورة الفصل لغرض التأكيد ولكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون
ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشري اى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون
فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا التباس فيها ليثبت الحكم في
صورة اللبس بالطريق الاولى **واذا اجتمع الضميران وليس احدهما**
**مرفوعا** احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق
الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلاً فيجب اتصاله **فان كان** على
تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا **احدهما** اى احد الضميرين
**اعرف** من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاهما اياه حيث يجب
الانفصال فى الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح
**وقدمته** اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الآخر احترازا عما
اذا كان الاعرف مؤخراً نحو اعطيته اياك فيلزم الانفصال ليعذر
المتكلم فى تأخير الاعرف ولا يلحقه طعن فى اول الوهلة بايراده على
خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك
**فلك الخيار** اى الاختيار **فى الضمير الثاني** ان شئت اوردته
متصلاً **نحو اعطيتكه** باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل
وان شئت اوردته منفصلاً نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بما يفصله وان كان متصلا **ونحو ضربيك** فانه اجتمع فيه
ضميران وليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية
وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد

اذ لو كان احدهما مرفوعا وجب اتصال الثاني سواء كان اعرف نحو ضربني او لا نحو ضربك رضي

بالفصل

بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل **والا**
اى وان لم يكن احدهما اعرف ويكون ولكن ما قدمته **فهو** اى الضمير
الثاني على كل من التقديرين **منفصل** لا غير اما على تقدير الاول فلئلا يلزم
الترجيح فى تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح
واما على تقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة
الواحدة **نحو اعطيته اياه** مثال لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين
غائبين **واعطيته اياك** مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب
ولكن ما قدمته **والمختار فى خبر باب كان** اى خبر كان واخواتها
اذا كان ضميراً **الانفصال** كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان
فى الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان
عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلاً ايضا نحو كان زيد قائما
وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول فى ضربته واجب الاتصال
فشبيه المفعول وان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون
جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية
المشابهة بالمفعول **والاكثر** فى الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون
ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر تقول **لولا انت الى آخره** يعني لولا
انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما
لولا هم لولا هى لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق
ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخره لكن غير الاسلوب تنبيها على انه

ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى
لكون ما بعد عسى فاعلاً تقول **عسيتُ الى آخرها** وجاء في بعض
اللغات **لولاك وعساك الى آخرهما** فذهب الاخفش الى ان الكاف
بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير
مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف
جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد
لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير
منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل
لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه
في العامل **ونون الوقاية مع الياء** اي ياء المتكلم **لازمة في الماضي**
اذا لحقه تلك اليا لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي
هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني **و**كذا نون الوقاية
لازمة **في المضارع** لكن لا مطلقاً بل حال كونه **عرياً عن نون الاعراب**
اي نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكماً وبخلاف كسرة لم يكن
الذين وقل الحق لعروضها **وانت مع النون** الاعرابية الكاينة **فيه**
اي في المضارع **ومع لدن وان واخواتها** يعني أنّ وكأنّ ولكنّ
وليت ولعل **مخير** بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات

البنائية

البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع
النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملاً (عطف على تحرزا)
على اخواتها كما في ليت **ويختار** لحوق نون الوقاية **في ليت** من بين اخوات
ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل **و**في **من وعن
وقد وقط** وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون الذي هو الاصل
في البناء مع قلة الحروف **وعكسها** اي عكس ليت **لعل** في الاختيار
فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف **ويتوسط
بين المبتداء والخبر قبل العوامل** مثل زيد هو العالم **وبعدها** اي بعد
العوامل نحو كنت انت الرقيب نحو قوله تعالى **صيغة مرفوع** ولم يقل ضمير مرفوع
لمكان الاختلاف في كونه ضميرا **منفصل مطابق للمبتداء** افرادا وتثنية
وجمعاً وتذكيرا وتأنيثا وتكلماً وخطابا وغيبة **ويسمى** هذا المرفوع
**فصلا** وذلك التوسط **ليفصل** ذلك المرفوع المتوسط **بين كونه**
اي كون الخبر **نعتاً وخبراً** فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه
وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا وغير ذلك حملا للجمل
على صورة اللبس **وشرطه** اي شرط الفصل بذلك المرفوع **ان يكون الخبر
معرفة** لان الفصل انما يحتاج اليه فيها **او افعل من كذا** لالحاقه بالمعرفة
لامتناع اللام **مثل كان زيد هو افضل من عمرو** اقتصر على مثال افعل
من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل دخول العوامل
لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما **ولا موضع له** اي للفصل من الاعراب

عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى
فيه للاعراب لا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته
وبعض العرب يجعله مبتدا اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا
والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع
على انه خبر والجملة حال او منصوب على انه ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من
العرب جعله مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت
زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدا ما بعده خبره بدون
الواو فح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل للتاكيد التقدم
لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع
متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون
قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام
ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة
لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مونثا ويحسن
تانيثه اذا كان العمدة فيها مونثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك
الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه الجملة من
الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة
بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا
الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك
قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة

بقولنا

بقولنا الشان هو زيد قايم على ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد
قايم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب مقدم على الجملة بعده فانه
باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة
زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا فاذا
كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله
معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار
الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان
زيد قايم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قايم مثال للمتصل البارز
وحذفه من اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف
اي جايز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة
اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير
مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ٠ ان من يدخل الكنيسة
يوما ٠ يلق فيها جاذرا وظباء ٠ الا مع ان المفتوحة اذا خففت
فانه اي حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى
واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خفف ان
وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة
المخففة عاملة في اللفظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا
ان المفتوحة المخففة عاملة في ملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى
شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ

جؤذر [illegible] ولد البقرة الوحشية [illegible] بفتح الذال وضمها ولد البقرة الوحشية [illegible]
[illegible] اي ضعيف [illegible] اذا خففت [illegible] اي الا مقرونا بان [illegible]

## مبحث اسماء الاشارة

قدروا عملها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملاً مع انه اجدر به
ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا
كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة
اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة
من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها
لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء
لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير
الغايب وامثاله فانها للاشارة لا معانيها اشارة ذهنية لا حسية
ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على
التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة
ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من
نسبة الخبر الى المبتدا، وللمثناه ذان رفعاً وذين نصباً وجراً
اي وذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب
الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدا
وقوله مع ما عطف عليه مقيداً كل واحد منها بحال خبر له ويجيء في بعض
اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان
لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات
المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها
بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما

قدمتا على سايرهما لفرعيتهما وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف
والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها وللمثناه
اي للمثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته
الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر
ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على
ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان
لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة
المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي
جمع المذكر والمؤنث اولاء مداً وقصراً اي ممدوداً ومقصوراً واذا
كان مقصوراً يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على
اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه
وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هي حرف جيء به للتنبيه على
المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك ها
زيد قايم وها ان زيداً قايم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف
الخطاب وهو الكاف تنبيهاً على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفاً لامتناع وقوع الظ
موقعها ولو كانت اسماً لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف
الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين
فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع الاسماء الاشارة

يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقي الى ستة **فيكون** اي الحاصل من الضرب **خمسة وعشرين وهي** اي تلك الخمسة والعشرين **ذاك الى ذاكن** يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين **و** على هذا القياس **ذانك** وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا **الى ذانكن** وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات **وكذلك البواقي** يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولائك بالمد واولاك بالقصر الى اولائكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ **ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط** واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال **تلك وتانك وذانك** حال كون هاتين الاخيرتين **مشددتين واولالك** باللام اي هذه الكلمات الاربع **مثل كلمة ذلك** في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وتانك وذانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب

منه للقريب **واما ثمة وهنا** بضم الهاء وتخفيف النون **وهنا** بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا **فللمكان** الحقيقي الحسي **خاصة** لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره **الموصول** اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة **ما لا يتم جزءا** اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تميزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا ينحل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا **الا بصلة وعائد** والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية وللقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا معه هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز

ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد
مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا
مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه
اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب
الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان
ضميرا اعم من ان يكون للموصول ولغيره والواجب ان يكون ضميرا
للموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد
جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير
ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كانت
جملة معنى ومفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات
الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان
لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حالتي النصب
والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر
اشهر والذين كاللتين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء
بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة
اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث
اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء
وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف الياء والتاء معا وما





بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو
والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في
الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار
اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها
موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت
اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت
اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى
او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان
مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة
نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاؤه
اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه
ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل
وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية
بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق
النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم
يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت
ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان
الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنه لا مخبر به صدرتها اي اوقعت

ويستوي فيها المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع
فان الكرام ... اولى وعدى
يجوز حذفه لفظا موصولها الضمير ... موصولتيها عصام

كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر
عنه اي في موضع ما يخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي
كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه
عن الضمير خبرا نصب على الحال وضمن اخرته بمعنى جعلته اي جعلته خبرا
متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي
اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه
الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو
محل المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته
خبرا عن الذي اي مثل الذي قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسمي الفاعل والمفعول منها هنا فان
صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم
الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل
الذي تضمنته الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا
وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول ولا يخبر باللام عن زيد في ليس
زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من
اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام
فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم
يكون قايما فيفوت معنى السين فان تعذر الامر منها اي من الامور الثلثة
التي هي تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك

الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر
الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا
عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه
على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة
بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد
بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة
او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد
العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو
عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون
الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار
عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك
امتنع في الحال لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي
هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي
لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى
ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق
لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال
الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول بقي المبتدا
بلا عايد واذا جعلته عايدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع
وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قايم واما نافية نحو ما ضربت

زيدًا وما زيد قائمًا موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك
وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت
بما معجب لك اي بشئ يعجبك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر
له فرجة كحل العقال اي رب شئ تكرهه النفوس وتامة بمعنى شئ منكر
عند ابي علي والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تع فنعما هي اي نعم
شيئا هي او نعم الشئ هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب
كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة
اما بمفرد كقوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة
فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث
كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة
نحو ايهم اضرب لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت
والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو
يا ايها الرجل وقيل اي يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف من التي
لا يقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل
استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسال عن حاله
لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل واحد
من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها في الاعراب غيرها من



الموصولات الا على اختلاف في اللذين واللتين وفي ذي الطائية وانما اعربت
لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد
حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي
ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبهه
الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها
بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف
اليه ولم يستثن الموصوف لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف
صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة
فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت
وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير
اي شئ الذي صنعت اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس و
حينئذ جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام
اي الذي صنعته الاكرام ليطابق الجواب للسؤال في كون كل منهما جملة
اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شئ وههنا عبارتان احدهما ان
ماذا بكمالها بمعنى اي شئ والثانية ان ما معناه اي شئ وذا زائدة ولفظ
ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شئ انه ليس لكل
منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شئ
و ح جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت

الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز
فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون
خبر مبتداء محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السوال والجواب
اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اى اللذين من
اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فما قيل اف
بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر
عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه
بالمضارع الحالى مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات
ذاك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضم فى لغة بعضهم
اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعنى
والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع
تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال
وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون
رويد مثلا موضوعة لكلمة امهل قال الشارح الرضى وليس ما قال بعضهم
ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو الدال على معنى الفعل فهو علم
للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه
لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص
ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضى والمتبادر
ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التوقيف

وفعال

وفعال اى ما بوزن بفعال الكاين بمعنى الامر المشتق من الثلاثى المجرد
قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد فى الثلاثى المجرد
ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول
سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياسى لكثرته واما فى الرباعى
فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة
كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضى وهو على ما قيل مصدر
معرف مونث ولم يقم لى الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه
وحال كونه صفة لمونث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبنى اى كل واحد
من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته له اى لفعال بمعنى الامر عدلا
وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر
معدول عن الامر الفعلى للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل
قال الشارح الرضى والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل بشئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول
عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل
بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع
اسماء الافعال وبين وجهها فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع
اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان انما قال علما
ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان
علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان وقوله مونثا صفة علما ذكره

للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علماً لمونث وغلاب كذلك
مبنيّ في استعمال اهل الحجاز لمشابهته بفعال بمعنى الامر عدلا ووزنه معرب
في استعمال بني تميم الا ما في آخره اى الافعال علماً للاعيان يكون في آخره
راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل
كحضار علما لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه
كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من
سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ
الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر
اسم فعل اولم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واهاً للتعجب
وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه مثل حكم اسماء الافعال
واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتاً ساذجة
ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان
عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وح لا تقدر ان تحكم
عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق
قاصداً لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا تقدر
ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او
غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به

بحث الاصوات

وهذه



وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل
الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق
صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات
بل من حيث انها حكاية والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه
من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم
كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها
وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار
كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت
اى اصدر على لسان الانسان تشبيهاً بصوت شيء كما عرفت في القسم
الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا لاناختها
او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم
ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان
ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف
كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني
كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو
ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان
هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون
ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره ٥
المركبات اى المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم مركب حاصل من

تركيب **كلمتين** حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة **ليس بينهما نسبة** اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج بها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا **فان تضمن** الجزء **الثاني حرفا** حرف عطف وغيره **بنيا** اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف **كخمسة عشر** فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل **حادي عشر واخواتها** يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر

الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا التركيب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه **الا اثني عشر** واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل بنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون **والا** اي وان لم يتضمن الثاني حرفا **اعرب الثاني** مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا **كبعلبك وبني الاول**

للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف **في الافصح** اى
اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات
وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى
الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة
الاول الى الثاني وصرف الثاني **الكنايات** جمع كناية وهى في اللغة والاصطلاح
ان تعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض
كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد
بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل
بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها
ذلك البعض المعين وكذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف
ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا
وتعرض كذلك البعض المعين فقال الكنايات **كم** وبناؤها لكونها موضوعة
وضع الحرف اولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية
عليها **وكذا** وبناؤها لانها في الاصل ذا من الاسماء الاشارة دخل عليها
كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل
بنائه وكل واحد منهما يكون **للعدد** والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير عدد
ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت اوغيره **وكيت وذيت**
**للحديث** اى للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما
كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء

فلما

الكنايات وهي كم وكذا وكيت وذيت فكم وكذا كنايتان عن العدد على سبيل الابهام

كيت وذيت مخففتان من كية وذية وكثير من العرب يستعملونهما على الاصل ويستعملان الا مكررتين وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم واذا وقف عليهما كالوقف على بنت واخت مفصل

فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنها رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات
قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت
على اى واى كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي
فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون
آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون
مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها
فلذلك لم يذكره المص معها **فكم الاستفهامية** المتضمنة معنى الاستفهام
**مميزها** الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه **منصوب** على التمييز
**مفرد** لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين مميزه منصوب مفرد جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد
الطرفين لكان تحكما **وكم الخبرية** مميزها **مجرور** بالاضافة **مفرد** تارة
**ومجموع** اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة
اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء
مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا
ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعيته مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح
بها **وتدخل من فيهما** اى في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من
رجل ضربت وكقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا
في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة في التمييز
المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم

مفرد

ولا نثر ودل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون
كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية
**ولهما** اي لكم الاستفهامية والخبرية **صدر الكلام** لان الاستفهامية تتضمن
الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من
انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام
فيجب التنبيه عليه من اول الامر **وكلاهما** لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث
الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما الاستفهامية
والخبرية اي كل واحد منهما **يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا** ثم بين موقع
كل منها بقوله **فكل ما** اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون **بعده**
**فعل** او شبهه لفظا او تقديرا **غير مشتغل عنه بضميره** او متعلق ضميره
فهو من حيث هو كذلك **كان منصوبا معمولا على حسبه** اي على حسب
عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما
ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر
والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو
بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة
ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل
كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل
او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب
مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير

وقدرت



وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من
حيث ان ما بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان
لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية
مرفوع داخل في قاعدة الرفع **وكل ما قبله** اي كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية وقع قبله **حرف جر** نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت
**او مضاف** نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت **فمجرور**
بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما
مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله
فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور
لكلمة واحدة مستحقة للصدر **والا** اي وان لم يكن بعده لا لفظا
ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف
كان مجردا عن العوامل اللفظية **فمرفوع** اي فهو مرفوع **مبتدا ان لم يكن**
**ظرفا** نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة
عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه خبر مقدم على المبتدا
لكونه نكرة وما بعده معرفة **وخبر ان كان ظرفا** نحو كم يوما سفرك فكم ههنا
منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن
فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا
**وكذلك** اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة
**اسماء الاستفهام والشرط** بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه الاربعة في جميع

كم رجلا اخوتك وكم رجلا قام ابوه

هذه الاسماء لان كل واحد منها وهي من وما واي واين واني ومتى
مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان
مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه
الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما
واذا كانا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب
اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن
ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى
فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل و
لا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وانى وايان
وكيف وانى واذا ان لم ينجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة
على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو
فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من
كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على
الظرفية اذا كان خبر مبتدا موخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كان
عهدك به واما اي فيتاتى الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع
بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك
اي اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية

مرفوع

مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم
قايم **وفي مثل تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة** يعني فيما احتمل الاستفهام
والخبر وذكر المميز وحذفه **ثلثة اوجه** هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها
وفي مثل تمييز كم عمة لك اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة
الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران
نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا
على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق واليق بما سبق
من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع
بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير
كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه
مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق
تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى
فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت
على عشاري الفدعاء معوجة الرسغ عن اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف
او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها فنسبها
الى سوء الخلقة وانما عدي حلبت بعلى لتضمنه ثقلت اي كنت كارها
لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب
لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من الاماسي والعشار جمع عشراء
وهي ناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب

ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة
الى رذالة طرفي ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم
كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنهم وكونها خبرية على
تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي
عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او
حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصحح توصيفه بقوله لك وخبره
قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمه
في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية
او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها
نصبتهما واذا خفضت خفضتهما وذلك واضح **وقد يحذف** مميز كم استفهامية
كانت او خبرية **في مثل كم مالك وكم ضربت** اي في كل مثال قامت
قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سألك عن كمية مالك او اخبر عن
كثرة فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او
اخبار عن كثرتهما فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك
فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك
بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة
الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك كم ضربة
او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد

فالملحوظ

١١٤

فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال على الالفاظ الموضوعة للزمان وفي
المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال
الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على
المفعولية **الظروف** اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها
عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا **منها** اي
من تلك الظروف **ما** اي ظرف **قطع عن الاضافة** بحذف المضاف اليه
عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين كخ رب
بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات
ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف
في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان **كقبل وبعد** وما
اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة صفة جرت على غير من هي له مثل تحت وفوق
وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما لم يسمع كيمين وشمال ونحو ذلك وتجوز في هذه الظروف
على قلة ان يعوض التنوين عن المضاف اليه فيعرب **قال** فساغ لي الشراب
وكنت قبلا ٭ اكاد اغص بالماء الفرات ٭ فلا فرق بين ما اعرب من
هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت
لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح
الرضي والاول هو الحق **واجري مجراها** اي مجرى الظروف المقطوعة عن
الاضافة **لا غير وليس غير** في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان

اختلفوا فيه فقال البصريون لاغير بضم الراء كقبل وبعد
وقال الزجاج لاغير برفع الراء على تقدير ليس فيه غير
وقال الكوفيون لاغير بالفتح مثل لاريب فيه ابدا

مبحث الظروف

لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها
ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى
زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجرى مجرى الظروف
حسب لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة و
منها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل
للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر
اى فى اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث
فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل
طالعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة
والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه
الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى جملة فاضافتها اليها كلا اضافة
فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع
الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة
والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف
المبنية اذا زمانية او مكانية وانما بنيت لما ذكرناه فى حيث وهى
اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان داخلا
على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة
المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد
المتكلم والدليل عليه استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت

قال سيبويه يبنى على بنائه لان اضافته الى المفرد نادر والنادر لا يغير حكم الاكثر قال على ابن الحسين النحوى يصير معربا. منه

الشمس

١١٥

الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر فى الكتاب العزيز استعمالها
لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل فى الماضى كما فى قوله تعالى
حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله
نارا وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت
حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها
اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا
على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها فى الشرط مثل ان ولو وقد يكون اى اذا للمفاجاة
مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاء الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة
بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه
وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق
من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع
اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجاة
وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما
الفاء فهى للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب
الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجاءت وحاصل المعنى خرجت
ففاجاءت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان
وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع
او مكانه مفعول فيه لفاجاءت لا مفعول به والا لم يبق لاذا ظرفية بل يصير
اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجاءت زمان وقوف السبع او مكانه

اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت
احرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اى من الظروف المبنية
اذ الكائنة للماضى وبناؤها لما مر فى حيث اولكون وضعها وضع الحروف
وقد يجئ للمستقبل كقوله تع فسوف تعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم و
يقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط
المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قايم واذ قام زيد
وقد يجئ للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قايم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص
ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام
والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين
يكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى
القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى
القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان
يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل
فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص
بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء بكسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة
للحال استفهاما اى حال شئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان
الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى
الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى هو وتستعمل

للشرط



وانما بنيا لكونهما اسمين مشتركين وحرفين فى اللفظ
شرح

للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس اجلس اى على اى
هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس
فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه فان كان بعده فعل
مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت
اراكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما
مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل
المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته يوم
الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى
والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا
فيهما اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان
امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا
لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم
المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتنى فيه
لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا
لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما
لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع
مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه
حال كونه ملتبسا بالعدد اى بعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ
منه شئ نحو ما رأيته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة عدم رؤيته يومان لا ازيد

لا يخرج

ولا انتقص **وقد يقع** بعدهما **المصدر** نحو ما خرجت مذ ذهابك **والفعل**
نحو ما خرجت مذ ذهبت **او انّ** اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة
كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته **فيقدر**
بعدهما **زمان مضاف** الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان
التقدير فى ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما
بقى **وهو** اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين **مبتداء** وهما موقتان لكونهما فى
تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة **وخبره ما بعده** اى خبر كل
واحد منهما ما يقع بعده **خلافا للزجاج** فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء
ما بعدهما ورد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء فى مثل قولك مذ يومان نكرة
والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتداء او خبرا فهما اسمان
صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الآن يراد بنظمهما
كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا فى تراكيبهم **ومنها** اى من الظروف
المبنية **لدى** بالالف المقصورة **ولدن** بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
**وقد جاء لدن** بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون **ولدن** بفتح اللام وضم الدال
وسكون النون **ولدن** بضم اللام وسكون الدال وكسر النون **ولد** بفتح اللام
وسكون الدال **ولد** بضم اللام وسكون الدال **ولد** بفتح اللام وضم الدال وبناؤها
لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق
انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما فى خزائنه وان كان غايبا عنه ولا يقال
المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر ما على الاضافة

نحو المال



نحو المال لدى زيد وقد ينصب فى بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة
سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين فى مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها
ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها **و منها قط** مفتوح
القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء
المضمومة وقد يضم القاف اتباعا بضمة الطاء المشددة او المخففة وقد
جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل فهذه خمسة لغات كلها
**للماضى المنفى** اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الزمان الماضى المنفى ووقوع شئ
فيه ليستغرق النفى جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه
وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها وقيل حمل على اختها
عوض **ومنها عوض** بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها
**للمستقبل** اى لاجل الفعل المستقبل **المنفى** او الزمان المستقبل المنفى
ووقوع شئ فيه ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض
وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه
مع المضاف اليه نحو عوض العايضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر
والعائض الذى يبقى على وجه الدهر **والظروف المضافة الى الجملة و**
الى كلمة **اذ** المضافة الى الجملة **يجوز بناؤها** لاكتسابها البناء من المضاف اليه
ولو بواسطة **على الفتح** للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله
ومن خزى يومئذ فيمن قراء بالفتح **و** يجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة
للاعراب لا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه **وكذلك** اى كالمذكور

من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما
وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او
مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث
وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف في جواز اعرابهما لكونهما اسمين
مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اى هذا باب المعرفة والنكرة
من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشئ ملتبس
بعينه اى بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فاشئ
مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له
اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع
لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اى المعرفة
ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول
المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي
فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه
مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظة انا بازاء كل واحد من تلك الافراد
بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
فيعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له
جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع
لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم
الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته

المعرفة والنكرة

لفظ

١١٨

لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف
ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته
ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء
الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة
من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل
الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة
معلومة ومعهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان
الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل
واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام
وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لان خصوصية كل
واحد من تلك الافراد خاص لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس
ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام
لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزايد لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر
امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف
او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين
فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها
الرجل والسادس المضاف الى احدها اى احد الامور الخمس المذكورة ولا تستلزم
صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح
الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه

ودخ كونه في الاصل ايها الرجل خفي والاظهر ان الرضي
ح بعده في التعوين فكونه وقع المضمرات
لان تعريفه وقع موقع كاف الخطاب عصام

انْ يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة
ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظراً الى ما سبق ان المضاف اذا
كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم **معنىً** اى
اضافةً معنىً يعنى اضافةً معنويةً فقوله معنى مفعول مطلق لحذف المضاف
واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظيةً فانها لا تفيد
تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى
احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغنٍ عن التعريف خص العلم
بالتعريف وقال **العلم** اسما كان او لقبا او كنيةً لانه انْ صُدّر
بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قُصد به مدح
او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم **ما وضع لشئ بعينه** شخصاً او جنساً
واحترز به عن المنكرات والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين بغلبة
الاستعمال فيه داخلة فى التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث
اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان
هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك **غير متناول غيره** اى حال كون ذلك
الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الاسم باستعماله فيه
واحترز به عن المعارف كلها وقوله **بوضع واحد** اى تناولا بوضع واحد
لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف فى
الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون



فيه هذا الترتيب فقال **واعرفها** اى اعرف المعارف يعنى اقلها لبساً عند المخاطب
من حيث اصنافها **المضمر المتكلم** لبُعْد وقوع الالتباس فيه **ثم** المضمر المخاطب
فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم الا يرى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره
واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد
بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه
علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة
بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها
الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه
ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه
واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات
كثيرة **النكرة ما وضع لشئ لا بعينه** اى لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة
المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة
وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة **اسماء العدد** وانما افردها بالذكر لان لها
احكاما خاصةً ليست لغيرها وهى **ما وضع** اى الفاظ وُضعت **لكمية آحاد**
**الاشياء** منفردةً كانت تلك الآحاد او مجتمعةً فالاشياء هى المعدودات
وآحادها كل واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سُئل عن واحد او عن
اكثر من واحدٍ من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك
الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعاً لكميةٍ واحدةٍ منها اسماء العدد
فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اُخذت منفردةً فاذا سُئل عن

معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت
مجتمعة مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا
الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في
هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند
بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية
هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين
وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية
فقط **اصولها** اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق
تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية
كمائتين والفين او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا
كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين
**اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول** في الاعداد مذكرة
ومونثة ومفردة ومركبة ومعطوفة **واحد واثنان** في المفرد المذكر وتثنيته
**واحدة واثنتان او ثنتان** في المفرد المونث وتثنيتها على ما هو القياس و
تقول للمذكر **ثلثة الى عشرة** بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة
نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال **وثلث الى عشر** بدونها لجمع المونث فرقا
بين المذكر والمونث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يعكس الامر
لكون المذكر اسبق **وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر** في
المذكر نحو احد عشر رجلا واثنى عشر رجلا **احدى عشرة اثنتا عشرة او ثنتا**



قوله امتزاجيا كخمسة عشر جعله الرضي قدس سره
في العطف لانه في الاصل العطف والبناء في
اثر رعاية الحال على رعاية الاصل احق الصواب
او تضمنا لكان امتزاجيا
عصام



**عشرة** في المونث نحو احدى عشرة امراة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث
المونث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف **وتقول ثلثة**
**عشر الى تسعة** في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا **ثلث عشرة الى تسع عشرة** في
المونث نحو ثلث عشرة امراة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب
وتذكير الثاني في المذكر اعني ثلثة عشر رجلا كراهة اجتماع تانيثين من جنس
واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة لان
التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنى عشر
فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم
يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث واما
في اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث
الجزء الثاني في المونث لانه لما وجب تذكيره للمذكر كما عرفت وجب تانيثه
للمونث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث **وتميم**
**تكسر الشين** عند التركيب **في المونث** اي من عشرة تحرزا عن توالي
اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة
او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها
وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول **عشرون** واخواتها
بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا لمفعولية
القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين **فيهما** اي في المذكر
والمونث من غير فرق وهي عقود ثمانية **و**تقول فيما زاد على كل عقد

من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون
في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ
ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجها في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل
خصها بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها
كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير
فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في
المؤنث وثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا
الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين
مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر
والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع
عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او بعطفهما على الزائد حال كون
الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول
مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال
او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد
وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا
واثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون
امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال
في تثنية المائة والالف وتثنيته ويجوز ان تعكس العطف في الكل

فتقول



فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء
صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها اي اسكان
الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف
الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني
القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا
فرعى زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي
ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواتها
لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان اسماء الاعداد
شرع في بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلثة لانها لا مميز للواحد والاثنين
كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط
اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف
لانها تسقط التنوين والنون واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة
الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها
ثلثا واخواته وكان قياسها ان تجمع فيقال مئات ومئين لان للمائة
جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث
السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال
ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف
والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني

تعود من باب التفعل بمعنى الاعتياد

عشرين الى تسعين فاقتصروا على المفرد مع كونه اخصر **وممیز احد عشر الى**
**تسعة وتسعين** بل الى تسع وتسعين **منصوب مفرد** اما نصبه في العقود
فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون
الجمع ولا حذفها اذ هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا
ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان
المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم
صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امراة واما افراده فلانه
لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا **ومميز مائة**
**والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه** اى جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال
وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائات
رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل
الفا رجل **مخفوض مفرد** لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد
كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد
في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير
في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما [المائة والالف] المفرد الدال على القلة رعاية
للتعادل **واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ** المعبر عنه **مذكرا** كلفظ الشخص
اذا عبرت به عن المؤنث **او بالعكس** بان يكون المعدود مذكرا واللفظة
مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر **فوجهان** اى ففي العدد
وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد

النساء



النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث
اشخص اعتبارا بالمعنى **ولا مميز واحد** وواحدة **والاثنان** واثنتان وثنتان
بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه ولا يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال
اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تميزا لهما على تقدير ذكر التميز معهما
ويطرحون الواحد والاثنين **استغناء بلفظ التميز** اى الصالح لان يكون
تميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة
والاثنينية **عنهما** اى عن الواحد اذا كان التميز مفردا وعن الاثنين اذا كان
مثنى **مثل رجل ورجلان** فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن
صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكرهما استغناء عن المميز فان قلت
هب ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم
اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل
قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر
الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
انه لا مميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اى بجوهر حروفه المصورة
بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين او علامة
الاثنينية به اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به
عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به
عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف على
ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثني رجل وذلك الاستغناء انما يكون

لافادته اى لافادة اللفظ التميز النص المقصود اى التنصيص على العدد
والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد
فلما افاد التميز ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة
وتقول فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من المتعدد باعتبار تصييره
اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه
بواحد الثانى فى المذكر فقوله الثانى مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار صيرورة العدد
تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره
بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد
حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية فى المونث على هذا القياس
وهكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المونث لاغير اى لاتقول
غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة
اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول فى المفرد
باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول
والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى والثانية فى المذكر والاولى والثانية
فى المونث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة
لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها
وهكذا الى العاشرة والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة
فى المونث وكذلك الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر
والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان





بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث تقول
فى المذكر الثانى والثالث والرابع الى العاشر وفى المونث الثانية
والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب
والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما
للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر
فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى
المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمه
اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف
اضافتهما فلاختلاف اضافتيهما قيل فى الاول اى فى المفرد من المتعدد
المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة
اى مصيرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت
الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله
ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده
او يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة
الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول
من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول فى اضافة ما زاد على
العشرة حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى
اى واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء على اعتبار الثانى
وهو باعتبار بيان الحال خاصة لان اعتبار الاول لا يتجاوز العشرة

كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر
بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناءً عنه بذكره في المركب الثاني
وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول
لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب
البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد
لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر
تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم
كان فيه علامة التانيث لفظاً اي ملفوظة كانت تلك العلامة
حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكماً كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث
في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات
السماعية او تقديراً اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل
وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم ملتبس
بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظاً ولا تقديراً
وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة
كسلمى وحبلى او ممدودة كحمراء وصحراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم
ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون
صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي
ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان
كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ملتبس

بحث المذكر والمؤنث





بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه
منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقةً او تقديراً
او حكماً بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة
وعين مثال للتانيث اللفظي تقديراً فان تاء التانيث مقدرة فيها
بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالاً للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب
لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث
مطلقاً حقيقياً ولفظياً ومظهراً ومضمراً فبالتاء اي فذلك الفعل
ملتبس بالتاء وجوباً ايذاناً بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا
كان مسنداً الى ظاهر غير الحقيقي فانه ح لك الاختيار في الحاق التاء
وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة
الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس
طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون
التانيث فيه لفظياً واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار
به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين
ضمير اليه راجعاً الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة
صورة الفصل ايض لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن
استيفاءً لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايض لك الخيار
في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي

امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المونث
الحقيقي مفعولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة
فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس
**وحكم ظاهر الجمع** لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب
نحو الرجال جاءت وجاؤا **غير الجمع المذكر السالم** لانه لو كان جمع المذكر
السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت
**مطلقا** اى سواء كان واحده مونثا نحو اذا جاءك المومنات
او مذكرا نحو جاءت الرجال **حكم ظاهر غير المونث الحقيقي** فانت بالخيار
ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال
وجاء الرجال **وضمير جمع المذكر العاقلين** من جموع التكسير **غير الجمع
المذكر السالم** فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو ولا غير يقال
الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت **فعلت** اى ضمير فعلت وهو
المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو
الرجال جاءت **وفعلوا** اى ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا
النوع من الجمع **والنساء والايام** اى ضمير النساء وما يماثلها في كونه
جمع المونث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها
في كونه جمع المذكر غير السالم **فعلت وفعلن** اى ضمير فعلت مقرونا
بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما في جمع المونث
فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام

فلانه



فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجرى مجرى المونث
وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة
لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء
للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجرى مجرى
غير العقلاء **المثنى ما لحق آخره** اى آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر
بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف
الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد
لا استغنى عن هذه التكلفات **الف** حالة الرفع **او ياء مفتوح
ما قبلها** اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز
عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة **ونون** عوضا
عن الحركة او التنوين **مكسورة** لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع
وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون **ليدل** ذلك
اللحوق او اللاحق وحده او الملحوق ولا بأس باشتماله على لحوق النون
وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من
امور ثلثة على شئ صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في
الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين **على ان معه** اى مع مفرده
**مثله** في العدد يعني الواحد حال كون المثل **من جنسه** اى من جنس مفرده
باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو
اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لا استغنى عن قوله من جنسه

مبحث المثنى

وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف باسم المفرد والى انه
لايجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد
بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا
لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس
فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك القمر
ثنى باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام
مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى
المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون
معنى الابوين المسميين بالاب وكذلك الحال في الشمس بالنسبة الى
القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القرآن ايضا بلا احتياج الى
ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة
وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة
في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام جواز تثنية بمجرد اشتراك اللفظي بينهما و
هو الذي اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية
الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة
يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر
يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال
الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها
مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى هذا قول هذا البعض ينبغي

ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد
الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المص
ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف
المثنى فقال والمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة
لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات
والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما
بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي
اي الحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا
من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة
او حكما وحقه الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل
والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء كرحيان في رحى
بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء
متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي الفه مقلوبة بالياء اعتبارا
للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف
والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن
اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف
وتشديد الراء لجيد القراءة او المتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو
علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتأنيث

اى منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فان اصلها حمرا ا بالفين احديهما للمد
فى الصوة والثانية للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد
الف زائدة **فقلبت واوًا** فيقال حمراوان فان الهمزة حرف ثقيل
من جنس الالف فينبغى ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية
والواو اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت
قلبت الواو همزة فى مثل أُقِّتَتْ واُجوه ورُبما صُحِّحت فقيل حمرآن
وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياءً نحو حمرايان والاعرف قلبها واوًا **والا**
اى وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان يكون للالحاق كعلباءٍ
فان همزة للالحاق بقرطاسٍ او منقلبة عن واو او ياء ككساءٍ
ورداءٍ فان اصلهما كساوٌ ورداىٌ **فالوجهان** المذكوران جائزان احدهما
ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو
او ياء ملحقة بالاصل وفى الاخرى منقلبة عن واو او ياء اصلية فشابهتا
همزة قرّاءٍ فتثبت فى الصورتين كما فى قرّاءٍ وثانيهما قلب الهمزة واوًا
لان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء
فانقلبت مثلها واوًا وفى الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة
انه لا يجوز ان يقال فى رداءٍ الا ردآن بالهمزة او رداوان بالواو ولكن
المشهور ردايان بالياء فكان ينبغى ان يقول المص والا فوجهان
بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل اشارة
الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام ولكنا قد تصفحنا



كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرًا مما حكم
باشتهاره غيرما وقع فى شرح الرضى من انه قد يقلب المبدلة من اصل
ياءً وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوًا او ياءً **ويحذف نونه** اى نون
التثنية **للاضافة** اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين
يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان **وحذفت تاء التأنيث** التى قياسها ان لا تحذف عن آخر
المثنى كشجرتان وثمرتان **فى خُصْيَتان وأَلْيان** على خلاف القياس
مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقًا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد
من الخُصْيَيْن والاليين لما اشتد اتصالهما بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع
بهما بدونها صارا بمنزلة المفرد وتاء التأنيث لا يقع فى حشوه وقيل
خُصْىٌ وأَلْىٌ مستعملان وهما لغتان فى خُصْيةٍ وأَلْيةٍ وان كانتا اقل
استعمالًا منهما ولما كان حذف التنوين قاعدة مستمرة اتى فى بيانه
بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنيث اذ ليس
له قاعدة بل وقع على خلاف القياس فى مادة مخصوصة فلهذا اتى فى بيانه
بالفعل الماضى **المجموع ما دل** اى اسم دل **على جملة آحاد مقصودة** اى يتعلق
بها القصد فى ضمن ذلك الاسم **بحروف مفرده** اى بالحروف هى مادة
لمفرده الذى هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون
تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان
او اختلاف فى الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف

الجمع

مفرده اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دال او بهما على سبيل التنازع
وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمع
السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء
فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد
جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم يدل
عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض
اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت
اسماء الاجناس اذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة
واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله
بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد **فنحو تمر** مما هو الفارق بينه
وبين واحده التاء **ونحو ركب** مما هو اسم جمع **ليس بجمع على الاصح** بل
الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن
حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا
بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس
قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم
اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش
قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تراكيبها كجامل وباقر وركب جمع
وقال الفراء وكذلك اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس
او جمع لا واحد له من لفظه كخو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق **ونحو فلك** مما

ركبع



الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة **جمع** لصدق الحد عليه فان التغيير المأخوذ فيه
اعم من يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا
ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد **وهو** اي المجموع نوعان **صحيح ومكسر**
**فالصحيح** اي الجمع الصحيح تارة يكون **لمذكر** وتارة يكون **لمؤنث** فالجمع الصحيح
**المذكر ما لحق آخره** اي آخر مفرده **واو مضموم ما قبلها** في حالة الرفع **او ياء**
**مكسور ما قبلها** في حالتي النصب والجر **ونون** عوضا عن الحركة او التنوين
على سبيل منع الخلو **مفتوحة** لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة
**ليدل** ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع اللحوق **على ان معه** اي مع مفرده
الواحد من حيث معناه **اكثر منه** ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية
فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في
الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما
يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار **فان كان آخره** اي آخر مفرده
**ياء** ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض **قبلها كسرة حذفت** اي الياء **مثل**
**قاضون** جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها
بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين
وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت
كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين
**وان كان آخره** اي آخر الاسم الذي اريد جمعه **مقصورا** اي الفا مقصورة
**حذفت الالف** لالتقاء الساكنين **وبقي** بعد الحذف **ما قبلها** اي حرف كان

قبل الالف على ما كان عليه مفتوحًا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل
مصطفَوْن في حالة الرفع ومصطفَيْن في حالتي النصب والجر فان اصلهما
مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت
الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم الذي اريد جمعيته جمع الصحيح
المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسمًا اي اسمًا محضًا
من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اي فكونه مذكرًا علمًا يعقل من حيث
مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف
للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد كاعوج للفرس
المذكر لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردًا عن التاء ملفوظة او مقدرة
ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه
نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان
علم التأنيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان
الممدودة تقلب واوًا فتمحي صورة علامة التأنيث والمقصورة تحذف
ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع
المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول
فمذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرًا يعقل لما مر والشرط
الثاني ان لا يكون ذلك الاسم صفة افعل فعلاء اي مذكرًا غير مستوٍ في

اي اشارة الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل وصف له بحال مدلوله عصام

صيغة



صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على
صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين
افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل
التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك
الاسم فعلان فعلى اي مذكرًا غير مستوٍ في تلك الصيغة مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران
سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان وفعلانة
كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر
والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم
المذكور مذكرًا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتأويل الوصف مع
المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور
فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر
والمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعًا مخصوصًا باحدهما بل المناسب ان
يجمع جمعًا يستويان فيه مثل جرحى وصبرى والشرط الخامس ان
لا يكون الاسم المذكر متلبسًا بتاء التأنيث مثل علامة لكراهة اجتماع
صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف
نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر
السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض
بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما

قوله وقد شذ نحو سنين وارضين جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال [illegible]

صفةً اوعلماً وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت
قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها
على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه
والمؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده
الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة
وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جُمع
بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده
مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون
مجردا عن تاء التأنيث كحائض لانه يقال فى جمع حائضة حائضات
فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله
ان كانت صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسماً جمع هذا
الجمع مطلقاً اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات فى جمع
طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء
المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تأنيثها
غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات
والكائنات وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر
العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور
الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق
الحروف الخارجة الزائدة وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية

فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية
واما التغير المذكور فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث
ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية
المفيدة للعموم فى قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس
او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة
وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال
اى جمع يكون على وزن افعال كافراس وعلى هذا القياس معنى البواقى وافعلة
كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان
كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر انهما اى جمع السلامة
لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك
المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة
الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى
ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعنى بالحدث معنى
قائما بغيره سواء كان صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر
الجارى على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل
منه تأكيداً له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة
فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلاله وويحاله مما لم يشتق الفعل منه
لا يكون مصدرا وان كان الآخران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من
الثلاثى المجرد سماع اى سماعى ويرتقى عدده الى اثنين وثلثين كما بين فى

المصدر

كتب التصريف **وفي غيره** اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد

والمزيد فيه **قياس** اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على

افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال **مثل اخرج اخراجا**

**واستخرج استخراجا** الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف **ويعمل** اي المصدر

بالقطع **عمل فعله** المشتق منه حال كونه **ماضيا** نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس

وحال كونه **غيره** اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا

غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا

لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول **اذا لم يكن مفعولا مطلقا** يعني

عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه

اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه **ولا يتقدم معموله** اي معمول المصدر **عليه**

لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا

ضرب زيد **ولا يضمر** اي معموله **فيه** اي في المصدر اذ يكون الظرف معمولا لم يسم فاعله لانه

لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين

والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة

الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف

المصدر فانه له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار

فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد

الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما **ولا يلزم ذكر الفاعل**

اي فاعل المصدر لا مضمرا ولا مظهرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما



غير مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي

الفاعل والمفعول والصفة المشبهة **ويجوز اضافته الى الفاعل** مع ان

اعماله منونا اولى لانه ح اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى

ولولا دفع الله الناس **وقد يضاف** اي المصدر **الى المفعول** سواء كان مفعولا به

او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد

وضربه ضرب التأديب يوم الجمعة **واعماله** اي اعمال المصدر متلبسا **باللام**

اي بلام التعريف **قليل** لانه عند عمله مقدر بان الفعل فكما لا يدخل لام التعريف

على ان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل

على ذلك المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين الشيء وبين

المقدر به قيل لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في

فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء

مفعول به غير صريح

**فان كان** اي المصدر **مفعولا مطلقا** صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل

**فالعمل للفعل** من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف

مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا

غير لازم نحو ضربا زيدا **وان كان** اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا **بدلا منه**

اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له

**فوجهان** اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة

وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان وجهان وانما فصل

بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة

مطلب اسم الفاعل

لبيان بعض احكام المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوهم تعلقه بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظة ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على الاصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما عرفت



فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقائل وماش وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو فيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى مفعولين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر

الفضلات كذلك هو يتعدى اليها **بشرط معنى الحال والاستقبال** اى يعمل
اسم الفاعل حال كونه ملتبساً بشرط اى بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان
الحال او الاستقبال فالاضافتان بائنتان وانما اشترط احدهما لان عمله يشبه
المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمراً الآن او غداً
والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقاً او حكاية كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن
المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى
كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن **وبشرط**
**الاعتماد** اى اعتماد اسم الفاعل **على صاحبه** اى على المتصف به وهو المبتداء
او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا
الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب
ابوه وجاء زيد راكباً فرسه **او اعتماده على الهمزة** الاستفهامية ونحوها
من الفاظ الاستفهام **او ما** النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان
لان الاستفهام والنفى بالفعل اولى فازداد بهما شبهه للفعل نحو اقائم
زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان **فان كان** اى اسم الفاعل
المتعدى **للماضى** اى للزمان الماضى لا بالاستقبال او فى ضمن الاستمرار واريد ذكر
مفعوله **وجبت الاضافة** اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله **معنى** اى اضافة
معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس
**خلافا للكسائى** فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء

١٣٢

كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوباً على المفعولية
وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة
الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد وقد مر الجواب عنه **فان كان له** اى لاسم الفاعل **معمول آخر**
غير ما اضيف اسم الفاعل اليه **فبفعل مقدر** اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم
الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر
فانه لما قيل معطى عمرو وقيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما **فان دخلت**
**اللام** الموصولة على اسم الفاعل **استوى الجميع** اى جميع الازمنة فتقول مررت
بالضارب ابوه زيداً امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا
لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال
اللام عليه **وما وضع منه** اى من اسم الفاعل بتغير صيغته الى صيغة اخرى
بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل **للمبالغة** فى الفعل المشتق منه **كضراب**
**وضروب ومضراب** بمعنى كثير الضرب **وعليم** بمعنى كثير العلم **وحذر** بمعنى كثير
الحذر **مثله** اى مثل اسم الفاعل فى العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير
ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة
فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل
اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمراً الآن او غدا او مررت
بزيد الضراب عمراً الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب
ما فات من المشابهة اللفظية **والمثنى** من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة

وكذلك المجموع منهما مصححاً كان او مكسّراً امثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان
مفرداً فى العمل وشروطه لعدم تطرّق خلل الى صيغة مفرده من حيث ذاتها
بالحاق علامتى التّثنيه والجمع تقول الزّيدان ضاربان والزّيدون ضاربون
عمراً الآن او غداً والزّيدان الضّاربان او الزّيدون الضّاربون عمراً الآن
او غداً او امس ويجوز حذف النّون اى نون المثنّى والمجموع مع العمل فى معموله
بنصبه على المفعوليّة بخلاف ما اذا كان مضافاً اليه فانّ حذفها واجب
ومع التعريف باللاّم تخفيفاً مفعول له للحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين
الشرطين لقصد التّخفيف لطول الصلة بها كقرآءة من قرأ المقيمى الصّلوة
بنصب الصلوة على المفعوليّة وامّا على تقدير التّنكير مثل قوله تعالى لذايقوا العذاب
بالنّصب فحذفها ضعيف لانّ اسم الفاعل لم يقع صلة اللاّم والقرآءة
ممّا لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتقّ من فعل اى حدث موضوعاً
لمن وقع عليه اى لذات ما وقع من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع
لذات ما وقع عليه الضّرب واعتذار اقامة من مقام ما مرّ فى اسم الفاعل
فقوله ما اشتقّ من فعل شامل لجميع الامور المشتقّة من المصدر وقوله لمن
وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصّفة المشبّهة واسم التّفضيل
مطلقاً سواء صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانّه مشتقّ من فعل
لموصوف بزيادته على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع
عليه الفعل فقط وصيغته من الثّلاثى المجرّد على وزن مفعول ومن غيره اى
من غير الثّلاثى المجرّد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفّة الفتحة وكثرة

المفعول

اسم المفعول

لانّ على ما ذكره يوهم عمل جمع المكسّر الآن بغير معه نصه
اطراد الباب فان الرضى جمع المثنى وجمع السلامة
فظاهر لبقاء صيغة الواحد التى كان اسم الفاعل
بها الفعل واما جمع المكسّر فلكونه فرع الواحد
عصام



المفعول كمستخرج بفتح الرّاء وامره اى شانه وحاله فى العمل اى عمل النّصب
والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزّمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
كامر اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان معرّفاً باللاّم يعمل بمعنى الماضى ايضاً
فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو
زيد معطىً غلامه درهماً الآن او غداً او المعطى غلامه درهماً الآن او غداً
او امس الصّفة المشبّهة باسم الفاعل من حيث انّها تثنى وتجمع وتذكّر
وتؤنّث ما اشتقّ من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعدّيين
لمن اى لما قام به على معنى الثّبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم
وذاهب ممّا اشتقّ من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانّه اسم فاعل
لا صفة مشبّهة واللاّزم اعمّ من ان يكون لازماً ابتداء او عند الاشتقاق
كرحيم فانّه مشتقّ من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحُم بضمّها فلا يقال
رحيم الا من رحم بضمّ الحاء اى صار الرّحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم
طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثّبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج
عنه نحو ضامر وطالق لانّهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثّبوت
بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصّفة المشبّهة مع اختلاف انواعها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الّذى هو ميزان اسم الفاعل من
الثّلاثى المجرّد فلا يجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعاً على حسب السّماع
اى كائنة على قدره بحيث لا تتجاوزه فالظّرف منصوب على انّه حال من المستكن
فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص

الصّفة المشبّهة

مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول
ايض لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها
لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا
اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما
اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها لان
اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها
قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسأل عن
حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى
كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنهما اى
اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة
والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة
مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها
ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث
الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى
على فاعلية للصفة المشبهة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة
بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التميز اى جعل معمول الصفة تميزا فى المعمول
النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز فى الجميع لانهم يجوزون
تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح
الرضى والاول التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة المشبهة

وهو النصب على التشبيه بالمفعول فى المعرفة وعلى التميز فى النكرة

اليه

١٢٥

اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن
وجه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول ولحذف
التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة
المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا
ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه
بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايض بالوجوه
المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب
بترك العاطف اشارة الى انه شرع فى قسم آخر من الصفة المشبهة
لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات
اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايض بهذه الوجوه وانما قدم
الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان
مفهوم الاولى وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان
اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر
الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما
قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة
مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة
لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه

بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه
الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما
معًا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجردة عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه
وان افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها
في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت
الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل
حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في صورة الشعر و
الكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة
لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما امكن منه ويقبح ان يقتصر
على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو
حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح
النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي
من الاقسام الثمانية عشر خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر
قسمًا ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهي سبعة
اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه
وحسن الوجه بجره والحسن وجهًا وحسن وجهًا وحسن وجه بجره واما في
المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة

حسن

احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه
ضميران احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه
بنصبه فيهما وهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن
لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام
الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم
الرابطة بالموصوف لفظًا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره
في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة
بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعلها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل
فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر
وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع
معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا فتؤنث انت
الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجهًا وتثنى
اي تلك الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان
وجهًا وتجمع ايضًا الصفة اذا كان الموصوف جمعًا الزيدون حسنوا وجه وحسنون
وجهًا واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى
مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضًا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي
الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد
الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر
فيرفعان الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد
قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين

بحث اسم التفضيل

لايجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد
ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او
فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول
اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثال
الصفة المشبهة المنسوبة تقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
**اسم التفضيل ما اشتق** اي اسم اشتق **من فعل** اي حدث **لموصوف** قام به
الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول تسمى اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل و
ما جاء للمفعول **بزيادة على غيره** في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف
لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف
متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله
لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات
مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة **وهو** اي اسم التفضيل من حيث صيغته **افعل** للمذكر وفعلى
للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير
واشر مخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل **وشرطه ان**
**يبنى** اي اسم التفضيل **من** حدث **ثلاثي** لا رباعي مجرد ولا مزيد فيه **ليمكن البناء**
اي بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة
على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط
بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه

بان



فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف
رباعي مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده
او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى **ليس بلون** اي من
ثلاثي مجرد ليس بلون **ولا عيب** ظاهري ايضا **لان منهما اشتق افعل لغيره**
اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان
المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل
الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما لا يدل على ثبوت
مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى
موافقة الوضع الطبع **مثل زيد افضل الناس** فان افضل اشتق من ثلاثي مجرد
ليس بلون ولا عيب وهو الفضل **فان قصد غيره** اي غير الثلاثي المجرد بان يراد
ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره **توصل اليه** اي الى غير الثلاثي المجرد
**باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا** مثال للثلاثي المزيد فيه **واكثر بياضا**
مثال اللون **وعمى** مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل
وابله ولكن يرد عليه انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل
فانه لا فرق بين الجهل والبلاهة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق
من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلاهة في الظاهر
كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه
وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد
ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فعليه شابة

من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا
الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابله لمن يكون آثار جهله وبلاهته
ظاهرة على السبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل ولا مجنون والشارح الرضي
عد احمق من قبيل ابله حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبني منها افعل التفضيل نحو فلان ابله من فلان واحمق **وقياسه**
اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه **للفاعل** اي لا للمفعول فانه لو اشتق
لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف **وقد جاء للمفعول**
على خلاف القياس في مواضع قليلة **نحو اعذر** لمن هو اشد معذورية **والوم**
لمن هو اشد ملومية **و**على هذا قياس **اشغل واشهر واعرف ويستعمل** اي اسم
التفضيل **على احد ثلثة اوجه** وهي استعماله بالاضافة او بمن او اللام على
سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل شيء على
غيره فلا بد فيه من ذكر غير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر
واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعين المفضل عليه
مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل
اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد عمرو فعلى هذا لا يكون اللام في افعل
التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل **اما مضافا** نحو زيد افضل الناس **او بمن**
نحو زيد افضل من عمرو **او معرفا** باللام نحو زيد الافضل **فلا يجوز** الجمع بين الاثنين
منها نحو **زيد الافضل من عمرو** والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله لست
بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض

اي لست من بينهم بالاكثر حصى **ولا** يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو
**زيد افضل الا ان يعلم** المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء
**فاذا اضيف** اي اسم التفضيل **فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به
الزيادة** اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به **على من اضيف اليه** اي على ما
اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل
الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل
الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول **فيشترط** في استعماله بهذا المعنى **ان
يكون** موصوفه بعضا **منهم** داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا
عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه
في هذا المفهوم العام **مثل زيد افضل الناس** اي افضل من مشاركيه في هذا
النوع **فلا يجوز** بهذا المعنى قولك **يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم** اي عن
الاخوة **باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة** اي ثاني معنييه
زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده **ويضاف**
اسم التفضيل الى ما اضيف اليه **للتوضيح** اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط
كونه بعض المضاف اليه **فيجوز** بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم
كقولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش
وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك **يوسف احسن اخوته**

باعتبار انه يستعمل بالاضافة

فان يوسف لايدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان
أعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأوه او مسكنه **ويجوز**
**في النوع الاول** من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على
من اضيف اليه **الافراد** اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا
وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند
او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه أفعل من الذي ليس فيه
الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه **والمطابقة** اى مطابقة اسم
التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا **لمن هو** اى اسم التفضيل صفة **له**
نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليان
والهندات فضليات لمشابهته مافيه الالف واللام في كونه معرفة **واما النوع**
**الثاني** من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة **والمعرف**
**باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة** اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو
امتزاجه بمن التفضيلية لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما **واسم التفضيل الذي**
**استعمل بمن مفرد مذكر لا غير** اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع
والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها
الفارقة بينه وبين باب أحمر فكانها تمام الكلمة **ولا يعمل** اسم التفضيل **في** اسم
**مظهر** الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر
بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل

الله اكبر معنى [illegible]

وانما



وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده
ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل
عن سبيله اى علم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها
ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم
راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع
بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له
فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا **الا اذا كان**
اسم التفضيل **صفة** اى وصفا سببيا هو في اللفظ **لشيء** معتمدا عليه بان يقع نعتا
له او خبرا عنه او حالا **وهو في المعنى** صفة **لمسبب** مشترك بين ذلك الشيء
الذي اعتمد عليه وبين غيره **مفضل** ذلك المسبب **باعتبار الاول** اى باعتبار
تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا **على نفسه** اى نفس ذلك المسبب
**باعتبار غيره** اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول
مفضلا وبالثاني مفضلا عليه **منفيا** خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة
لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا **مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل**
**منه في عين زيد** فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ و
الكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين
الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا
لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ليحصل له مظهر تعلق

بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة
اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف ولم يكن مثل
زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه
مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا
احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل
الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار
ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل
عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدته وانما
اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل
ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اي احسن
في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه
العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن
لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة
فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن
كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساوات
يابا هما مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه
في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن
قبل تسليط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم المدح
فيبقى اصل الحسن ويتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اثباتا

بالمساوات

بالمساوات او لكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى
الى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساوات
والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساوات
نفي الزيادة ايضا لان في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد
به عرفا نفي المساوات مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل
من جميع ذلك ان حسن الكحل كل عين رجل دون حسن الكحل عين زيد وذلك
كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي
جواز اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل
ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلت فرق بين المثالين
فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل
في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات ففي
صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق
له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد
فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي
فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر **مع انهم لو**
**رفعوا احسن** بالخبرية والكحل بالابتدائية **فصلوا بين احسن ومعموله** اي ما
عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول
قوله منه في عين زيد **باجنبي وهو الكحل** اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية
لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا تخرجه من هذه الاجنبية

ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتداء والخبر اذ العامل بالحقيقة ح معنى الابتداء
لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا ح فانه
من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم
يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه
تعقيد ركيك كذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه
بهواي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايض مع انهما ليسا من قبيل
العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة
الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان
اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة
اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده
سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور
عليه فقال **ولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد**
باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه
وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع
ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان
اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون
من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ بعد الكحل ح **فان قدمت** على اسم التفضيل
**ذكر العين** التي كان الكحل فيها مفضلا عليه **قلت ما رأيت كعين زيد احسن**
**فيها الكحل** كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما

التقريب عبارة عن سوق الكلام على وجه يستلزم المطلوب

ذكر



ذكر عين زيد مقدما عليه استغني عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة
لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رأيت
عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ
وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة
وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان
من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايض كما ذكرنا **مثل ولا ارى** منصوب
على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد الخ قولا مماثلا قول
الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتديا بما هو مبداء المماثلة وترك
موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في
مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه مقام بيان الاختصار في المذكور اولا وتمام
البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى **كوادي السباع حين**
**يظلم واديا ٥ اقل به ركب اتوه تئية ٥ واخوف الا ما وقى الله ساريا ٥**
كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع
واستغني عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي
الابل والتئية من اني او اتى كالتحية من حيي او حي وهو المكث و
التاني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رؤية
البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع
حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله
الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف ٥

حاصل معنى البيت ان الشاعر وصف الركب في وادي السباع اقل
من نوقهم في سائر الاودية وان وادي السباع اخوف
من كل واد الا وقت وقاية الله الركب في وادي السباع

والوادي في ولااري اما اعتراضية او حالية واهول صفة وواديا والجار في به
متعلق باهول والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اهول وجملة اتوه صفة له
وثانية تمييز عن نسبة اهول الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان
ثانية واخوف عطف على اهول وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى
واديا اهول به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية
وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اهول واخوف
في كل وقت الاوقت وقاية الله ساريا تقول مررت على واد منسوب
الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لااري مثل وادي السباع حين احاط
به الظلام واديا يكون توقف الركب به اهول من توقفهم بوادي السباع
ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الاوقت
وقاية الله تعالى سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات
ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولااري واديا اهول به ركب اتوه منه
بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولااري واديا اهول
به ركب اتوه من وادي السباع **و**لما قسم المص الكلمة الى اقسامها
الثلاثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر
بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك
تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اي كلمة دلت **على معنى**
كائن **في نفسه** اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس
الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية

مبحث الفعل

ويمكن

ويمكن ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه
استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى
امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير
الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث
الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان
النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية
فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل
اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا
بالمفهومية **مقترن** وضعا **باحد الازمنة الثلاثة** في الفهم عن لفظ الدال عليه
فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء
الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق
على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن
بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع **ومن خواصه**
اي خواص الفعل **دخول قد** لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل
الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل **و** دخول **السين و سوف**
لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد **و** دخول **الجوازم**
لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهي عنه كلا النهي

اولتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا
في الفعل **ولحوق تاء التأنيث** عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التأنيث
لانها يدل على تأنيث الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها
بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها فلاجرم
اختص بالفعل **ساكنة** حال عن تاء التأنيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها
بالاسم **ولحوق نحو تاء فعلت** اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة
المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلتُ ايض وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق
الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وخط فروعه عنه بمنع
احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز
بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر **الماضي ما**
**دل** اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة **على زمان قبل**
**زمانك الحاضر** الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان
تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان
فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال
وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد
بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه
بان ضربت ضربت **مبني على الفتح** خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي
مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة
دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه

مبحث الماضي

موقع

موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب شرطا وجزاء نحو ان ضربتني
ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات
**مع غير الضمير المرفوع المتحرك** فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا
كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل
بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايض مبني على
الفتح **ومع غير الواو** فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا
**المضارع ما اشبه** اي فعل اشبه **الاسم باحد حروف نأيت** اي حال كونه
متلبسا باحد حروف نأيت في اوائله يعني الحروف التي جمعتها كلمة نأيت
وهذه المشابهة انما يكون **لوقوعه** اي وقوع ذلك الفعل **مشتركا** بين زماني الحال
والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة **وتخصيصه**
بالجر عطف على وقوعه اي وقوع تلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا
ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال **بالسين** فانه
للاستقبال القريب **وسوف** فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم تخصص
باحدى معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم
مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان
كلا المتشابهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا **فالهمزة** من تلك الحروف
الاربعة **للمتكلم مفردا** مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب **والنون له** اي للمتكلم
ان كان **مع غيره** واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب كانهما مأخوذان
من انا ونحن **والتاء للمخاطب** واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا

مطلب المضارع

وللمؤنث الواحدة والمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث غائبات او ذي غيبة
والياء للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه و
فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه
وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في
قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف
المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية
كيدحرج اولا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف
مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع
لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع
صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة
ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد
لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزمه دخوله في
وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع
المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون
جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك
الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح وهو عند النحاة ما لم يكن
حرف الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا
كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون
والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع

صيغ



صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في الموضعين في الواحد المخاطب
المذكر وفي الواحد الغائب المؤنث واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم
مع الغير بالضمة حال الرفع والفتحة حال النصب لفظا اي حال كون الضمة
والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب
والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة
مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب
فان النصب فيه تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان و
تضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرهما و
المضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة
على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة
الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم
لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع
المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول
يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع
المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا
التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
اي كون عامله هذا التجرد
فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب ومررت برجل يضرب
او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون
كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين

اي كون العامل فيه وقوعه موقع الاسم

واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي
يضرب في نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم
الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه
لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا
قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره
اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين
واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاجزاء الكلمة وسوف في حكم
السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما
يجي في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب المضارع بان ملفوظة
ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش
في اي شي وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخفف
وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة
بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام
الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم
لان هذه الثلاثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير
ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الواو والفاء
عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل
مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون



المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك و في لا تاكل
السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان
التي ينتصب به المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة
ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم
اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق
فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست
اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم
وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع
يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية
فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها
اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم يكون في قوله تعالى
فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي التابيد وحتى ياذن
الانتهاء واذن التي ينتصب به المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها لانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب
لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل في ما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها
حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب به المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما
لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك
وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كان حالا كقولك لمن يحدثك انا

اذن اكرمك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل
الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتداء وقوله اذا لم يعتمد
ظرف لانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله اذن تدخل الجنة خبر
المبتداء فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما
كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتداء
والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب
بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار
الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى التى ينتصب بها المضارع مثل اسلمت
كى ادخل الجنة ومعناه السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام
لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا
كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان
التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى كى السببية
او الى انتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى
ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى قبله واما
بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير
حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت
بالفعل الذى دخله حتى الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق
بان يكون هى زمان التكلم بعينه وسيجئ مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية

كما



كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية الحال
الماضية كانك كنت فى زمان الدخول تتكلم بهذه العبارة وتحكيها فى زمان
التكلم على ما كنت تتكلمه وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على
ما كان عليه وحكيته ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان
لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة
ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتداء بها كلام مستأنف لا ان يقدر
بعدها مبتداء بكون الفعل بعده خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم
فيرفع اى بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا
لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان
حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم
ومن ثمة اى ومن اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء
ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد
حتى فى قولك كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى
هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع
ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر
الثانى اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه
وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم
بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو محال وجاز فى وقت حصول
كان التامة كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل الان

ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق
والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب فيتحقق الحصول
فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها
لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ
هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب
في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري
ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت
لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بعدها المضارع
هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى
نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر ان بعدها فان قيل اذا صار الفعل
بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي
ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر
باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية
ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث
يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها
والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد بتقدم الاشياء
او ما في معناها من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي



نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيه الدعاء نحو
اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه
اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان
فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا
لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي
ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب
خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع معنى السببية
مقصودة والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل المصدر المعطوف على مصدر آخر
مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب
بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة
ما قبلها بما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل
ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها
امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع
الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك
مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط
معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان
المقدرة بعدها لان ان ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها

مبحث حروف العاطفة

تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني
حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني
حقي وغيره يقدرها بالى بتأويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك
الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت
من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها من غير اشتراط
ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم
او ثم تشتم فثم ليست من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء
ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو
معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا
او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في
قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه
اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما
ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص
الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق جريانه في ثم ايضا ويرد عليه
انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر
ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما لحق بها
من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني
قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام

واعجبني



واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب
الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح
لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا
المعنى لا تدخل على صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان معنى الاول اغلب في التي
يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها
للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر
الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب
بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين
لام كي ولام لا نحو قوله تع لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع
المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب
ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وينجزم اي المضارع
بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي
وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي وينجزم المضارع بكلم المجازات
اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا
اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازات ان ومهما وحيثما
واذما فان اذ وحيث يجزمان الفعل المضارع مع ما واما بدونها فلا ومتى واين
وبهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما ومن واي وانى واما
انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد واما مع

كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا اقرا كان معناه على اى
حال وكيفية تقرا انت انا اقرا ايضا عليها ومن المتعذرات استواء قرآءة
قاريين فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها
معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به **وبان مقدرة**
عطف على قوله بلم اى وينجزم المضارع بان مقدرة ويجى بيانه ان شاء الله تعالى
**فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه** اى نفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير عايدا
الى ما هو اقرب اعنى ماضيا **ولما مثلها** اى مثل لم فى هذا القلب والنفى **وتختص** اى
لما **بالاستغراق** اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت
التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار
انتفاء الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم
افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها **وجواز حذف الفعل** اى وتختص ايضا
لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى
ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما
يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك
لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى
المتوقع اى ينفى بها فعل متوقع مترقب تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب
وقد يستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم **ولام الامر** هى اللام
**المطلوب بها الفعل** ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر الله وهى مكسورة
وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى

لم يصلوا



لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا **ولا النهى** هى لا **المطلوب بها الترك** اى
ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى هى ضد لام الامر
وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهى يدخل على جميع انواع المضارع المبنى
للفاعل والمفعول مخاطبا او غايبا او متكلما **وكلم المجازات** المذكور من قبل **تدخل**
**على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى** اى لجعل الفعل الاول
سببا والثانى مسببا وفى شرح المصنف وكلم المجازات ما تدخل على شيئين لتجعل
الاول سببا للثانى ولا شك ان كلم المجازات لا تجعل الشئ سببا للشئ او ملزوما
لجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ اى
وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان
يوردهما فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمنى
اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا
ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهار المكارم الاخلاق
يعنى انه منها بمكان يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام
عنده **ويسميان** اى هذان الفعلان اولهما **شرطا** لانه شرط لتحقق الثانى
**وثانيهما جزاء** من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل **فان كانا**
اى الشرط والجزاء **مضارعين** نحو ان تزرنى ازرك **او الاول** فقط مضارعا
نحو ان تزرنى فقد زرتك **فالجزم** واجب فى المضارع لدخول الجازم وهو ان
او ما يتضمنها مع صلاحية المحل **وان كان الثانى** مضارعا **فالوجهان** اى ففيه

كلم المجازات هذه
كلمات الشرط والجزاء هذه
والثانى ماضيا هذه
كان الفعل
دون الاول
الفعل

الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو ادات الشرط والرفع لضعف التعلق
لحيلولة الماضي والفعل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آته او آتيه **واذا كان**
**الجزاء ماضيا بغير قد لفظا** تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت
**او معنى** نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن
بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من
قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اى فقد صدقت **لم يجز الفاء في الجزاء** لتحقق تأثير حرف الشرط فيه
لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان
اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي
المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه **وان كان** اى الجزاء
**مضارعا مثبتا او منفيا بلا** احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج
فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير
اداة الشرط فيه معنى **فالوجهان** الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط
لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير
المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من
وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى وان يكن منكم الف يغلبوا الفين
ومن عاد فينتقم الله منه **والا** اى وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع
المذكورين **فالفاء** لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول

ان اكرمتني

ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تأثير لحرف الشرط في الماضي
فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام
او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع
لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء **ويجئ اذا** التي للمفاجأة
**مع الجملة الاسمية** التي وقعت جزاء **موضع الفاء** لان معناها قريب من
معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى معنى الفاء التعقيبية
ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان
اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله
تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون
**وان التي ينجزم بها المضارع** حال كونها **مقدرة** انما كانت مقدرة **بعد الامر**
نحو زرني اكرمك اى ان تزرني اكرمك **والنهي** نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك
اى ان لم تفعله يكن خيرا لك **والاستفهام** نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى
ان يكن عندكم ماء اشربه **والتمني** نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن
لي مال انفقه **والعرض** نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا
**اذا كان** المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا
لما تقدم و**قصد السببية** اى سببية ما تقدم له فح يقدر ان مع مضارع
يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما
اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا

يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له
فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب
لتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع بعدها جزاء
فينجزم بها **نحو اسلم تدخل الجنة** فان المطلوب بأسلم هو الاسلام وهو مطلوب
فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصدا داء تلك السببية فقدر ان مع
الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة
**ونحو لا تكفر تدخل الجنة** اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل
المنفي لا المثبت **ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار** عند الجمهور **خلافا للكسائي**
فانه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور **لان التقدير** على ما عرفت **ان
لا تكفر** تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول
معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع [في هذا الموضع] قرينة الشرط
المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم يقصد لم
يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية
كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا اي وليا وارثا
او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستيناف
كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها ۔ فكل حتف امرئ يجري بمقدار
**الامر** هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر
فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض
الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر

في المعنى



في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين
والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه **صيغة يطلب
بها الفعل** شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما او معلوما او مجهولا
**من الفاعل** احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا
عن الفاعل **المخاطب** احتراز عن الغائب والمتكلم **بحذف حرف المضارعة**
احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب
وعن مثل صه ورويد **وحكم آخره** اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف
والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهة
للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة **حكم المجزوم** اي مثل
حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة
لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا
واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم
يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة **فان كان بعده**
اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول
في تعد عد وفي تضارب ضارب لم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان
بعد حرف **ساكن وليس المضارع برباعي** والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه
على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير **زدت همزة وصل**
على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون
الهمزة **مضمومة ان كان بعده** اي بعد الساكن **ضمة** دفعا لالتباس بالمضارع

على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اُقْتُلْ اَقْتُلْ بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول
وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل في اِقتل اِقتِل بكسر التاء **مكسورة فيما سواه**
اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كانت بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في
مثل **اضرب** التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لاالتبس بالامر منه
ولو ضم في **اعلم** لاالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لاالتبس بالماضي الرباعي **نحو**
**اُقتُل** مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة **واضرِب** مثال لما يكون بعد حرف
المضارعة كسرة **واعلم** مثال لما يكون بعد حرف المضارعة فتحة **وان كان رباعيا**
**فمفتوحة** اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل رُدَّتْ لارتفاع موجب حذفها
وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل **مقطوعة** لذلك بعينه **فعل**
**ما لم يسم فاعله** اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى
ملابسة او على حذف المضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول
الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية **هو ما حذف فاعله و**
اقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق **فان كان** اي
الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه **ماضيا** غُيِّرت صيغته
دفعا للالتباس بان **ضم اوله وكسر ما قبل آخره** مثل ضُرِب ودُحْرِج واُعْلِمَ
واختير له هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد
في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة
وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة
اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بالاخف منه **ويضم الثالث**

اعلم ان همزة وصل اربعة عشر تثبت
في الابتداء وتسقط في الوصل مثل
همزة ابن وابنم وابنة وامرء
وامراة واثنين واثنتين واسم
واست وايمن وهمزة ماضي
غير افعل وهمزة مصدر
غير افعال وهمزة امر
غير افعل همزة لام التعريف
نحو الغلام وهمزة قطع
ثمانية لا تسقط اصلا
مثل همزة نفس المتكلم
وهمزة افعل من
باب الافعال
وهمزة ماضي
اخذ وهمزة
الاستفهام
وهمزة الجمع نحو
امثال وهمزة
افعل التفضيل
وهمزة الجلال
اذا كان ينادى
نحو يا الله
وهمزة
صيغة
مشبهة
ستة شريف

ع



**مع همزة الوصل** نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر
من ذلك الباب **و** يضم **الثاني مع التاء** في مثل تعلّم وتجوهل وتدحرج لئلا
يلتبس بصيغة مضارع علّمت وجاهلت ودحرجت **خوف اللبس**
هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني **ومعتل العين** اي ما يكون عينه فقط معتلا
لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى
اجتماع اعلالين في يروى ويطوى قيل الصواب ان يقال معتل العين المنقلبة
عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عوِر وصيِد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة
غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وتبعيته ذكر معتل العين في
المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا **الافصح** فيه **قيل وبيع** اصلهما قول
وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول
فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل **وجاء الاشمام**
وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة
فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة
لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء في الاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم
الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر
الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي
بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من
من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف **وجاء الواو**
**ايضا على ضعف** فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها

وانضمام ماقبلها **ومثله** اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد باب الماضى المجهول من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال **نحو اختير وانقيد** فى مجئ اللغات الثلث فيه اذ اختير وانقيد فيها مثل بيع وقيل بلا تفاوت **دون استخير واقيم** اذ ليس لذلك مثل قيل وبيع لسكون ماقبل حرف العلة فيهما فى الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ماقبلهما ان ينقل حركتهما ويقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة **وان كان** اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه **مضارعا ضم اوله** وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج ويدحرج **وفتح ماقبل آخره** لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة **ومعتل العين** المبنى للمفعول **تقلب العين فيه الفا** ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ماقبلها **المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق** اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل ومسند اليه ولا يقال فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى **كضرب** فان فهمه موقوف على تعلق المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن

مطلب المتعدى وغير المتعدى

**وغير المتعدى بخلافه** اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل **كقعد** فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او سين الاستقبال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد **والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب** وهذا فى الكلام كثير **والى اثنين** ثانيهما غير الاول **كاعطى** والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو **علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى** بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت الهمزة عليهما زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر **وهو انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث** فليست اصلا فى التعدية الى ثلاثة بل تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام **وهذه** الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل **مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت** جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا **والثانى والثالث من مفعولها كمفعولى علمت** فى وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر وجواز تركهما معا **افعال القلوب** ويسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين وهى **ظننت وحسبت وخلت** وهذه الثلثة للظن **وزعمت** وهى تكون تارة للظن وتارة للعلم **وعلمت ورأيت ووجدت** وهذه الثلثة للعلم **تدخل** اى هذه الافعال

مبحث افعال القلوب

على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية
عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قايما فقولك علمت لبيان
ما انتشاءت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد
انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قايما فقولك ظننت لبيان ان منشأ
الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه
الافعال الجزئين اي جزئي الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول
لها ومن خصايصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره
اي من خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد
مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ
او الخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا
هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة
ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله
تع ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن
بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف
بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا
على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين
الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما
مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر
المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو ويستفاد من مثله فائدة





بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا
فلا يقال علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم
ولا ظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه
صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها
اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قايم او تأخرت عنهما نحو زيد
قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين
لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما
مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم
ايضا نحو ظننت زيد قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها
في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قايم في ظني وفي قوله جواز الالغاء
اشارة على جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان
الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على
تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب
احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي
ان نحو ان زيدا احسب قايم وبين سوف ومدخولها نحو سوف احسب يقوم زيد
وبين المعطوف عليه والمعطوف نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان
الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جواز المنبئ عن جواز الاعمال ايضا
بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تأخرت يعني عنهما وانما خص هنا
الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه

ومنها اى من خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال
عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة
كما يجئ مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو
علمت غلام من انت وقبل النفى الداخل على معمولها وقبل اللام اى لام الابتداء
الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام
وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفى علمت ما زيد فى الدار ومثال اللام نحو
علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع
فى صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب
تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى
فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء ومن حيث المعنى
روعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم امراة معلقة اى مفقودة
الزوج يكون كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده
فلا تقدر على الزوج فالفعل المعلق ممنوع عن العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين
ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوبة جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت
لزيد قايم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان
الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثانى ان الالغاء ابطال العمل فى
اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ لا فى المعنى ومنها اى ومن خصايص
افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها





ضميرين متصلين لشئ واحد وانما قلت متصلين لانه اذا كان احدهما
منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتنى منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك فى ساير الافعال فلا يقال ضربتنى وشتمتنى بل يقال
ضربت نفسى وشتمت نفسى وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول
متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد
مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قال ضربت نفسى ولم يقولوا
ضربتنى فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتحدين بقدر الامكان لاتفاقهما
من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسى فان النفس
باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان
المفعول به فيها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما
لفظا لانهما ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجرى مجرى افعال القلوب
فقدتنى وعدمتنى لانهما نقيضا وجدتنى فحملا عليه حمل النقيض على النقيض
وكذلك اجرى رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه
من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح
درية • من عن يمينى تارة وامامى • وكقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا ولبعضها
اى ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى اخر قريب من
معانيها الاول وهى اما العلم او الظن بحيث انه يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا
متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان للكل واحد

مبحث الافعال الناقصة

منها معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب
وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اى بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين
فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى
اخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين
اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم
بنفس شئ من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب منه
معنى علمت بالحالة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت
تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان له
معان اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة
العليا ولو وجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدانا اى استغنيت
وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة
انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كافعال غير الناقصة ما وضع اى
افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال
هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير
الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة
لصفة وتقرير الفاعل فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا
التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة للموضوع له فى الافعال الناقصة
لا تمام لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال

والدوام



والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير
فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان
الماضى وكذا كل فعل منها ولا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى
ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان
يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض
من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال
التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت
من حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال
التامة اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى
وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة
وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر
والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة
كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما
اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء فى قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة
ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها
ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اى لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه واستفهامية
والضمير فى جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت امك
ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة فى قولهم ارهف

شفرته قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي
لا يجا و رجا وقعد الموضع الذي استعملها العرب خلافا للفراء تدخل هذه الافعال
وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي
لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل
صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر
منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال
اعطى الخبر هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فترفع هذه الافعال
الاول لكونه فاعلا وتنصب الثاني لشبهه بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل كان زيد
قائما فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في
الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها
اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر
لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت
فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا
ويكون فيها ضمير الشأن هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة
يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا
مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع وتكون تامة
عطف على قوله تكون ناقصة اي كان يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى
المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى

كن فيكون



كن فيكون وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان
زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونها
غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة
نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو
صار زيد الى بلد كذا ومن بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال
وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
وقال فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون
الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى
زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو
قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى
صار نحو اصبح او امسى واضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في
الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه
الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون
بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا
قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل
زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا
نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين

في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن
الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة
ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض وعاد زيد من
سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في
وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصـ ذكر هذه الافعال
الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه
في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكر صاحب المفصل وقال صاحب اللباب
والحق بها آض وعاد وراح وغدا فاسقطها عن البين اشارة الى عدم
الاعتداد بها لانها من الملحقات **ومازال** من زال يزال لا من زال يزول فانه
تامة **ومابرح** بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة الليلة الماضية **ومافتئ**
ايضا بمعناه **ومانفك** اي ما انفصل **لاستمرار خبر** اي خبر تلك الافعال
**لفاعلها** قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة
من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات **مذ قبله** اي قبل
فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا
استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار
فلان النفي مأخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها
كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلا **ويلزمها** اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها
استمرار الثبوت **النفي** بدخول اداته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا

كقوله

كقوله تعـ تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها
لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود منها **ومادام لتوقيت امر** اي تعيينه
**بمدة ثبوت خبرها لفاعلها** بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان
لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير
واذا قدر الزمان قبله فلا هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله
**ومن** اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها **احتاج الى** وجود
**كلام** مستقل بالافادة **لانه** حـ مع اسمه وخبره **ظرف** والظرف فضلة غير مستقل
بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم
يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال
المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة
الى وجود كلام وراءها **وليس لنفي مضمون الجملة حالا** اي في زمان الحال مثل ليس زيد
قائما اي الآن وهذا هو مذهب الجمهور **وقيل** هي لنفي مضمون الجملة **مطلقا** ولذلك
يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس
خلق الله تعـ مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعـ الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم وهذا هو مذهب سيبويه **ويجوز تقديم اخبارها** اي اخبار الافعال الناقصة
**كلها على اسمائها** اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد
بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا
ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي
صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل

ون اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور
وهى اى الافعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال
واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح
وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال
لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها وهو اى هذا القسم ما
فى اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع
تقديم ما فى حيز النفى لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع
تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن
كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور
كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه
فى غير ما دام لان ادات النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادت
الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى وقسم
مختلف فيه ظهر الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال
ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة الامرين فى اصل الفعل صريحا وهو
اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى
انه لا يجوز مراعاة للنفى اذ يمتنع تقديم معمول النفى عليه والبصريون وسيبويه
والسيرافى والفارسى على انه لا يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول
الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا
اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما فى اوله ما النافية من



المختلف فيه لوقوع الخلاف فيه من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اى
فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على
المصدر بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم
وطمعه حصول الخبر له لا بجزمه به فعسى فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل على
قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم
بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد فى قولك كاد زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل آخذا فيه اى دنو اخذ وشروع فى الخبر بان يكون ذلك الدنو
بسبب جزم المتكلم شروع الفاعل فى الخبر بالتصدى لما يفضى اليه فطفق فى
قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم
شروعه فيما يفضى اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه
عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت
ان اموت فى معنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه
مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف فى عسى
لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات فى الاغلب من معانى
الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول فى احد استعماليه عسى زيد ان يخرج
وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية
لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج

اشارة الى ان التعريف لفعل المقاربة او التعريف
لماهيته دون الافراد وقوله افعال المقاربة بتقدير
هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للمبتدا المقدر
المقاربة اى هو ما وضع
عصام الدين

انما قال فى الاغلب لان امثال افعل انشائيات ليس
مع كونها معدودة من الحروف الانشائية
عصام

في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم كنحو
عسى حال زيد الخروج اي في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق
الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالفعل و
ليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى بالمفعول به
الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان
وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذي كان في
صورة الخبر فانتصب لشبهة المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون
ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي
ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي
والذي ارى ان هذا وجه قريب **و** تقول على الاستعمال الآخر **عسى ان يخرج زيد**
بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن
الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغني في علمت ان
زيدا قايم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر
على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد
فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج
ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل
ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج فان اعمل الاول كان زيدا اسم
عسى وان يخرج خبرا له متقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن
فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا

وقد يحذف

١٦٠

**وقد يحذف ان** عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما
ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى
الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه
فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد
بقولك كاد زيد يخرج **والثاني** اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول **كاد تقول كاد
زيد يجي** فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال فعاله اسم
محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال
باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال **وقد تدخل
ان على خبر كاد** تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له
بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها
للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه **واذا دخل النفي على كاد فهو** اي كاد
**كالافعال** اي كساير الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها **على القول
الاصح** ماضيا كان او مستقبلا **وقيل نفيه** اي نفي كاد **يكون للاثبات مطلقا**
ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تع وما كادوا يفعلون فان المراد
اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي
الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس
الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا ان كان نفي
كاد للاثبات لما خطؤوه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله تع
وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله

ربع عفاه الدهر طولا فانمحى
الحمو ... ازمان الطهير
المنزل

عتبة على وزن الطلبة من الاسماء العربية ومن كتب من النسخ عنبسة بزيادة النون بعد العين وكسر حية من الاسماء العربية عصام

فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشئ في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره فقال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطاء ابن شبرمة في انكاره عليه واخطاء ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها **وقيل يكون** اي النفي الداخل على كاد وما اشتق منه **في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال** اي كسائر الافعال في افادة النفي **تمسكا** في الدعوى الاول **بقوله تعالى وما كادوا يفعلون** وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه **و**في الدعوى الثانية **بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح** حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها **والثالث** وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر **طفق** بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وفدجا طفق يطفق كضرب يضرب **وكرب** بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب **وجعل** بمعنى طفق **واخذ** بمعنى شرع **وهي** اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال **مثل كاد** في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد اخذا وكرب يعقل وجعل يقول وقوله تعالى وطفقا يخصفان **واوشك** بمعنى اسرع عطف على طفق **وهي** اي اوشك **مثل عسى**

وكاد



بحث فعلا التعجب

**وكاد في الاستعمال** فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء **فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب** وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره ويا له لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء **وله** اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب **صيغتان** احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب **ما افعله و**اخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب **افعل به** بشرط ان يكون في هذين التركيبين **وهما** اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب **غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان** اي فعلا التعجب **الا مما يبنى منه افعل التفضيل** لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب **ويتوصل في الفعل الممتنع** بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه

لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اى يتوصل بناؤه مما من
فعل لا يمتنع بناؤه مما منه وجعل الممتنع مفعولاً او مجروراً بالباء ولا يتصرف فيهما
اى فى صيغتى التعجب بتقديم اى تقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب كتقديم
المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا تأخير اى تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل
منهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف فيهما بهما من خواص
صيغتى التعجب فان المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيداً احسن
ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغير ان كما
لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس
لان تقديم الشئ يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو
اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا للتأسيس على
ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد
فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو
ما احسن فى الدار زيداً واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق
واجاز المازنى الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن
بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن
زيداً ومعناه انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان
المتكلم بل كان دائماً قبله وما ابتداء على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول
او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفى بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظ
نكرة بمعنى شئ لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفى سببه عند



سيبويه وما بعدها الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اى ما موصولة عند
الاخفش والخبر محذوف اى الذى احسن زيداً اى جعله ذا حسن شئ عظيم
وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضى وهو قوى من حيث
المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر
ومعناه الماضى من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم وبه اى مجروره
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه
ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اى بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير عند
سيبويه فى افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اى مجروره مفعول عند
عند الاخفش لاحسن بمعنى صر ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة
والباء للتعدية اى لجعل اللازم متعدياً فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة
على ان يكون احسن متعدياً بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه
اى فى الفعل ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد او زيداً اى اجعله حسناً بمعنى
صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيداً
حسناً وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف
شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص افعال المدح
والذم يعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع
لانشاء مدح او ذم فلم يكن مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها
نعم وبئس وهما فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين قد اطرد فى لغة تميم

فی فعل اذا کان فاؤه مفتوحًا وعینه حلقیا اربع لغات آحدها فعل بفتح الفاء
وکسر العین وهی الاصل والثانیة فعْل باسکان العین مع فتح الفاء والثالثة
اسکان العین مع کسر الفاء والرابعة کسر الفاء اتباعًا للعین والاکثر فی هذین
الفعلین عند بنی تمیم اذا قصد بهما المدح والذم کسر الفاء واسکان العین قال
سیبویه وکان عامة العرب اتفقوا علی لغة بنی تمیم وشرطهما ای شرط نعم
وبئس ان یکون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهنی وهی لواحد غیر معین ابتداء
ویصیر معینا بذکر المخصوص بعده ویکون فی الکلام تفصیل بعد الاجمال لیکون اوقع
فی النفس نحو نعم الرجل زید او یکون مضافا الی المعرف بها ای باللام اما بغیر
واسطة نحو نعم صاحب الرجل زید او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه
فرس غلام الرجل وهلم جرا او یکون مضمرا ممیزا بنکرة منصوبة مفردة او مضافة
الی نکرة او معرفة اضافة لفظیة نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زید او حسن
الوجه انت او ممیزا بما بمعنی شیء منصوب المحل علی التمییز مثل فنعما هی ای نعم
شیئا هی وقال الفراء وابو علی هی موصولة بمعنی الذی فاعل النعم ویکون الصلة
باجمعها ای فنعما هی محذوفة لان هی مخصوصة ای نعم الذی فعله هی ای الصدقات
وقال سیبویه والکسائی ما معرفة تامة بمعنی الشیء فمعنی فنعما هی نعم الشیء
هی فما هو الفاعل لکونه بمعنی ذی اللام وهی مخصوصة وبعد ذلک الفاعل المخصوص
بالمدح او الذم وبعدیته انما هی بحسب الغالب لانه قد تقدم المخصوص فیقال
زید نعم الرجل صرح به فی المفتاح وهو ای المخصوص مبتداء ما قبله ای الجملة
الواقعة غالبا خبره ولم یحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الی ضمیر المبتداء لقیام



لام تعریف العهد مقامه او خبر مبتداء محذوف مثل نعم الرجل زید فزید فی هذا المثال
اما مبتداء ونعم الرجل مقدما علیه خبره واما خبر مبتداء محذوف علی تقدیر سوال
سائل فانه لما قیل نعم الرجل فکانه سئل من هو فقیل زید ای هو زید فعلی الوجه الاول
نعم الرجل زید جملة واحدة وعلی الوجه الثانی جملتان وشرطه ای شرط المخصوص
یعنی شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل ای مطابقة الفاعل
او مطابقة الفاعل ایاه فی الجنس حقیقة او تأویلا وفی الافراد والتثنیة والجمع
والتذکیر والتأنیث لکونه عبارة عن الفاعل فی المعنی نحو نعم الرجل زید ونعم
الرجلان الزیدان ونعم الرجال الزیدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان
الهندان وبئست النساء الهندات ویجوز ان یقال نعم المرأة هند وبئس المرأة
هند لانهما لما کانا غیر متصرفین اشبها الحرف فلم یجب الحاق العلامة بهما
وقوله تعالی بئس مثل القوم الذین کذبوا جواب سوال حیث وقع المخصوص اعنی
الذین کذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا یطابق الفاعل
المخصوص متأول بتقدیر مثل الذین کذبوا او بجعل الذین صفة للقوم وحذف
المخصوص ای بئس مثل القوم المکذبین مثلهم وقد یحذف المخصوص اذا علم
بالقرینة مثل قوله تعالی نعم العبد ای ایوب بقرینة ان ذلک فی قصته و
قوله تعالی فنعم الماهدون ای نحن وساء مثل بئس فی افادة الذم والشرائط
والاحکام ومنها ای من افعال المدح والذم حب فی حبذا وهو ای حبذا مرکب
من حب الشیء او حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله ای فاعل هذا الفعل ذا
ولا یتغیر ای حبذا او فاعله او ذا عما هو علیه فلا یثنی ولا یجمع ولا یؤنث اذا کان

المخصوص مثنى او جمعًا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التى لا تتغير فيقال حبذا
الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند **وبعده** اى بعد حبذا **المخصوص و**
**اعرابه** اى مخصوص حبذا **كاعراب مخصوص نعم** على الوجهين المذكورين **و**
**يجوز ان يقع قبل المخصوص** اى مخصوص حبذا **او بعده** اى بعد مخصوصه **تمييزا**
**وحال على وفق مخصوصه** فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا و حبذا
رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة
هند وحبذا هند امرأة والعامل فى التمييز او الحال ما فى حبذا من الفعلية و
ذو الحال هو ذا الا زيد لان زيدًا مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح
والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص **الحرف ما دل**
**على معنى فى غيره** اى كلمة دلت على معنى حاصل فى غيرها متعقل بالنسبة
اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به
بل لا بد له فى ذلك من انضمام امر آخر اليه **ومن ثمة** اى لاجل انه يدل على معنى
فى غيره **احتاج فى جزئيته** للكلام ركنا كان او غيره كالفاعل وغيره من المبتدأ والخبر **الى اسم** يتعقل معناه
بالنسبة اليه نحو من البصرة **او فعل** كذلك نحو قد ضرب **حروف الجر ما**
**وضع للافضاء بفعل** اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما
عدى بالباء صار معناه الايصال **او معناه** اى معنى الفعل وهو كل شئ
استنبط منه معنى كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك **الى ما يليه** سواء كان اسما صريحا نحو مثل

مبحث الحرف

مررت

مررت بزيد وانا مار بزيد او كان فى تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم
الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى
الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر **وهى** اى حروف الجر **من والى و حتى**
**وفى** ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر
بها عنها **والباء واللام** ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء
والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها **ورب وواوها** اى
الواو التى تقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح **وواو القسم و**
**باؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا**
فالعشرة الاول لا تكون الا حرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما
والثلثة البواقى تكون حرفا وفعلا **فمن للابتداء** اى للابتداء الغاية
والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية
وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد
بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت
من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية
صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة
ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه **والتبيين**
بالجر عطفا على الابتداء اى ويجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود
من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان

فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن استقام المعنى وللتبعيض
اى وقد يجى من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه مثل اخذت من
المال اى بعض المال وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع
وزيادتها لا تكون الا فى غير الكلام الموجب نحو ما جاءنى من احد وهل
جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها
فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن
بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من فى الكلام
الموجب متأول بكونها للتبعيض او التبيين اى قد كان بعض مطر
او شئ من مطر او هو وارد على الحكاية كأن قائلا قال هل كان من مطر
فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا
المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او
الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلت المطلب
منته اليه باعتبار التشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا
اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء
الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع تشبيهها بالى كما اكتفى
فى كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص
حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت
على المضمر لا التبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعه بعدها خلافا
للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب



على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفى للظرفية
اى لظرفية مدخوله لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة
فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على
جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء بهذه
كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان
يقرب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه
بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى
مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم
ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة
من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ آخر نحو
بعت هذا بهذا والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير
بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى
ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية
بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها
فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست
بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل
زيد بقايم فلا يقال ازيد بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما
نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر فى هذه الصورة قياسا وفى غيره اى غير
الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد

وكفى بالله شهيدا والتى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والتى بيده
اوكان خبرا ولكن لافى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص
بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة الشئ
ذهنا نحو ضربت للتاديب وخارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن
مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو
ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر
الاجل وانما تستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب
ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام
كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة
بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذى
هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ صار اخص واقل مما لم يوصف
واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب
ابو على ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصـ الوجوب
وهذا الذى ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة
وفى التعليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل رب يعنى
الذى تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور
ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته اورب رجل كريم
لم افارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى غالب
الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد تدخل



اى رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير
مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو
ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا
للكوفيين فى مطابقة التمييز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة
وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اى رب ما الكافة المانعة
عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون
ما زائدة فتدخل الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل محكومة ولها اى
واو رب فى حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها
انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارة فان لم تكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان
كانت فى اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف
عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها
بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو
القسم انما تكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت
والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم وهى اكثر استعمالا من
اصلها اعنى الباء لغير السؤال يعنى لا يستعمل الواو فى السؤال فلا يقال
والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة الباء
مختصة بالظاهر يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم

الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله
او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن رتبة
الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته
والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها لحذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة
اصلها الذى هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وهو منه ما هو اصل
فى باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منها اى من الواو والتاء
فى الجميع اى فى جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير السؤال والدخول
على المظهر مطلقا وعلى اسم الله خاصة فهى كما تكون عند حذف الفعل
تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون
للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر
تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفى الدخول على المظهر
لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان
ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة
لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصلح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص
وبدونه لمكان التنافى ويتلقى اى يجاب القسم الذى لغير السؤال
باللام وان وحروف النفى ما ولا فاللام فى الموجبة اسمية نحو والله
لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اى فى الاسمية
نحو والله ان زيدا القائم وما ولا فى المنفية اسمية كانت او فعلية

نحو



نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود القرينة
كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ واما قسم السؤال
فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى وبالله هل قام زيد
ويحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم بين اجزاء
الجملة التى تدل على جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى
على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب فى
هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه فى الجملة المذكورة وان كانت جوابا
للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب
لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى
لمجاوزة شىء وتعديته عن شىء آخر وذلك اما بزواله عن الشىء الثانى ووصوله
الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده
نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء
اى استعلاء شىء على شىء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكونان اى
عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب
يمينى ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة
نحو ليس كمثله شىء اذ التقدير ليس مثله شىء على بعض الوجوه وقد تكون
اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان
مثل البرد الذائب للطافته ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند
الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل فى السعة على المرفوع

لكونها انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في
بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فيهما للابتداء في الزمان
الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبداء زمان الفعل المثبت
او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت
من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا يشترط ان يكون هذه
السنة ماضية لا تكون فيهما فان معناه ح ان مبداء مسافرتي او عدم
رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء
اى وهما للظرفية المختصة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر
اى الذي اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي
اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر كما
رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا
الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل
الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبداء لزمان الفعل فالمثالان المذكوران
كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر
لكن بتقدير مضاف اى ما رأيته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء
اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا
جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا كجاءني القوم حاشا زيد وعدا
زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل
ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي

مبحث الحروف المشبهة

ولبنائها

٦٨

ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت
وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر
عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا
عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا
تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة
في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها
ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت
ولعل اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف
صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل
منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اى بعكس باقيها على حذف
المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد
فلا بد لها من التعلق بشئ آخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت في الصدر اشتبهت
بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم
الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك
وتلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل
بمكان ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل
على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اى حين اذا
تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها

صالحٌ للعمل فانّ المكسورة لا تغيّر معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلتَ
انّ زيدا قائم افدتَ ما افدتَ بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وانّ المفتوحة
مع جملتها اى مع اسمها وخبرها سمّاها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما
فى حكم المفرد ومن ثمّة اى من اجل الفرق المذكور وجب الكسر فى موضع الجمل
اى فى موضع يقتضى الجمل ووجب الفتح فى موضع المفرد اى فى موضع يقتضى
المفرد فكسرت انّ ابتداءً اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو انّ زيدًا
قائم وكسرت ايض بعد القول وما يشتق منه لانّ مقول القول لا يكون الّا جملةً
نحو قال زيد انّ عمرا قائم وكسرت ايض بعد الاسم الموصول لانّ صلة الموصول
لا تكون الّا جملةً نحو جاءنى الذى انّ اباه قائم وفتحت انّ حال كونها مع جملتها
فاعلةً نحو بلغنى انّ زيدًا عالمٌ لوجوب كون الفاعل مفردًا و حال كونها مع جملتها
مفعولةً نحو كرهتُ انّ زيدًا شاعرٌ لوجوب كون المفعول مفردًا و حال كونها مع جملتها
مبتداءة نحو عندى انّك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردًا و حال كونها مع جملتها
مضافا اليها نحو اعجبنى اشتهار انّك عالم لوجوب المضاف اليه مفردًا و قالوا لولا
انّك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعيّة لانّه اى بعد لولا الامتناعيّة مبتداء
وكون المبتداء مفردًا واجب نحو لولا انّك منطلق انطلقت وكذلك بعد
لولا التحضيضيّة لانّها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا
التحضيضيّة عليه نحو لولا انّ معادلك زعمتَ اى لولا زعمتَ انّى معادلك
ولولا انّك ضربتنى صدر منك وكذلك قالوا لو انّك بفتح الهمزة لانّه
اى ما بعد لو فاعل للفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردًا نحو لو انّك

قايم



قائم اى لو وقع قيامك فان جاز فى موضع التقديران تقدير المفرد و تقدير
الجملة جاز الامران الفتح والكسر فى انّ الفتح على تقدير جعل انّ مع اسمها
وخبرها مفردًا والكسر على تقدير جعلها معهما جملةً مثل من يكرمنى فانّى اكرمه
ممّا وقع بعد الفاء الجزائيّة فان كان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر
لانّها وقعت فى موضع الجملة وان كان المراد من يكرمنى فجزاؤه انّى اكرمه
او اكرامى ثابت له وجب الفتح لانّها وقعت فى موضع المفرد لانّها امّا مبتداء
او خبر مبتداء و مثل قول الشاعر اذا انّه عبد القفا واللهازم ممّا وقعت بعد
اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انّها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا
المفاجاة والفتح على انّها معها مبتداء محذوف الخبر اى اذا عبوديّته للقفا
واللهازم ثابتة وتمام البيت • وكنتُ أُرى زيدًا كما قيل سيدا • اذا انّه عبد
القفا واللهازم • وقوله أُرى على صيغة المجهول بمعنى أظنّ وزيدًا مفعوله
الثانى وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم
انّه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همّته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان
عظمان ناتئان فى اللّحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد
او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجرّ عطف على اذا انّه عبد القفا
اى مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك فى كثير من النسخ فمن جملة اشباهه
قولهم اوّل ما اقول انّى احمد الله فانْ جعلتَ ما موصولة او موصوفة كان
حاصل المعنى اوّل مقولاتى تعيّن الكسر لانّ اوّل المقولات انّى احمد الله لا المعنى
المصدرىّ فانّ المعنى المصدرىّ اعنى الحمد قول خاصّ وليس من جنس المقولات

قول الشاعر

وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح لان اول
الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس
المقول ولذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
فى محل الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم
ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا
او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل
ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان ان فى هذا المثال وان كانت
مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه فى تاويل الجملة
فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز
العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها
ويشترط فى العطف على ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل
المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم وعمروا وتقديرا مثل ان زيدا وعمرو
قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم
اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه
لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث
انه خبر عن اسم ان يكون العامل فى رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف
على اسمه يكون العامل فى رفعه الابتداء فيلزم اجتماع العاملين اعنى ان
والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون فى صحة
هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا فى الاسم والخبر مرفوع بالابتداء

كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر
لكونه اى لكون اسم ان مبنيا فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى
الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا
او عمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى
اى بين المعرب والمبنى
فانهما يجوزان فى مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضى
الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم
المحذور المذكور ولكن فى جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان
لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك
وهو لا ينافى المعنى الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه
وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا
خارج وبكر ولا يجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل
اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اى لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التى
هى لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التى هى ايضا لذلك التاكيد دونها اى
دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر
متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان
زيدا لقائم او دخلت على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم و
بينها اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها
وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها

فى الكلام

يلزم توالى حرفى التأكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك
واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحاً للعامل على ما ليس بعامل **و** دخول اللام
**فى لكن** على اسمها او خبرها او على ما بينهما **ضعيف** لانها وان لم تغير معنى الجملة
لا يوافق اللام مثل ان فى معناه الذى هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول
الشاعر. ولكننى من حبها لعميد، **وتخفف ان المكسورة** لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال **فيلزمها** بعد التخفيف **اللام و**حينئذ **يجوز الغاؤها** اى ابطال عملها
وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على
ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على
كلا التقديرين لازم لها اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل
ان زيد قائم وان زيد لقائم واما فى الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء
لا يظهر فيه اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف
مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول
الفرق بالعمل **ويجوز دخولها** اى دخول المخففة **على فعل من افعال المبتداء** اى
من الافعال التى هى من دواخل المبتداء والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتها
لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها
على ما يقتضى المبتداء والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت
لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين **خلافاً للكوفيين فى التعميم** اى تعميم
الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتداء والخبر لا فى اصل الدخول على الفعل
فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين فى تجويز دخولها على غير دواخلها

متمسكين

اى بضعف دخول اللام على لكن



قوله ان قتلت مسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
يعنى [illegible]

متمسكين بقول الشاعر. بالله ربك ان قتلت لمسلما. وجبت عليك عقوبة المتعمد.
وهو شاذ عند البصريين **وتخفف المفتوحة** كالمكسورة **فتعمل** عند التخفيف على
سبيل الوجوب **فى ضمير شان مقدر** والسبب فى تقديره ان مشابهة المفتوحة
بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها
فى سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلاً لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها
لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى و
ذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة
المفسرة بضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا فى المبتداء والخبر كما كانت فى الاصل
فهى لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل فى
الظاهر وان كان اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل
فى الظاهر فى وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى **فتدخل**
اى المفتوحة **على الجمل** الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان **مطلقا** سواء كانت
اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتداء والخبر او غير داخل **وشذ اعمالها**
اى اعمال المفتوحة **فى غيره** اى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة
اعمالها فى المضمر فى السعة كقولهم واظن انك قائم واحسب انه ذاهب
وهذه رواية شاذة غير معروفة واما فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط قال الشاعر
فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى. فراقك لم ابخل وانت صديق. **ويلزمها**
اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة **مع الفعل** اى الفعل المتصرف بخلاف
غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب

السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين ان المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو اولا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتح الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من





لاو ان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ يتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشار الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة قال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخر اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى

هو دفع توهم نشأ من كلام سابق سلبا وايجابا

رواجعا فالفرا يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائى اى ليت
ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه
حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا كائنة
حال كونها راجعة **ولعل للترجى** اى لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع
امر مرجو او مخوف كقوله تع لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب
هو الاول **وشذ الجر بها** اى بكلمة لعل كما جاء فى لغة العقيلية وانشد السيرافى
فى ذلك • وداع دعا يا من يجيب الى الندى • فلم يستجبه الى ذلك مجيب •
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة • لعل ابى المغوار منك قريب •
واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص فى شرحه يعنى
انه وقع مجرورا فى موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه وكان اشتهر ذلك
الرجل بابى المغوار بالياء فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد
المص بما ذكر من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة
الشاذة والا فلا حاجة الى التأويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه
**الحروف العاطفة** العطف فى اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهى **الواو والفاء وثم وحتى
واو واما** بكسر الهمزة **وام ولا وبل ولكن** وعد البعض اى المفسرة منها وعند
الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان
بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو ليست منها
لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح

الحروف العاطفة



مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط **فالاربعة الاول للجمع**
اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون
لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف
والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان او مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو
او ثم عمرو او حتى عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر **فالواو
للجمع مطلقا لا ترتيب فيها** فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اى لا ترتيب
فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما
**والفاء للترتيب** اى للجمع مع الترتيب بلا مهلة **وثم مثلها** اى مثل الفاء
فى مطلق الترتيب مقرونة **بمهلة وحتى مثلها** اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة
غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها
وبين ثم المفيدة للمهلة **ومعطوفها** اى المعطوف بحتى بحيث ما اقتضاه
وضعها **جزء** قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف **من متبوعه**
اى متبوع معطوفها **ليفيد** اى العطف بها **قوة** فى المعطوف **او ضعفا** فيه
اى ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره
فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه
على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج
حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من
وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط
ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى

زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق
الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان
موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في
الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات
على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء
بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء
بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه
يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين
جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون
جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت
محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها
في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا منها لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم
اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح
ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة
الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما
وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين
اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين
عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا للكل من الامرين
لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع

الاحد



الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام
اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوي
الآخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند
المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اي اجل ان ام المتصلة يليها
احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب
ارأيت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان كان ولي
ام لكن الآخر لم يلي الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز
حسن فصيح وازيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارأيت
زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية
انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين
والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم
بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا
فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل
عن سيبويه وايضا من ثمة اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة
بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان
التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما
زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على
التعيين جاءك ام لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود
احدهما فالمشار اليه بثمة في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين للصحة

وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل
موضع الى شرط آخر لايخ عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثمه لم يجز في اول الكلام
وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق
اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لايخفى **وام المنقطعة كبل** في الاضراب عن
الاول **ومثل الهمزة** للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر **مثل** قولك **انها لابل ام**
**شاة** اي ان القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست
بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت
عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو
اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني **واما**
**قبل المعطوف عليه لازمة مع اما** اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء
على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو
جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك **جائزة مع او**
يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما
زيد او عمرو ولكن لايجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما
ليست من الحروف العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها
الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما
لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل
للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية
لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما

فائده

فائدة اخرى فلا لغو **ولا وبل ولكن** هذه الحروف الثلثة **لاحدهما معينا** اي لنسبة
الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم
الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو
جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم
عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون
المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم
عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد و
لهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف
فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي
بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت
الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه
او المجيء منفي عنه **ولكن لازمة للنفي** اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف
المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمة
لنفي الحكم عن الاول نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة
فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد
الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء
فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه الا واما وها** يصدر بها
الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف

نحو ما جاءني زيد بل عمرو

حروف التنبيه

التنبيه نحو الا زيد قايم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات
على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها
الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهولاء حروف النداء يا اعمها استعمالاً
لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة
وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل
فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب مع
غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف
البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط
بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة
وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان
معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما
سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد
بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد
بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع
بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه ح لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم
ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا
في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي
يعني بنقض النفي المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن

حروف النداء

حروف الايجاب

الاستفهام

١٧٦

الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي
اذن بنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا
بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول
في جواب قام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في
غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر
ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكر المصنف ويلزمها القسم
اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي
وربي ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي
واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق
للخبر كقولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم
يأت وقد جاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة
حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام
ايضا في قول الشاعر ⁕ ليت شعري هل للمحب شفاء ⁕ من جوى حبهن ان اللقاء
اي نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف
كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوايد
لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومع كونها زائدة ان اصل المعنى
بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية
واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما
الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام

حروف الزيادة

بسببها مهيئاً لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز
خلوها من الفائدتين معاً والا لعُدّت عبثاً ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء
ولا سيما في كلام الباري سبحانه إنْ وأنْ مخففتين ما ولا والباء واللام
فإن بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيراً لتاكيد النفي نحو ما إن
رأيت زيداً اي ما رأيت زيداً وقلّت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو
انتظرني ما إن جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلّت زيادتها ايض مع لمّا اي نحو
لمّا إن قام زيد قمت وأنْ بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لمّا كثيراً نحو فلمّا
أن جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله أن لو قام زيد
قمتُ وقلّت زيادتها مع الكاف نحو كأن ظبيةٍ تعطو الى ناضر السلم على
تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج
ومع متى نحو متيما تذهب اذهب ومع أيّ نحو أيّاً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع إن نحو إمّا ترين من البشر احداً
حال كون تلك المذكورات مع ما شرطاً اي ادوات شرط ومع بعض حروف
الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد
صديقي كما ان عمرواً اخي وقلّت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما
جرم وأيّما الرجلين قضيت وقيل ما فيهما كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها
ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظاً نحو ما جاءني زيد ولا عمرو
او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو
قوله تعالى ما منعك الا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلّت زيادة لا قبل

اقسم



اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على
جلاء القضية بحيث تستغني عن القسم فيبرز في صورة نفي القسم وشذّت
زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور و
الحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم
ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي
فهي تفسير لكل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول
قطع رزقه اي مات وأنْ وهي اي أنْ مختصة بما في معنى القول اي بفعل
مقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح
القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولاً مقدراً
للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله
ان يا ابراهيم تفسير للمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا
يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئاً هو ائت
فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى
ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير
به في امرت معنى القول وليس تفسيراً لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح
القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحي
ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحي الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا
حروف المصدر ما وأنْ المفتوحة المخففة وأنّ المفتوحة المشددة فالاوّلان
اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي تدخلان على الجملة الفعلية

حرفا التفسير

حروف المصدر

اى تدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها فى تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت
اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها
الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة
بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية **وان** المفتوحة المشددة **للاسمية** اى للجملة الاسمية
خاصة اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومع كونها للاسمية انها
تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تاويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك
قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر
قدرت الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا **حروف التحضيض هلا**
**والا** مشددتين **ولولا ولوما لها صدر الكلام** لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر
لتدل على اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع **ويلزمها الفعل** وفى بعض
النسخ ويلزم الفعل **لفظا** نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا **او تقديرا**
نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناه اذا دخلت على الماضى التوبيخ
واللوم على ترك الفعل ومعناه فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى
فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل
كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها
تستعمل من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات **حرف التوقع** والتقريب
**قد** سمى بها لمجيئها لها فان هذا الحرف اذا دخلت على الماضى او المضارع فلابد
فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى

حروف التحضيض

قال الرضى اذا وقع الظرف بعدها نحو هلا يوم الجمعة زرتنى فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر عصام

حرف التوقع

التقريب

١٧٨

**التقريب** من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن
قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة
التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع
كما تقول قد ركب زيد لمن يتوقع ركوبه **وهى فى المضارع** المجرد من ناصب وجازم
وحرف تنفيس **للتقليل** اى يضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل نحو
ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو
قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله
احسنت وقد لعمرى بت ساهرا **حرفا الاستفهام** الهمزة وهل لهما صدر
**الكلام** لا يتقدمهما ما فى حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على
الاسمية والفعلية **تقول** فى الاسمية **ازيد قايم** وفى الفعلية **اقام زيد**
**وكذلك هل** تقول فيهما هل زيد قايم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على
كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل اسمية
خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى
قد كما جائت على الاصل فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها
قد وهى من لوازم الافعال فان رأت فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى
وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه
ذاهلة **والهمزة اعم تصرفا** اى التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع
استعمالاتها اكثر من التصرف فى هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على

وفى الاستفهام

الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيداً ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا
وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون
هل تضرب زيداً لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان
اصله ارضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام
فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل
الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد
المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه
انسب واليق ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام
المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال
آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير
بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واو من كان بادخال
الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة دون هل اي بخلاف
هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما
لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه
يعني لو للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال
ولو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي
نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى
المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك
فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب

حروف الشرط

يعني

٢٧٩

بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد
تستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو
اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها
فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان
حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق
به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام
في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام
مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على
انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا
تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من
ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول
لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في
مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى
المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور
هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم
المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها
استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء

وصحح المصرح بسبب تخطئتهم فقال الشرط سبب والجزاء
مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم
من انتفاء السبب انتفاؤه وافاده الرضي في
الدعوى وزيف الذين على دعواه بان الشرط لا ينحصر في
السبب واستدل على دعواه بان الشرط ملزوم
والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم من انتفاء
الشرط انتفاؤه عصام

بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام
فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان
اى ان ولو الفعل لفظاً كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تع وان احد
من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم
فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما
احد فظ واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار
منفصلا بارزا وليس تاكيدا الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل و
الفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اى من اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد
لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر
بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت
بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى في موضع يليق ان يقع فيه
منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل
كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق
وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على
التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث
المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ منهما عوضا
حقيقيا عن الفعل المقدر بل كان كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن
اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه
جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اى تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر

كقوله



كقوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع
فعل في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اى في اول زمان التكلم بالكلام
فيصح تركه لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط
على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضى اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع
بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط فيطابق
الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى في الجواب وكان الجواب
للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير
مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايض
لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى مثال للماضى لفظا او ان لم تأتني
مثال للماضى معنى لاكرمتك وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم
الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط
وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط
ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني
آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون
باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى
هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار
التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى والله
لآتينك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول
اشارة الى اشتراط المضى في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه

كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقدم الشرط وجواز اعتبار
القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال
لتقديم الشرط وجواز الفائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار
الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين
اعتبارية بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل الحمل عليه وان
كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف تقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه
اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما
من حيث مثالهما **وتقدير القسم كاللفظ** اي كالتلفظ به او مقدره كملفوظ
في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم **نحو** قوله
تعالى **لئن اخرجوا لا يخرجون** اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي
لا يخرجون **و**كذا قوله تعالى **وان اطعتموهم انكم لمشركون** اي والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء
الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها
الفاء **واما للتفصيل** اي لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني
اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في
الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل
المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور

لدلالة



لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه به فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم
بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني **والتزم حذف**
**فعلها** الذي هو الشرط **وعوض بينها** اي بين اما **وبين فائها** الواقعة في جوابها
**جزء مما في حيزها** اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء
كان ذلك الجزء مبتدا نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما
يوم الجمعة فزيد منطلق **مطلقا** اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم
ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية
جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا **وقيل** القائل المبرد **هو** اي ما وقع بينها
وبين فائها **معمول الشرط المحذوف** عملا **مطلقا** اي معمولية مطلقة غير
مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه **مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق** فان تقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل
الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقامه ووسط يوم الجمعة بين اما
وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد
منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم
فزيد منطلق وهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا **وقيل** القائل
المازني **ان كان** ما يتوسط بين اما وفائها **جائز التقديم** على الفاء مع قطع النظر

عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء
وقدم على الفاء والا اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم
اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فيما
قبلها فمن قبيل القسم الثانى وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما
قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثانى هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما
منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول
مهما يكن من زيد فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط
زيد بين اما وفائها لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان
اولا وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام
مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما
تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول
على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما
تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا
بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق
بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد
منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما
بلا خلاف وانما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور
امثلة كونها مرفوعة لكثرتها **حرف الردع كلا** الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص



فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب
لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا اجاب الى ذلك
**وقد جاء** اى كلا **بمعنى حقا** والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا
ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بنى لكون لفظه
كلفظ كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما
يقوله لتحقيق لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما
فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك (كونه للتحقيق)
عن الحرفية **تاء التانيث الساكنة** لا المتحركة لانها مختصة بالاسم **تلحق الفعل**
**الماضى** لتكون من اول الامر علامة **لتانيث المسند اليه** فاعلا كان او مفعول
ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل
الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه التاء
على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف الاخير مما
تلحقانه **فان كان** اى المسند اليه اسما **ظاهرا غير** مؤنث **حقيقى فمخير** اى فانت
مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اى الالحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما
تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام
تاء التانيث **والحاق علامة التثنية والجمعين** اى جمع المذكر والمؤنث فى
مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء **فضعيف** لعدم احتياجها
الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه

تاء التانيث الساكنة

قد يكون معنويًا او سماعيًا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور
واذا لحقت على ضعفها فلتبنت بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة
بل هي حروف أتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي
شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظ
منها والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدا
المؤخر والغرض كون الخبر مهما **التنوين** في الاصل مصدر نونته اي ادخلته
نونا فسمي ما به ينون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه
لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح
**نون ساكنة** اي بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل عادًا الاولى وهي
شاملة لنون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله **تتبع حركة الاخر**
اي آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما
قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان النونات المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به
من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت
فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير
ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل **لا لتاكيد الفعل** فخرج نون
التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في يا رجل انطلق فان المراد
بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون
انطلق تابعا للحركة لام الرجل بهذا المعنى **وهو** اي التنوين **للتمكن** وهو ما يدل
على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع

الصرف



الصرف وح لا يتصور معناه في غير المنصرف **والتنكير** وهو الفارق بين المعرفة
والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين كصه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما
واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في احمد وابراهيم
فليس للتنكير بل للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين
واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما
تمحض للتمكن **والعوض** وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر
الكلمة كيومئذ اي يوم اذا كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة
الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن
الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم
فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك
**والمقابلة** وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء
فيه علامة الجمع كما ان الواو علامته في الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل
النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو
خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امراة ثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن
لزالت للعلتين العلمية والتانيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده
فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم
لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى
مناسب لحمل التنوين عليه **والترنم** وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد
لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن

الغناء، وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات
الواقعة فى اثنائها جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء، لان محل التغني
انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع و
لا يخل لفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا
باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء، وسميت هذه الحروف حروف
الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون
بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر • اقلي اللوم عادل والعتابن • وقولي
ان اصبت لقد اصابن • فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف
وعوض عن الالف عند التغني نون الترنم واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان
رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها
وامتناع امتداده لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق
ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر • وقاتم الاعماق خاوي المخترقن •
مشتبه الاعلام لماع الخفقن • فان روي القافية في هذا البيت القاف
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق
بها النون التنوين فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي
لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد
الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم
ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان
معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من

المعاني

المعاني فعده تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر
فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها
ايضا تامل **ويحذف** اي التنوين وجوبا **من العلم** حال كونه **موصوفا بابن** حال كون
الابن **مضافا الى علم** آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين
احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه له فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين
من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه
كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم
نحو جاءني رجل ابن عمرو وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن
من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن
الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة
حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حينما كانت لئلا
يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم **نون التاكيد** قسمان **خفيفة**
**ساكنة** لانها مبنية والاصل في البناء السكون **ومشددة مفتوحة** لثقلها
وخفة الفتحة **مع غير الالف** اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي
غير الف الجمع الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان
فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية **يختص** اي نون التاكيد **بالفعل المستقبل**
الكائن في ضمن **الامر** نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد **والنهي** نحو لا تضربن
**والاستفهام** نحو هل تضربن **والتمني** نحو ليتك تضربن **والعرض** نحو الا تنزلن
بنا فتصيب خيرا **والقسم** نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه

**نون التاكيد**
قدم الخفيفة واذ كانت فرعا لخفتها منه

الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي
والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا **وقلت** اي نون التاكيد **في النفي** فلا يقال
زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي
**ولزمت** اي نون التاكيد **في مثبت القسم** اي في جوابه المثبت لان القسم
محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير
ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة
الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز **وكثرت**
اي نون التاكيد **في مثل اما تفعلن** اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف
قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره **وما قبلها** اي ما قبل
نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة **مع ضمير المذكرين** وهو الواو **مضموم** ليدل
اي الضم على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين
على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى
او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين
ما ذكر **ومع ضمير المخاطبة** وهو اليا **مكسور** ليدل على اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين
او لثقل اليا بعد الكسرة وقبل النون المشددة **وما قبلها فيما ذلك** المذكور من
ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا والمونث
الغايب **مفتوح** طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشتمل التثنية وجمع
المونث وحكمهما غير ما ذكر فقوله **وتقول في التثنية وجمع المونث اضربان
واضربنان** بمنزلة الاستثنا عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا

يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المونث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون
التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات **ولا تدخلها** اي التثنية وجمع المونث
النون **الخفيفة** للزوم التقاء الساكنين على غير حده **خلافا ليونس** فانه يجيز التقاء
الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين
**وهما** اي النون الثقيلة والخفيفة **في غيرهما** اي في غير التثنية وجمع المونث **مع الضمير
البارز** اي واو جمع المذكر ويا المخاطبة **كالمنفصل** اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب
ان يعامل اخر الفعل مع التونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو
واليا او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر
عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المونث ما ذكر
ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا
واخشوا والواحد المونث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد
المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول
اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا
اغزن وارمن يا امراة بحذف اليا كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض
وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل
وتكسر اليا المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل
**فان لم يكن** اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش **فكالمتصل**
اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين
برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا **ومن ثمه** اي لاجل انه مع الضمير

اولانه نزل النون الخفيفة منزلة المشددة [illegible]
[illegible] ومن جعل [illegible] ذلك الالحاق من [illegible]
بالتخفيف [illegible] والاستعمال
عصام

البارز كالمنفصل ومع الضمير الغير البارز كالمتصل قيل هل ترين في هل ترى كما
يقال تريان هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصلة
وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التأكيد وضم الواو
كضمها في لم تروا القوم وهذا مثال ما فيه بارز يضم لاجل النون وهل ترين في
مثل هل ترين باثبات اليا وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه ضمير
بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثمه
قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن في
اغزوا لحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزي
بحذف اليا المكسور ما قبلها كما قيل اغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على
ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل
وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة
تحذف للساكن اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ
للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر • لا تهين الفقير علك ان تركع
يوما والدهر قد رفعه • اي لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام
الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب
ان يقال لا تهين الفقير ولم يحركوها كما تحرك التنوين فرقا بينهما وانما
لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون
الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف المخففة في حال الوقف على ما لحقت
به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل



ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى
بالحفظ وايضا الكسر مما لا يلايم
الفعل فادخاله على
لاحق الاسم اولى
عصام

تفريع على الحذف في حال الوقف وللاشعار بالرد
في الحذف الساكنين الا ان يجعل [illegible] به
رغبة [illegible] عصام



المخففة



المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن
بحذف الواو واليا فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت
اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم
في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل لازم مزية بابقاء اثره على ما ليس
بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا
تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم
او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير واختم لي بخير اللهم
اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعه
شرورنا ضيرا والحمد لله على التمام
والصلوة على رسوله سيد الانام
وعلى آله العظام
واصحابه
الكرام

تم

المفتوح ما قبلها تقلب الفا المفتوح صفة سببية لمبتدا محذوف
اي المخففة المفتوحة هنا نائب عن فاعل المفتوح وقبلها صفة الموصوف او صلة
الموصول والعايد اليه مستكنة في الظرف والبارز عايد الى المبتدا
والمفعول الاول لقوله تقلب قائم مقام فاعله راجع الى المبتدا
ايضا والمفعول الثاني الفا والجملة الفعلية خبر المبتدا
والاسمية استينافية [illegible] حسن
شرح افصاح [illegible]

قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا بناء الكتابة في الآخر
على الوقف وفي الاول على الابتدا كما تقرر في محله
يوجب ان لا يكتب الخفيفة التي لم ينفتح ما قبلها
فيكتب الفا اذا انفتح ما قبلها فكتابتها
على خلاف القياس عصام
عصام

قوله المفتوح ما قبلها تقلب الفا للوقف
نحو اضربن يقال في الوقف عليه اضربا
قياسا على التنوين نحو زيدا وقوله الفا
تمييز او مفعول ثان يتضمن الجعل ذكر
التنوين ونون التاكيد المختص بالآخر
في آخر الكتاب ثم اخر النون المختص بآخر
الفعل عن التنوين اذ الفعل يستحق التاخير
عن الاسم هذا فاضل الهندي

اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا • ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيرا •
واجعل نونات نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف
الندامة منقلبة بالف آداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل
على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية • وعن مضرة
اسقام الجهالات شافية • وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة
احبائه • قد استراح من كمد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد
الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله تعالى في وظايف
عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض ضحوة السبت الحادي
عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع
وتسعين وثمانمائة • اللهم اغفر لي
ولمن نظر فيه • برحمتك
يا ارحم الراحمين •
والحمد لله
وحده
م